

# قضايا رئيسية في الزراعة المصرية المعاصرة

أ. د. هيثم أبو شى

سلسلة  
الوثائق التعاونية  
العدد ١٤

يصدر عن: مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي الاسماعيلية ١٩٩١



**OMAR LOTFY TRAINING CENTRE - ISMAILIYA**

---

From the series for co - operative knowledge : 14 / 1991

Ibrahim El - Boushi

**MAIN ASPECTS OF THE CURRENT TRENDS  
IN THE EGYPTIAN AGRICULTURE**

---

THIS BOOK WAS PUBLISHED  
IN CO - OPERATION WITH THE



**FRIEDRICH - NAUMANN - STIFTUNG**

---

Ismailiya , 20 , Cleopatra Street

طبع هذا الكتاب بالتعاون مع

**مؤسسة فريدريش ناومان**

٢٠ شارع كليوباترا / الاسماعيلية



قضايا رئيسية  
في  
الزراعة المصرية المعاصرة

إبراهيم البوسرى



# تقديم الناشر

يعد قطاع الزراعة هو عصب الحياة الاقتصادية في مصر ، فعلى هذا القطاع يعيش ويعمل نحو نصف سكان المجتمع ، ويغذى الإنتاج القومي بنحو ثلث قيمته ، ويتحمل مسئولية توفير احتياجات الغذاء والكساء لأبناء الوطن ، ويوفر مطالب الصناعات التحويلية من خامات ومستلزمات ، ويسهم بفاعلية في قيمة الصادرات الوطنية .

ومن ثم كان هذا القطاع مجالا خصباً لإعمال سياسات الإصلاح الإقتصادي في مصر ، من خلال عديد من البرامج التي استهدفت التحرير الإقتصادي للزراعة ، والتي كان في مقدمتها إلغاء نظم التوريد الإجبارى للغالبية الساحقة من الحاصلات الزراعية ، وإرساء سياسة سعرية متطورة تقترب بأسعار الحاصلات من قيمتها الحقيقية في السوق العالمى ، والإلغاء التدريجى لدعم مستلزمات الإنتاج ، وإطلاق حرية التعامل فيها . وهى وغيرها من أدوات وأساليب تساعد الآن على إطلاق الحافز الفردى الذى أثبتت التجربة الإنسانية الطويلة أهميته القصوى لآى تقدم إقتصادي .

وإتساقاً مع أهداف مشروع مؤسسة فريد رش ناومان الألمانية لتطوير التعاونيات الزراعية على النطاق الإقليمى بمحافظة الإسماعيلية وتطوير التعاونيات على النطاق القومى بالإشتراك مع الإتحاد العام للتعاونيات ، فقد تولدت لدى المشروع القناعة بأهمية تعريف الفلاح التعاونى الزراعى بل والمشتغلين والمعنيين بأمور الزراعة المصرية بجوانب الجهود المتنوعة التى بذلت فى سبيل تطوير الزراعة وتعديل مسارها ، ومناقشة القضايا العديدة التى ترتبط بهذا التطوير ، وهو مايشكل بصفة عامة مضمون هذا الكتاب .

وهذا الكتاب الذى تقدمه المؤسسة قام بإعداده الأستاذ إبراهيم البوشى الصحفى الزراعى المتخصص ونائب مدير تحرير جريدة التعاون ، والذى عايش بحكم عمله وضع وتطبيق سياسات تطوير الزراعة واقترب من مشاكل التطبيق ونتائجها ومن ثم أصبح فى وضع يمكنه من رسم صورة قريبة للواقع الزراعى . وقد قام بمراجعة الكتاب

في مسودته الأولى العالم الزراعى الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد عمر نائب رئيس  
جامعة الأزهر سابقا ، ثم راجع مسودته الثانية الأخ الكريم / الأستاذ الدكتور ابراهيم  
محرم الأستاذ بكلية الزراعة جامعة عين شمس ، وأشرف على إخراجه الأخ  
الفاضل الأستاذ محمد رشاد رئيس مجلس إدارة دار التعاون للطبع والنشر .  
واليهم جميعا نزجى خالص الشكر ووافر التقدير .

ونأمل أن يسهم الكتاب فى إثراء المكتبة الزراعية فى مصر بمضمون علمى بما يساعد  
فى جهود تطوير الزراعة المصرية وإزدهارها .

## **د . فتحى باطة**

ممثل مؤسسة فريدرش ناومان بمصر



# كلمة المؤلف

عما لاشك فيه أن هناك أسئلة كثيرة قد ترددت في القطاع الزراعى خلال الآونة الأخيرة .. بعضها إستفهامى .. وبعضها إستنكارى قصد بها التقليل من حجم الانجازات والجهود التى تمت وتبذل حاليا .

ومن أبرز هذه الأسئلة .. هل الارشاد الزراعى حاضر أم غائب ؟ .. وما هو دور البحث العلمى الزراعى أمام تلال المشاكل التى تواجه الزراعة المصرية ؟ .. وهل يصل الائتمان الزراعى إلى صغار المزارعين الذين يشكلون ٩٥٪ من خريطة الزراعة المصرية ؟ وهل تسير صناعة التقاوى فى مصر بالكفاءة المنشودة ؟ وكيف ننشر الميكنة الزراعية بالآلات المناسبة وفقا لطبيعة حيازتنا المفتة ؟ .. وكيف نحقق انطلاق عمليات إستصلاح واستزراع الأراضى على الصورة المنشودة ؟ .. وغيرها .. ومن هذا المنطلق .. حاولت من خلال كتابى الأول .. أن أجيب بقدر الإمكان على هذه الأسئلة .. وأترك الحكم لك « عزيزى القارىء » .. حول مدى اتفاقك أو اختلافك حول هذه الإجابات ! .. ولعل هذه الإجابات أيضا قد تفيد صانع القرار فى رسم السياسات التى تكفل دفع الزراعة المصرية إلى تحقيق الانطلاقة المنشودة .

ويتناول كتابى هذا قضايا رئيسية تواجه الزراعة المصرية .. وهى مبنية من خلال التأصيل التاريخى لكل قضية وعرض ماتحقق فيها من إنجازات وما يواجهها من مشاكل وأيضاً علاقاتها بالقضايا الرئيسية الأخرى وحرصنا أن نوضح مصادر المعلومات بوضع رقم المرجع بين قوسين وذلك بحسب تسلسل أرقام المراجع كما هى واردة فى قائمة المراجع بنهاية الكتاب .

وقد عرضت هذه المشاكل بشكل مجمع فى خاتمة الكتاب بما تشمله من توصيات وأفكار قد تساعد على الحل على طريق تطوير تحديث الزراعة المصرية وإنطلاقها على الصورة المنشودة .

**المؤلف**

**أبراهيم البوشى**

القاهرة - ٣١ - يناير ١٩٩١



# تقديم

عرفت مصر الزراعة منذ فجر التاريخ .. فقد عنى المصريون القدماء في عصور ما قبل الميلاد بإقامة وبناء السدود والجسور لتخزين المياه واستغلالها في الزراعة خاصة في وقت التحاريق .

كذلك كان المصريون القدماء أول من حسبوا وقت الفيضان فكان يحدون الأرض ويقسمونها ويبدرون البذور ثم ينتظرون الفيضان الذي يروى الأرض ثم ينتظرون إلى أن ينبت الزرع وينضج ثم يقومون بحصاده وكانوا يستعملون في ذلك الآلات الزراعية القديمة والتي مازالت معروفة للفلاح المصرى حتى الآن !

كما أهتم المصريون القدماء بتصوير العمليات الزراعية على جدران قبورهم ومعابدهم في صورة متتابة من حياتهم اليومية والتي دلت في مجموعها على أن طريقتهم في الزراعة كانت تشبه إلى حد كبير ما هو متبع اليوم من أساليب في الزراعة .

ويذكر التاريخ القديم .. أن الفلاح المصرى زرع القمح والشعير والبقول والذرة الرفيعة والعدس والحمص والبرسيم .. وأنه قام استخراج الزيوت من السمن والكتان والزيتون والخروع .. وعنى أيضا بزراعة العنب والتين والرمان والخوخ والشمش والخضروات .

ويرى التاريخ أيضا .. أن مصر كانت مزرعة الحبوب ومخزنها الأساسى لكافة دول العالم .. وأن الرحلات والقوافل كانت تقطع آلاف الأميال إلى مصر للحصول على الحبوب والمواد الغذائية من مخازنها ويؤيد هذا ما ورد في قصص القرآن الكريم مثل قصة سيدنا يوسف .

ولا تزال الزراعة حتى اليوم هي أهم الأنشطة الاقتصادية في مصر وتمثل أهم قطاعات الاقتصاد القومى فهي المصدر الرئيسى لغذاء كافة طبقات الشعب ولتوفير الخامات الأساسية للتنمية الصناعية - أيضا تعتبر الزراعة مصدرا أساسيا للدخل والعمالة في مصر حيث يعمل بها أكثر من نصف اجمالى الأيدى العاملة وتمثل مصدر الحياة لهم إذ يتفوق الانتاج الزراعى على باقى قطاعات الانتاج .

وخلال العقدين الأخيرين حدث نقص في المواد الغذائية نتيجة عدة عوامل وأدى هذا الى الاعتماد على استيراد كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى مما أضاف عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات والأمل في حل هذه المشكلة ينحصر في تضافر جهود

كافة الأجهزة المسؤولة من أجل عودة مصر الى سيرتها الأولى كدولة زراعية منتجة ومصدرة للغذاء .

وتحتل مشكلة الغذاء رأس قائم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومى - والحقيقة أن هذه « المشكلة » فى تزايد مستمر نتيجة لعدة مشكلات من أهمها عجز الناتج المحلى من المواد الغذائية عن مجابهة الاحتياجات المتنامية للاستهلاك من المواد الغذائية - فمعدل الزيادة على الطلب على الغذاء حوالى ٤,٨ ٪ سنوياً فى حين أن معدل النمو السنوى للإنتاج الزراعى بشكل عام حوالى ٢ ٪ .

وبناء على ذلك ونتيجة لاعتماد الاقتصاد المصرى على الواردات الاستهلاكية لمواجهة هذا الطلب المتزايد .. ارتفعت الفجوة الغذائية من ٢,٣ مليار دولار عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٣,٨ مليار دولار عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) كما إنخفضت نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية من ٤,٥ ٪ إلى ٢,٥ ٪ خلال نفس الفترة مما انعكس أثره على زيادة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى وماله من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية هذا على فرض أن معدلات الزيادة المتواضعة فى الإنتاج الغذائى كما هى وبدون ترشيد للاستهلاك .

#### جدول رقم ( ١ )

ويوضح هذا الجدول نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل عام ١٩٨٧

المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪
القمح	٢٤ ٪
الذرة	٦٦ ٪
السكر	٥٢ ٪
الزيوت النباتية	٣٤ ٪
الهدس	٤٨ ٪
الدواجن	٦٣ ٪
اللحوم	٧٥ ٪

#### المصدر :

كتاب الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بالكتاب الاحصالى يونيو ١٩٩٠ -

لقد وصل الاعتماد على الخارج إلى أكثر من ٥٠ ٪ من احتياجاتنا الغذائية وإلى  $\frac{3}{5}$  استهلاكنا من القمح بالذات - وهذا يكلفنا الآن نحو مليارين من الجنيهات يضاف إليها معونة اقتصادية أمريكية قيمتها نحو مليار دولار وأهم مكوناتها القمح وبذلك أنقلبت المقولة التاريخية الشهيرة « الحبوب من مصر » إلى « الحبوب إلى مصر » .

وعلى الجانب الآخر أضاف استصلاح الأراضي رقعة زراعية جديدة محدودة في خلال السبعينيات - وما تم استصلاحه في الخمسينات والستينات - وقد بلغ ٩١٢ ألف فدان ( ١ ) لم يصل منه إلى الحدية الإنتاجية إلا الثلث والباقي معطل ويحتاج إلى نحو ٥ مليارات جنيه حتى يمكن زراعته والوصول به إلى الحدية الانتاجية ( ١ ) .

وتؤكد الدراسات من جانب آخر .. أن جملة الأراضي الصالحة للتنمية الزراعية الأفقية تقدر بنحو ( ٢,٦ ) مليون فدان منها مليون فدان تتبوأ أولوية في برامج الاستزراع - وحددت الدراسات الأولوية في هذه المناطق في ( ٤٤٠ ) فدان مملكتها تقطعها بحيرات المنزلة والبرلس ومريوط واد كوما ( ١٦٠ ) ألف فدان بغرب الدلتا . ( ٢٢٠ ) ألف فدان تعتمد في ريها على المياه الجوفية ( ١ ) .

والحديث عن استصلاح الأراضي في مصر لا بد وأن يقودنا بالتبعية إلى مدى توفر المياه اللازمة .. وتشير الدراسات في هذا الصدد . بأن حصة مصر وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ والمعقودة بين مصر والسودان ( ٥٥,٥ ) مليار متر مكعب سنوياً .. وأن الاحتياجات المائية الراهنة في مصر لجميع الاستخدامات الزراعية وغير الزراعية نحو ( ٥٩,٥ ) مليار متر مكعب منها ( ٤٩,٧ ) مليار متر مكعب لزراعة حوالي ( ٦ ) مليون فدان من الأراضي الزراعية بكثافة محصولية تقارب ٢٠٠ ٪ - وتبين من ذلك أن هناك عجزاً بين الاستخدامات والموارد الراهنة يبلغ نحو ٤ مليارات متر مكعب ( ١ ) .

أما بالنسبة لموقفنا من الموارد المائية حتى عام ( ٢٠٠٠ ) فيبدو كما أكدت الدراسات إنه سيكون من الصعب تدبير إضافات جديدة من مياه النيل - باستثناء ما ينتظر أن يدره تنفيذ « قناة جونجلي » والذي يقدر بهوائى مئارى متر مكعب سنوياً ليصل اجمالى حصة مصر من مياه النيل إلى ٥٧,٥ مليار متر مكعب - أما لاستخدامات المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ فتبلغ وفقاً للتقديرات المتاحة نحو ٧٣,٤ مليار متر مكعب منها ٤٩,٧ مليار متر مكعب لرى الأراضي المزروعة والبالغة حوالى ٦ مليون فدان ونحو ٦,٥ مليار متر مكعب لمياه الشرب . ٥ مليارات متر مكعب للصناعة وحوالى ٣ مليارات متر مكعب لمواجهة الاحتياجات غير الاستهلاكية خلال فترة السدة الشتوية بالإضافة الى ٧,٩ مليار متر مكعب للتوسع الأفقى في ( ١,٥٨ ) مليون فدان من الأراضي المقرر استزراعها وفضلاً عن ذلك فمن المقرر استزراع نصف مليون فدان على المياه الجوفية بالصحارى وسيناء . ( ٢٠٠ ) ألف فدان على مياه الصرف الصحى بعد معالجتها ليصل اجمالى التوسع الأفقى نحو ( ٢,٢٨ ) مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ ومن هنا يتبين ( كما أكدت بعض الدراسات ) عجزاً في الموارد المائية حتى عام ٢٠٠٠ يقدر بما يقرب من ( ١٤,٩ ) مليار متر مكعب ( ١ ) .

على الجانب الآخر .. أوضحت هذه الدراسات أيضاً .. عدم التوازن بين نمو كل من السكان والأراضي المزروعة في صورة اختلال واسع النطاق - فتراجع نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من نحو ( ٠,٢٢ ) فدان في سنة ١٩٦٠ إلى نحو ( ٠,١٦ ) فدان في ١٩٧٥ . ونحو ( ٠,١٢ ) في عام ١٩٨٥ .. كما تراجع نصيب الفرد من الرقعة المحصولية من ( ٠,٤ ) فدان في عام ١٩٦٠ مقابل ( ٠,٣ ) فدان في عام ١٩٧٥ وقرابة ( ٠,٢٥ ) فدان في عام

١٩٨٥ - وبعبارة أخرى فإن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية ( كما أكدت الدراسات ) يقل عن ٦٠٠ متر مربع ومما لا شك فيه أن مثل هذه الرقعة تعجز عن توفير الاحتياجات الغذائية والكيفية للفرد في العالم المعاصر مما يتطلب التوسع الأفقي في الأراضي الصحراوية وخارج شريط الوادي الضيق .

وبمزيد من التحديد -- نقول إنه في الستينات كان نصيب الزراعة ٣٣ ٪ من الدخل القومي وفي السبعينات انخفض نصيب الزراعة إلى ٣٢ ٪ وفي الفترة من ( ٧٥ - ١٩٨٠ ) انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢,٧ ٪ إلى ١٧,٣ ٪ ووصل حالياً إلى ٢١ ٪ ( ١ ) .

ولعل من أهم أسباب اتساع الفجوة الغذائية خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) أن أوجه الإصلاح قد ركزت على السياسة الزراعية وحدها - دون وجود رؤية كلية تأخذ في اعتبارها كل العوامل التي تؤدي إلى اتساع الفجوة - ورغم أن السياسة الزراعية قد طورت نفسها إلى حد كبير خلال هذه الفترة واهتمت بإدخال أنواع جديدة من القمح والأرز وتحسين التقاوى في زراعات أخرى من الحبوب والخضر وشتلات الفاكهة مع التوسع في الميكنة الزراعية وزيادة التوعية إلا أن المشكلات المرتبطة بالتجريف والبناء على الأراضي الزراعية وعدم دخول الأراضي المستصلحة الجديدة إلى مرحلة الحدية للانتاج قد أدى إلى انخفاض فعالية برامج التنمية الزراعية وعدم تحقيقها للنجاح المنشود يضاف إلى ذلك عوامل مرتبطة بالأسعار الزراعية والعلاقة بين المالك والمستأجر وقصور وضعف نظم التسويق وما تؤدي إليه من ارتفاع نسب الفاقد من المحاصيل والتي بلغت على سبيل المثال ٤٠٠ مليون جنيه في المحاصيل البستانية .

وعلى الجانب الآخر يـ.عـم من السياسات التي أدت إلى ارتفاع الفجوة الغذائية أسباب واضحة لا دخل لسياسة التنمية الزراعية وترتبط بالدعم والاختلالات السعرية القائمة وانحراف أنماط الاستهلاك الغذائي تجاه السلع المدعمة - بل وتصرب جزء كبير منها إلى تغذية الماشية مع استمرار عدم الاستفادة من الأعلاف الجافة والتي يمكن أن يعتمد في تصنيعها على مخلفات الزراعة التي يتم حرقها والاستفناء عنها دون استغلالها .

جدول رقم ( ٢ )

● ويوضح هذا الجدول قيمة الواردات ( بالآلاف جنيه ) خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٧ .

### الواردات بالآلاف جنيه

السنوات	الجملة	القمح	دقيق القمح	الذرة	اللحوم	الألبان	السكر
١٩٨٤	١,٣٣٦,١٧٨	٣٧٥٨٦٥	٢٧١٩٠٩	١٧٤١٨٦	١٩٣٤٧٨	١٦٥٧٤٢	٣٤٩٩٨
١٩٨٥	١,٠٩٠,٨٩٧	٣٤٢٥١٨	٢١٣٣٩٧	١٤٥١٦٢	١٧٥٣٣٦	١٧٠٥٠٢	٣٧٨٢
١٩٨٦	١,٢٧٢,٤٧٠	٤٦٣٦٦٨	١٨١٣٢٧	١٣٥٨٤٣	٢١٧٣٦٤	١٥٨٦٤١	١٦٦٢٧
١٩٨٧	١,٨٤٦,٤٩٠	٥٧١٩٥٢	٢٢٩٤١٩	٢٣١٨٥٦	٢٤٩٣٣٧	٢٠٠٨١٨	٦٣١٠٨

المصدر : جمعت وحسبت هذه البيانات من :

١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . الكتاب الإحصائي السنوي يونيو ٩٠ .

## ● السمات الظاهرة للزراعة المصرية :

هذا ويمكن أن نحصر السمات الظاهرة للزراعة المصرية إجمالاً فيما يلي :

١ - تدخل الحكومة في كثير من حلقات الانتاج ومراحلها نتيجة للسياسة التي سلكتها الدولة في السنوات الماضية وبوجه خاص في مجال مستلزمات الانتاج وتسويق المحاصيل الرئيسية والتسويق وتحديد المساحات التي تزرع بأنواع المحاصيل .

٢ - وجود ظاهرة تفتت الحيازات والتي تؤثر بشكل جاد في وسائل التنمية الرئيسية وتحول الحيازات إلى مزارع قزمية إذ يبلغ عدد الحائزين الذين يحوزون ٥ أفدنة فأقل ٩٣ ٪ من اجمالي عدد الحائزين وهو ما يتجاوز ٢,٥ مليون حائل .. مما تترتب عليه بخرشة التوزيع المحصولي من حيازات صغيرة مما يعوق تطبيق الأساليب العلمية واتباع الوسائل التكنولوجية في الانتاج ويؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة تكاليف الانتاج وانخفاض مستواه .

٣ - استمرار زيادة السكان بمعدل كبير ومتزايد مما يؤدي إلى انخفاض ما يخص الفرد من المساحة الزراعية والمحصولية مما حيث هبط نصيب الفرد من نصف فدان من المساحة الزراعية إلى أقل من ٦٠٠ متر مربع في الوقت الحاضر .

٤ - استمرار طغيان المباني والمنشآت والمرافق على الرقعة الزراعية .. واستمرار ظاهرة تجريف الأراضي الزراعية وإزالة الطبقة السطحية الخصبة في مساحات كبيرة من الأراضي لصناعة الطوب مما يعتبر إهدار لمورد من أهم موارد الزراعة .

● تنافس الإنسان والحيوان على رقعة زراعية محددة إذ يتنافس حوالي أكثر من ( ٥٥ ) مليون نسمة من السكان مع حيوانات الانتاج والعمل وعددها نحو ٨ ملايين رأس على الغذاء من هذه المساحة المحددة .

● تزدحم المحاصيل الزراعية على الأرض المنزوعة تزدحم شديداً نتيجة الاتجاه المستمر نحو الزراعة الكثيفة ووجود تنافس محصولي شديد بين المجموعات الانتاحية من المحاصيل والمحاصيل التصديرية .

● انتاجية العمل الزراعي مازالت منخفضة وهابطة . ومازالت الطاقة البشرية المستثمرة في الزراعة بعيدة عن حد الكفاءة المستهدفة بدرجة ملحوظة .

● الحاجة إلى زيادة كفاءة المؤسسات الزراعية التي أنشئت لخدمة الزراعة والزراع وتدعيم فاعليتها ( ٩ )

والجهود مازالت مبدولة للتغلب على هذه المشاكل وتحقيق أفضل استثمار من الزراعة المصرية لدعم الاقتصاد القومي .. ويتم ذلك حالياً وفقاً لتخطيط سليم وتطبيق رشيد لمفاهيم الزراعة العلمية .

## أهداف السياسة الزراعية في التسمينات

والحقيقة إن قضية الغذاء في مصر واحتياجاتها في الأمدين القصير والبعيد تحتل مكانا محوريا في السياسة الزراعية الحالية . . والتي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الأساسية وزيادة الكميات المصدرة من الخضروات والفاكهة وتوفير كميات إضافية من اللحوم البيضاء والأسماك وذلك عن طريق الزيادة الرأسية في الانتاج باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة والتسميد والحماية من الآفات . . . بتطبيق آخر النظريات التي توصل إليها علم « الهندسة الوراثية » في اختيار أنواع البذور ذات العائد المرتفع غزيرة الانتاج قصيرة العمر ونشر الميكنة في جميع المزارع مهما كان حجمها وترشيد استخدام المياه واتباع أساليب الري وتغطية احتياجات قطاع الصناعة من المواد الخام الزراعية ودعم وتقوية البنية الأساسية لمجهاز البحوث والارشاد وانتاج التقاوي واحداث الربط بينهم مع تبني سياسات سعرية مجزية للحاصلات الزراعية تحقق بشكل تدريجي التوازن المطلوب بين مصالح المزارعين والأهداف الاقتصادية على المستوى القومي .

كذلك تستهدف السياسة الزراعية الحالية تنمية الموارد الأرضية وتحسين التربة والمحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية واستصلاح ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا وتبسيط الاجراءات اللازمة للتملك والزراعة في الصحراء وتوفير البنية الأساسية اللازمة ( المياه - الطرق - الكهرباء - الخدمات ) بمناطق المساحات المستهدفة للاستصلاح .

كما تستهدف السياسة الزراعية الحالية تنمية الانتاج في المحاصيل الاستراتيجية ( القطن - المحاصيل السكرية - المحاصيل الزيتية ) للوفاء باحتياجات الصناعة والتصدير . وتلبية احتياجات الزراعة من مدخلات الانتاج والتي تتمثل في التقاوي والأسمدة والميكنة الزراعية والزراعة الآلية والتمويل والأقراض وتبني السياسات الزراعية المشجعة لتعظيم الانتاج والانتاجية وذلك من خلال برامج لتعظيم دور التعاونيات الزراعية وارتباطها ببرامج التسويق الداخلي للمحاصيل واعداد مشروعات بقوانين لتنظيم وحماية الانتاج الزراعي والأنشطة الزراعية المختلفة وتحديث الادارة الزراعية وتوطيد وتدعيم العلاقات مع الهيئات العلمية الزراعية العالمية لايجاد الترابط العلمي بصفة مستمرة بين وزارة الزراعة والمراكز الزراعية العلمية العالمية ( ٤٢ ) .



الفصل  
الأول

# البحث الزراعي



يرجع تاريخ مركز البحوث الزراعية إلى عام ١٨٩٧ وهو تاريخ بدء الزراعة التجريبية بالجيزة باسم « الجمعية الزراعية الملكية » والتي تبلورت الآن إلى مركز البحوث الزراعية .

ولقد اشتملت بحوث الجمعية آنذاك على اقسام الكيمياء التي أنشئت عام ١٩٠٣ وأقسام تربية النباتات والحشرات وتربية الحيوان وإكثار البذور كما أنشئ العمل الباثولوجى البيطرى بالجيزة عام ١٩٠٤ وأقيمت التجارب الحقلية فى محطات خاصة فى الجيزة عام ١٩٠٠ وميت الدية بشمال الغربية عام ١٩٠١ وبهتيم عام ١٩٠٩ .

وفي عام ١٩١٣ صدر قرار انشاء وزارة ( نظارة ) الزراعة واشتملت فى تنظيمها الاقسام الفنية سابقة الذكر وتلى ذلك صدور القرارات المنظمة للأجهزة البحثية وتنظيم نقل نتائجها إلى المزارعين وفى عام ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى برقم ٢٤٢٥ بإنشاء الهيئة العامة لمركز البحوث الزراعية وصدرت لائحته التنفيذية بالقرار الجمهورى رقم ١٩ فى عام ١٩٨٣ .

ويعمل بالمركز ١٢٧١ من الحاصلين على درجة الدكتوراه من أعرق جامعات العالم وحوالى ٩٧٤ من الحاصلين على درجة الماجستير و٢٩١ من الحاصلين على درجة البكالوريوس فى العلوم الزراعية والبيطرية هذا إلى جانب ٢٥٧٣٣ من الإداريين والمهنيين والعمال المدربين كما يتبع المركز ٢٢ محطة للبحوث الزراعية فى مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية والإنتاج الحيوانى .. وهذه المحطات منتشرة من أسوان جنوبا إلى الاسكندرية وكفر الشيخ ودمياط شمالا وذلك إلى جانب ١٨ مراقبة لتنفيذ التجارب التأكيدية فى حقول المزارعين وهى منتشرة فى ١٨ محافظة من محافظات الجمهورية ( ٢٣ ) .

هذا ويضم مركز البحوث الزراعية ١٥ مهدها متخصصة على النحو التالى :

## ١ - معهد بحوث الأراضى والمياه :

أنشئ سنة ١٩٦٠ لتحسين التربة وتنمية الأراضى والمحافظة على طاقتها الانتاجية وتوجيه استخدامها على أسس اقتصادية وحل مشاكل التربة عن طريق تنفيذ البحوث التالية :

● بحوث تهدف إلى رفع انتاجية الأراضى التى تميل إلى القلوية ووقاية الأراضى المنزوعة من التدهور والاحتفاظ بخصوبتها عن طريق اضافة الجبس الزراعى .

- البحوث العملية الخاصة بالأراضي الملحية القلوية ودراسة مشاكلها .
- أبحاث ودراسات على الأرض الرملية والبحيرية باعتبارها مجال الزراعة الأفقية .
- بحوث لتحقيق الاستفادة من جميع موارد المياه من النيل والمصارف والمياه الجوفية لاستعمالها في رى الزراعات اما مباشرة أو بعد خلطها .
- بحوث دفع اقتصاديات انتاج المحاصيل الزراعية عن طريق استخدام مخلفاتها أو متعلقات تصنيعها في انتاج صناعات جديدة أو عن طريق تدعيم الصناعات العالية التي تعتمد عليها مساهمة في سياسة الاكتفاء الذاتي .
- بحوث لتوفير اللقاحات البكتيرية المنتجة لأزوت الهواء الحيوى .
- بحوث خاصة بالمفروقات السادية للمحاصيل الحقلية .
- دراسة امكانية استخدام الزراعة اللا أرضية وامكان التوسع فيها .
- الدراسات الخاصة بترشيد استخدام المياه في الزراعة .
- عمل خريطة بيروولوجية للأراضي حسب الأصل التكويني وتقسيمها علميا .

## ٢ - معهد بحوث القطن :

تم انشاؤه عام ١٩٦٠ ويهدف إلى استنباط أصناف جديدة من القطن تتميز بجودة الميزات ووفرة المحصول ومقاومتها للأمراض والتأخر لتقاوى الأساس المحددة سنويا من كل صنف .

## ٣ - معهد بحوث المحاصيل الحقلية :

أنشئ عام ١٩٦٠ بهدف استنباط أصناف جديدة من مختلف العائلات الزراعية - يحتاز بجودة الصفات ووفرة المحصول ومقاومتها للأمراض وتجديد سلالات الأصناف المتداولة دوريا وانتاج تقاوى الأساس والتقاوى المسجلة في مزارع وزارة الزراعة وتحسين المعاملات الزراعية الخاصة بخدمة المحاصيل ومقاومة الحشائش بهدف رفع مستوى الانتاج الزراعى لمختلف المحاصيل من حيث حلة الفدان والصفات التكنولوجية والإستهلاكية لمداد احتياجات الاستهلاك وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بتقليل الواردات وزيادة الصادرات الزراعية من هذه العائلات واستنباط أصناف جديدة عالية المحصول ونوعا من المحاصيل البقولية ومحاصيل العلف .

## ٤ - معهد بحوث المحاصيل البستانية :

تم انشاؤه عام ١٩٦٠ بهدف رفع الكفاءة الانتاجية لمحاصيل الفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة وتنفيذ سياسة بحثية اقليمية تهدف الى استنباط سلالات جديدة من الحاصلات البستانية واكثار نباتات الزينة والأشجار الحشبية وكذا البحوث الخاصة بالخضر والنباتات الطبية لمداد احتياجات الاستهلاك المحلى وزيادة الصادرات ومنها وكذا النهوض بالصناعات الغذائية وذلك لتنويع الانتاج الزراعى لتفادى المخاطر الاقتصادية والعوامل الطبيعية فيما لو كان البينان الاقتصادى يعتمد على محصول واحد

## ٥ - معهد بحوث وقاية النباتات :

أنشئ عام ١٩٦٠ بهدف القضاء على الآفات التي تسبب فقدا كبيرا في الانتاج الزراعى والحد من أضرار وتقديم البحوث والدراسات الخاصة بالمبيدات الحشرية والفطرية والاستفادة من الخامات المحلية في التصنيع المحلى وحماية المزارع والمستهلك من أخطار المبيدات وباستخدام الطرق الحيوية في مقاومة الآفات وإجراء الدراسات البيولوجية والأيدلوجية على آفات المواد المخزونة والمن والاكاروس وآفات المحاصيل الحقلية والبساتية وآفات القطن والجراد وآفات الغضر كما تهتم هذه البحوث بسياسة التدريب المعملى والحقلى للقائمين بالابحاث فى هذه المجالات .

## ٦ - معهد بحوث الانتاج الحيوانى :

تم التأسيس عام ١٩٦٠ بهدف معالجة نفس البروتين وذلك عن طريق تحسين القطيع المحلى بانتخاب السلالات المحلية الممتازة - اجراء بحوث متعلقة بالابان ومنتجاتها ومعالجة المشاكل التي تواجهها - انتاج السلالات الممتازة من الدواجن - استيراد الاغنام المارينوم وتهجينها بالأنواع المحلية - استيراد الابقار الفريزيان وتهجينها بالابقار المعيطة ويتم ذلك عن طريق محطات التربية وتوفير امكانيات ووسائل البحوث الزراعية الحيوانية لادارة المشروعات على أحدث الأساليب العلمية لتربية وتهجين القطعان الممتازة من الأبقار الفريزيان والجاموس والأغنام المحلية وإجراء عمليات الانتخاب المستمر فيها واستخدام التلقيح الصناعى لزيادة معدل الاستفادة من الذكور الممتازة الصفات وتربية وإكثار السلالات العالمية الانتاج من الدواجن المحلية والأجنبية وتوزيع البيض الملقح والكتاكيت المحسنة على المزارع بأسعار مناسبة وتطبيق الأساليب العلمية فى التغذية وتكوين علائق الحيوان والدواجن .

## ٧ - معهد بحوث صحة الحيوان :

أنشئ عام ١٩٦٠ بهدف رفع الكفاءة الانتاجية للشروة الحيوانية وتوفير الرعاية الصحية الكاملة لها عن طريق توفير الخدمات الطبية البيطرية لعلاج الأمراض الوبائية بتحصينها بمختلف اللقاحات الوقائية لتحسين المستوى الصحى لها ورفع كفاءتها الانتاجية .. ويتم ذلك من خلال ما تقوم به المعامل الاقليمية البيطرية بمختلف المحافظات من تشخيصات لمختلف الأمراض - لاجراء العلاج بالطرق المناسبة بجانب الاشراف الفنى على أعمال الرعاية التناسلية والتلقيح الصناعى ودراسة أسباب العقم وانتاج اللقاحات والاتصال بالمعامل البيطرية واجراء البحوث التطبيقية فى مجال الطفيليات المختلفة .

## ٨ - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى :

أنشئ سنة ١٩٦٠ بغرض القيام بالبحوث الخاصة برسم السياسة الزراعية والتخطيط الاقتصادى لمشروعات التنمية وتقويم النتائج مما يكفل التوجيه الأمثل لاستخدام الموارد المتاحة وتوفير البيانات والاحصاءات الدقيقة عن الانتاج النباتى والأسعار

والتكاليف والعمالة لتكون أساساً لحل المشاكل التي تواجهها البلاد لزيادة الانتاج الزراعى  
وهى تتضمن بحوث تقدير المحاصيل بطريقة العينات لتقدير الانتاج الزراعى وحجم  
العمالة والأجور فى القطاع الزراعى والأسعار الخاصة بالحاصلات الزراعية وتكاليف  
الانتاج والتحليل الاقتصادى والاحصائى لمختلف السلع الزراعية والقيام بحوث عن  
التكاليف التموينية وبحوث الادارة الزراعية الخاصة بأنواع وأحجام المزارع وقياس  
الكفاءة الانتاجية والاقتصادية لكافة الموارد الارضية للوصول إلى أفضل السبل لرفع  
الكفاءة الانتاجية لهذه الموارد .

#### ٩ - معهد بحوث الصحراء :

تم انشاؤه عام ١٩٧٢ للقيام بالبحوث التطبيقية فى المناطق الصحراوية ويقوم المعهد  
باجراء البحوث الآتية : المخزون المائى والتنبؤ بحركة المياه الجوفية بالساحل الشمالى  
- الأراضي الرملية غرب قناة السويس والأراضى الواقعة بين مرسى مطروح وسيوة من  
حيث طبيعة الأرض والزراعات المناسبة - تركيب وجيولوجية المنطقة ما بين وادى  
النطرون والصحراء الغربية من الناحية النباتية وطبيعة الأراضى والعوامل المؤثرة على  
الانتاج .

#### ١٠ - معهد بحوث الزراعة الآلية :

أنشئ عام ١٩٧٧ وهو يختص باجراء البحوث والدراسات العملية المختلفة المتعلقة  
بالميكنة الزراعية لتعديلها وتطويرها والعمل على حل مشاكلها لزيادة كفاءتها الانتاجية  
وفى سبيل ذلك يقوم المعهد باختيار أنسب الآلات الزراعية وأدخال الوسائل المبتدئة  
التي تساهم فى زيادة الانتاج الزراعى وفقاً للاختيارات العملية والحقلية واقتراح تعديلات  
الآلات الزراعية لتناسب الظروف المحلية مع إدخال التعديلات على الآلات المصنعة حالياً  
لزيادة كفاءتها الانتاجية والعمل على مساعدة المصانع والحرفيين فى تصميم وتصنيع  
الآلات الزراعية المناسبة للعمليات الزراعية المختلفة مع التنسيق مع الجامعات ومعاهد  
ومراكز التدريب التى تعمل فى مجال تنمية الميكنة الزراعية وتقديم المشورة الفنية  
للأفراد والهيئات فى استخدام وتشغيل وصيانة وأصلاح الآلات الزراعية مع اجراء البحوث  
التطبيقية لحل مشاكل الميكنة فيما يختص باصلاح وصيانة قطع الغيار على المستوى  
الاقليمى والقومى وتقديم الاقتراحات اللازمة لتنمية بحوث الميكنة وتنمية مشاريعها  
بالاشتراك فى تدريب الافراد الفنيين ورفع كفاءتهم الفنية .

#### ١١ - معهد بحوث المحاصيل السكرية :

أنشئ عام ١٩٨١ ويهدف المعهد إلى زيادة انتاج المحاصيل السكرية الثلاث ( قصب  
السكر - بنجر السكر - الذرة السكرية ) بالوسائل التالية :

● تربية واستنباط أصناف جديدة للمحاصيل الثلاث تتميز بارتفاع المحصول عالية  
الجودة مقاومة للأمراض والحشرات والجفاف والصقيع والرقاد .

• تحسين المعاملات الزراعية للمحاصيل الثلاثة للحصول على أعلى محصول بأقل تكلفة ممكنة وأرشاد الزراع إلى أفضل تلك المعاملات .

• العمل على التوسع في زراعة كل من محصولي بنجر السكر والذرة السكرية الأول لزيادة انتاج السكر والثاني لانتاج الصل الأسود وسكر الفركتوز

١٢ - معهد بحوث التماسليات :

أنضم إلى مركز البحوث الزراعية في عام ١٩٧١ تابعا لمعهد بحوث صحة الحيوان وبعد أن تم الانتهاء من بناء مركز فحوص الطلائق والذي سمي بعد ذلك بمركز بحوث التماسليات بالهرم صارا معهدا مستقلا وذلك عام ١٩٨٢ . ويقوم المعهد بالمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية والتناسلية للحيوان الزراعي المصري عن طريق اجراء البحوث العلمية لمعالجة العقم وانخفاض معدل الأخصاب ومواجهة الأمراض الوبائية والمعدية والأمراض التناسلية التي تسبب تدهور الثروة الحيوانية واحداث الخلل في معدلات الانتاج والتناسل كما يقوم المعهد بادخال التكنولوجيا الحديثة في التلقيح الصناعي وتطويره انتاج السائل المنوي المجمد من الأنواع المحلية وزرع الأجنة من سلالات أجنبية ذات صفات وراثية عالية الكفاءة بما يحقق التحسين الوراثي للسلالات المحلية .

ويجرى المعهد الدراسات اللازمة لاقرار أنسب النظم في معالجة مشاكل انخفاض معدلات التكاثر والانتاج الحيواني الزراعي هذا الى جانب تطبيق أنسب النظم في رعاية التنتاج ووقاية الضرع من الأمراض .

## ١٣ - معهد بحوث الامصال واللقاحات :

لكي يتكامل إطار الخدمات البيطرية لوقاية الثروة الحيوانية والنهوض بها كان لا بد من وجود جهاز فني لتحضير اللقاحات والأمصال وبحث المشكلات المحلية واقتراح الحلول المناسبة لها ولهذا فقد أنشئ معمل ( الأمصال ) بالعباسية عام ١٩٠٢ على ربوة عالية في منطقة منفردة حينذاك هي الجبل الأحمر بالصحرء على بعد حوالي كيلو متر من العباسية .

وبدأ المعهد تابعا لمصلحة الصحة العمومية ( نظارة داخلية ) حتى عام ١٩١٤ حيث تم ضمه الى ( نظارة • الزراعة ضمن أجهزة الطب البيطري في هذا العام .. وأقتصرت رسالة معمل الأمصال في أول عهده على تحضير مصل الطاعون البقري والدم الموبوء اللذين كانا يستوردان قبل ذلك من الهند لتحصين الماشية ضد هذا المرض .. كما كان المعمل يقوم أيضا بتحضير مصل سيرم مناعي ضد الطاعون البشري .

ويهدف المعهد الى حماية الثروة الحيوانية وكذلك حماية الإنسان بالسيطرة على الأمراض المشتركة والتي تنتقل من الحيوان للإنسان ويقوم لذلك بتكثيف جهود الباحثين والاختصاصيين لاجراء البحوث والدراسات التطبيقية في المقام الاول لتحقيق ما يلي توفير احتياجات البلاد من اللقاحات والأمصال والمستحضرات البيولوجية - دراسة أضافة لقاحات جديدة تنتج لأول مرة بجمهورية مصر العربية للوقاية من الأمراض الفيروسية والبكتيرية الوافدة من الخارج - تقييم واختيار وتقدير صلاحية اللقاحات البيطرية المستوردة .

## ١٤ - معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية :

وهو يختص باجراء الدراسات والبحوث الارشادية اللازمة لتطوير العمل الارشادى وتقييم البرامج الارشادية المتنوعة - ويختص عمل المعهد أيضا بالمشاركة فى تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية لمبعوثى الدول النامية بالمركز المصرى الدولى للزراعة وتحتصر المجالات الرئيسية البحثية لعملة فيما يلى .. بحوث الطرق الارشادية - بحوث البرامج الارشادية - بحوث المجتمع الريفى - بحوث ترشيد المرأة الريفية - بحوث التنظيم والتدريب الارشادى - اعداد وتدريب المرشدين المتخصصين .

## ١٥ - المعمل المركزى للأحصاء :

يرجع تاريخ المعمل المركزى لبحوث التعميم والتحليل الاحصالى الى عام ١٩٤٥ عندما كان فرعاً لتعميم وتحليل التجارب الزراعية بقسم التجارب الزراعية بمصلحة الزراعة - وفى عام ١٩٥٨ أصبح قسماً لبحوث التعميم والتحليل الاحصالى يتبع مراقبات البحوث الزراعية العامة بمصلحة الزراعة .. وبموجب ذلك كان على جميع وحدات البحوث بالوزارة عرض تعميم التجارب والتجارب والبحوث والتحليل الاحصالى على هذا القسم قبل تنفيذها وقرار التحليل الاحصالى قبل نشر البحوث المستخلص من نتائج هذه التجارب .

وفى عام ١٩٧١ استقل القسم وأصبح يتبع مركز البحوث الزراعية مباشرة واكتسب اسمه الحالى فى عام ١٩٧٦ وظل المعمل يودى رسالته على اكمل وجه مستخدماً الآلات الحاسبة والنظم المتاحة إلى أن زود المعمل فى عام ١٩٧٩ بحاسب الكترونى قدرته ٢٤ ك ثم زود بحاسب آخر عام ١٩٨٠ قدرته ٣٣ ك ثم طور الحاسبين إلى حاسب أكبر قدرته ( ٦٤ ك ) قابلاً للزيادة إلى ٥١٢ ك ومستوعباً ١٢ وحدة تغذية وفى عام ٨٢ أضيفت وحدتين أخريتين سعة كل منها ٦٤ ك وبذلك أصبح المعمل المركزى على درجة عالية من الكفاءة والمقدرة .

## ١٥ - المعمل المركزى للمبيدات :

يعد المعمل المركزى للمبيدات من أعرق المعامل من هذا النوع فى العالم وهو الوحيد من نوعه فى مصر .. ويعود تاريخ بداية نشأته إلى عام ١٩٠٢ حين بدأ أول نشاط علمى لمكافحة الآفات .. ونظراً لأنه كان أحد أقسام معهد بحوث وقاية النباتات ثم استقل عنه فى يناير ١٩٨٣ فإنه يمكن الاستدلال على تاريخه العلمى مما سبق ذكره تحت تاريخ معهد بحوث وقاية النباتات .

والمعمل المركزى للمبيدات .. معهد علمى يحقق اشراف الدولة على المبيدات وتداولها ويعمل فى مجال الآفات بحثاً ورقابة وتقييماً وترشيداً وارشاداً وتدريباً وحماية .. وهو جهاز قائم بذاته له ذمة مالية وإدارية خاصة ويتبع رئيس مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية .. ويقوم المعمل باجراء الاختبارات التأكيذية الممكنة التى تشير الى سلامة المركبات الجديدة من مبيدات الآفات الزراعية التى لم يسبق استخدامها والتصريح باستخدامها فى مصر وفحص مستندات المستحضرات الجديدة من مبيدات الآفات بكافة



اسماها المرادفة العلمية والتجارية للتأكد من سلامة المركب وعدم خطورته على الانسان والحيوان والاحياء المائية وعناصر البيئة الأخرى والمراجعة الدورية بما يستجد بشأنها .

## محطات البحوث الزراعية :

هذا علاوة على إنه قد أمكن للوزارة خلال مسيرتها إقامة

- ( ١٣ ) محطة بحوث للتجارب الزراعية
- ( ١٣ ) محطة بحوث للانتاج الحيوانى والدواجن
- ( ١٠ ) محطة بحوث للبساتين والخضر
- ( ١٠ ) مشاتل لتوزيع شتلات الفواكه والخضر والأشجار الخشبية
- ( ٣١ ) مزرعة حقلية ويستانية .

ويجرى فى هذه المحطات إقامة التجارب الحقلية لمختلف المعاملات الزراعية واستنباط الأصناف والسلالات والهجن النباتية والحيوانية والمحافظة على الأصول الوراثية وتعاقبها واجراء الخطوات الأولية للتطبيق وانتاج تقاوى الاساس والشتلات المحسنة والحيوانات والدواجن والمقاحات للنهوض بالانتاج الزراعى على المستوى القومى كما يعاونهم فى تنفيذ التجارب لدى الزراع ١٨ ادارة تنفيذية فى عواصم محافظات الجمهورية .

وتعتبر هذه المحطات أيضا مراكز تطبيقية ارشادية فيها تطبق أحدث الأساليب العلمية وأحدث ما وصلت اليه نتائج البحوث العلمية .. وهى أيضا مراكز ارشادية تقام فيها الندوات والبعاضرات علاوة على أيام العمل التى تقام مرة على الأقل فى أغلب محطات البحوث الزراعية مثل محطة بحوث سخا والجميزة وسدس ومحطات أخرى .. هذا وتمثل فى محطات البحوث الزراعية جميع المعاهد البحثية حيث يمثل كل معهد أكثر من باحث يتبعون اقسامهم المختلفة ويقومون بتنفيذ برامجها فى تلك المحطات .

وهذه المحطات كما سبق وأن قلنا تفعلى أنحاء الجمهورية وتخدم كل محطة اقليما معيناً من اقاليم مصر لتنهض بهذه الاقاليم .. وتعمل على نهضة الزراعة وتقدمها ودفع عجلة الانتاج .

وتعمل محطات البحوث الزراعية أيضا على ربط وتنسيق برامج الاقسام الفنية المختلفة المنفذة فى المحطات والقيام بكافة اجراءات تنفيذها وتتبع جميع عمليات هذه البرامج للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة ودقة النتائج .

كما يوجد بكل محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية ادارة لتنفيذ التجارب فى مختلف مزارع وزارة الزراعة .. وهذه التجارب تجرى على مختلف أنواع المحاصيل وتحت مختلف ظروف مصر .. ويقوم بتنفيذ هذه التجارب نخبة من الباحثين العلميين المؤهلين على مستوى عال من الخبرة والكفاءة ( ٢٣ ) .



● والجدول التالي يوضح أسماء محطات البحوث الزراعية ومواقعها وتاريخ بدء نشاطها والمساحة المخصصة لها وعدد العاملين بكل محطة .

جدول رقم ( ٣ ) محطات البحوث الزراعية

اسم المحطة والموقع	تاريخ بداية النشاط	المساحة المخصصة بالفدان	بيان هيئة بحوث ومساعدى أبحاث	العاملين بها إقليمى وعمال وإداريون
أ - منطقة الاسكندرية :				
١ - محطة بحوث الصباحية	١٩٧٨	١٥	١١	٣٢
( ب ) منطقة شمال الدلتا				
٢ - محطة بحوث السرو ( دمياط )	١٩٦٤	٣٨	١٦	٣٦
٣ - محطة بحوث سخا ( كفر الشيخ )	١٩٦٠	٨٠٠	٢٠٠	علاوة على عمالة موسمية متغيرة
( جـ ) منطقة وسط الدلتا :				
٤ - محطة بحوث الجيزة ( الغربية )	١٩٦٠	١٥٠٠	٨٤	٣٣٥
٥ - سرس الليان ( المنوفية )	١٩٨٠	١٣	٤	٣٥
( د ) منطقة جنوب وشرق الدلتا :				
٦ - محطة بحوث بهتيم ( القليوبية )	١٩٠٩	٥٠٠	٤٠	٩٨
٧ - محطة بحوث الاسماعيلية	١٩٧٧	٢٠٥	١٢	٥٢
( هـ ) منطقة مصر الوسطى :				
٨ - محطة بحوث الجيزة ( الجيزة )	١٩٠٠	٥٠		
٩ - محطة بحوث سدس ( بنى سويف )	١٩٦٢	٦٥٠		١١٠
١٠ - محطة بحوث ملوى ( المنيا )	١٩٣١	٣٧٢	٣٨	٩٦
( و ) منطقة مصر العليا :				
١١ - محطة بحوث شندويل ( سوهاج )	١٩٣١	٤١٥		
١٢ - محطة بحوث المطاوعة ( قنا )	١٩٦٥	٦٣٩	٩	١٠٩
١٣ - محطة بحوث كوم أمبو ( أسوان )	١٩٧٦	٣٨٥	١٠	١٤
( ز ) منطقة الأراضى الجديدة :				
١٤ - محطة بحوث النوبارية	١٩٦٧	٥٣٠	٦	٣٩

● المصدر :

كتاب مركز البحوث لزراعية ( ١٩٨٨ - ١٩٨٣ ) .

## استراتيجية المركز وأهدافه

ومركز البحوث الزراعية له أهداف محددة تنحصر فيما يلي :

● وضع بحوث البرامج الزراعية والإرشادية وتنفيذها والقيام بالبحوث والدراسات والاختبارات والعمليات اللازمة للنهوض بالانتاج الزراعي في شتى المجالات .

● نشر نتائج البحوث الزراعية وتداولها وتعميم تطبيقها بإرشاد المزارعين وتقديم المشورة الفنية لمختلف الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والشركات والعاملين في الميدان الزراعي .

● توثيق العلاقات في الميادين الزراعية الفنية مع الهيئات الخارجية والاشتراك في أنشطة هذه الهيئات وتبادل البعثات الزراعية والمعرفة الفنية وإيفاد المبعوثين للدراسات العلمية والعملية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات والمهمات العلمية مع الدول والهيئات الخارجية .

● وضع وتنفيذ سياسة تجديد وإكثار الأصناف المحسنة من جميع أنواع الحاصلات الزراعية بصفة دورية وإنتاج تقاويها الأساسية والمبسطة ووضع الدورة الزراعية الملائمة لهذا الغرض وتحديد الأراضي التي تخصص سنويا للتجارب والتي تخصص لإنتاج التقاوي الأساسية والمبسطة لكل محصول .

● اقتراح التشريعات الجديدة التي يتطلبها تنفيذ السياسة الزراعية في الميادين التي تدخل في نشاط المركز .

● الاشتراك في وضع البرامج الإرشادية طبقا لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب تمهيدا لنشرها وتعميمها .

● الإشراف على إدارة جميع محطات البحوث الزراعية وما يتبع المركز من زراع وأجراء التجارب في الوحدات الزراعية ودى الهيئات والزراع .

● وأخيرا .. وليس آخر .. فالمركز مسئول الآن عن إدارة مساحة من أجود الأراضي الزراعية تصل إلى ٢٧ ألف فدان لتأمين احتياجات الزراعة المصرية من التقاوي والشتلات لتحقيق النفع العام من جهود المربين في مجال التفوق الوراثي المستمر لجميع الحاصلات العقلية والبستانية .. كما أن المركز مسئول أيضا عن الإدارة المركزية لشئون التقاوي التي تقترح وتنفذ السياسة العامة لإنتاج وفحص وتوزيع التقاوي النقية لجميع الحاصلات الزراعية والقطن وتضم ٤٩٥٥ من الفنيين والإداريين والعمال المدربين في مختلف محافظات الجمهورية ( ٢٢ ) .

ولقد وضعت وزارة الزراعة استراتيجية علمية للمركز في الثمانينات .. تضمنت التركيز على المشروعات البحثية التطبيقية المتكاملة في مجال الزراعة ذات الصلة المباشرة بالأهداف الانتاجية القومية وتكوين فرق بحثية متكاملة من المعاهد المختلفة على المستوى المركزي والمستويات الإقليمية بمحطات البحوث دون المساس بالهيكل

التنظيمى الحالى للمعاهد القائمة فى نفس الوقت الذى يمكن للمعاهد المتخصصة أن تقوم بتنفيذ بعض برامج البحوث الأساسية ذات العلاقة بالانطلاق الى آفاق أبعد من التكنولوجيا الزراعية -

وتسمى الاستراتيجية الى ترسيخ مفهوم الاولويات فى البرامج البحثية بحيث يتحقق توجيه الموارد المتاحة لتحقيق اهداف التنمية والذى لاشك فيه أن الأولوية فى المرحلة الراهنة يجب أن تعطى للبرامج التى تخدم هدف تضيق الفجوة الغذائية -

### ● أنظر تفاصيل استراتيجية

#### مركز البحوث الزراعية

فى نهاية الكتاب

( الملاحق )

### ● انجازات المركز :

ولاشك أن وضع استراتيجية المركز موضع التطبيق وفقاً للخطة البحثية الموضوعية .. قد حقق نتائج طيبة خلال السنوات الأخيرة لتطوير الزراعة المصرية وزيادة معدلات الانتاج الزراعى خلال السنوات الماضية - حيث نجح المركز فى تحقيق الانجازات التالية ● زيادة انتاجنا من الحبوب الرئيسية من ثمانية ملايين طن متري ( عام ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ١٤ مليون طن ( عام ٨٦ - ١٩٨٧ )

وذلك بزيادة اجمالى المنتج من القمح من ٢,٠٤٤ مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٢,٤٢٢ مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وذلك يرجع إلى استخدام أصناف محسنة عالية الانتاج وزيادة المساحة المزروعة خلال هذا العام ليصل متوسط الانتاجية إلى ١٦ أردباً للفدان ( ٢٢ ) -

- كذلك زيادة المنتج من الذرة الشامية من ٣,٣٦٩ مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٦,٣٤٢ مليون طن ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) ليصل متوسط إنتاج الفدان إلى ( ٢٤ ) أردباً وأيضاً زيادة المنتج من الذرة الرفيعة من ( ٦٠٠ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ١,٣ ) مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) ليصل معدل انتاج الفدان إلى ٢٢ أردباً وزيادة اجمالى انتاج الأرز من ٢,٤٥٥ مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٣,٤٧٥ مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) أى رفع معدل الانتاجية إلى ٣ طن للفدان - وبذلك أنخفضت الفجوة الغذائية فى محاصيل الحبوب الرئيسية من ( ٧,١ ) مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٣,٤ ) مليون فقط بحلول عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) ( ٢٢ ) -

جدول رقم ( ٤ )

● والجدول التالي الزيادة المحققة في انتاجية محاصيل الحبوب الرئيسية

خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ )

المجال الانتاجي المحقق	١٩٨٢ / ٨١	١٩٨٧ / ٨٦	متوسط انتاجية الفدان
١ - زيادة انتاج مجموعة الحبوب ( مليون طن )	٨,٦	١٤,٦	
القمح ( مليون طن )	٢,٩٤	٢,٤٢٢	١٦ أردب / فدان
الذرة الشامية ( مليون طن )	٢,٣٦٩	٦,٢٤٩	٢٤ أردب / فدان
الذرة الرفيعة ( مليون طن )	٦,٠٠	١,٣٠٠	٢٢ أردب / فدان
الأرز ( مليون طن )	٢,٤٥٥	٢,٤٧٥	٣ طن / فدان
الفجوة الغذائية في الحبوب ( مليون طن )	٧,١	٣,٤	

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● زيادة انتاجنا المحلي من الزيوت من ١٤٦ ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٣١٠ ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وبذلك زاد معدل الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية من ٣٢ ٪ عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٤٠ ٪ عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وقد تم ذلك بزيادة المساحة المزروعة بفول الصويا من ( ١٢٠ ) ألف فدان إلى ( ٣٥٠ ) ألف فدان وبالتالي زيادة المنتج من فول الصويا من ( ١٦٢ ) ألف طن إلى ( ٣١٩ ) ألف طن وكذلك ما تم من توسع في مساحة عباد الشمس خاصة في الأراضي الجديدة لتصل إلى حوالي ( ١٠٠ ) ألف فدان .

جدول رقم ( ٥ )

● والجدول التالي يوضح زيادة انتاجنا من الزيوت والمساحات المزروعة

منه خلال الفترة من ( ٨١ - ٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

المجال الانتاجي المحقق	١٩٨٢ - ٨١	١٩٨٧ - ٨٦
٢ - زيادة انتاج الزيوت ( ألف طن )	١٤٦	٣١٠
معدل الاكتفاء الذاتي ٪	٣٢	٤٠
زيادة مساحة الصويا ( ألف فدان )	١٢٠	٣٥٠
زيادة المنتج من الصويا ( ألف طن )	١٦٢	٣١٩
زيادة مساحة عباد الشمس ( ألف فدان )	١٢	١٠٦

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● زيادة انتاجنا من السكر من ( ٦٣٠ ) ألف طن إلى حوالي مليون طن خلال الفترة من عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وبذلك زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥١ ٪ عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٦٦ ٪ عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وقد تم ذلك من خلال رفع متوسط انتاجية ابدان القصب من ٣٤ طن إلى ٤٢ طن خلال الفترة من عام ( ٨١ - ٨٢ ) حتى ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) إلى جانب زيادة متوسط محصول بنجر السكر من ١٥ طن للبدان عام ( ٨١ - ٨٢ ) إلى ٢٠ طن للبدان عام ( ٨٦ - ٨٧ ) .. وقد تم ذلك بنتيجة لاستخدام الأصناف الجديدة ومكافحة الآفات مع التوسع في مساحته خاصة في مناطق شمال الدلتا .

### جدول رقم ( ٦ )

● والجدول التالي يوضح الزيادة المحققة في انتاجنا من السكر خلال

الفترة من ( ١٩٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

١٩٨٧ / ٨٦	١٩٨٢ / ٨١	لمجال الانتاج المحقق
١٠٠٠	٦٣٠	٣ - زيادة انتاج السكر ( ألف طن )
٤٢	٣٤	انتاجية القصب ( طن )
٢٠	١٥	انتاجية بنجر السكر ( طن )

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● زيادة انتاجنا الحيوانى الداخلى والسمكى على النحو التالى ..

( أ ) زيادة انتاجنا من الدواجن من ( ١٧٥ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٣٥٠ ) ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) .

( ب ) زيادة انتاج الألبان من ١٩٨٢ ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٢٢٢٤ ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

( ج ) زيادة انتاج الأسماك من ( ١٥٥ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٢٢٠ ) ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) .

### جدول رقم ( ٧ )

● والجدول التالي يوضح الزيادة المحققة في انتاجنا الحيوانى والداخلى

والسمكى خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

١٩٨٧ - ٨٦	١٩٨٢ - ٨١	المجال الانتاجى المحقق
٣٥٠	١٧٥	٤ - زيادة انتاجنا الحيوانى والداخلى والسمكى
٢٢	١٩	( أ ) الدواجن ( ألف طن )
٢٢٠	١٥٥	( ب ) انتاج الألبان ( مليون طن )
		( ج ) انتاج الأسماك ( ألف طن )

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● زيادة انتاجنا من المحاصيل البستانية من الخضروات والفاكهة وزيادة حجم المصدر من الخضروات والفاكهة من ( ٣٣٢ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ١,٣٦ ) مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) حيث زادت الكمية المصدرة من البطاطس من ( ١٤٠ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٢٠٠ ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) كما زادت الكمية المصدرة من البصل خلال نفس الفترة من ٢٥ إلى ( ١٢٠ ) ألف طن ومن الخضروات من ١٥ إلى ٣٧٠ ألف طن ومن البطيخ من ١٠ إلى ١٠٠ ألف طن ومن الموالح من ١٢٥ إلى ٢٠٠ ألف طن .

#### جدول رقم ( ٨ )

● والجدول التالي يوضح الزيادة المحققة من انتاج المحاصيل البستانية والكميات المصدرة خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

١٩٨٧ - ٨٦	١٩٨٢ - ٨١	المجال الانتاجي المحقق
		٥ - زيادة انتاج المحاصيل البستانية
١٢٦٠	٣٣٢	زيادة حجم التصدير ( ألف طن )
٢٠٠	١٤٠	البطاطس ( ألف طن )
١٢٠	٢٥	البصل ( ألف طن )
٣٧٠	١٥	الخضروات ( ألف طن )
١٠٠	١٠	البطيخ ( ألف طن )
٢٠٠	١٢٥	الموالح ( ألف طن )

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● كذلك نجح باحثو المركز وسط المنخفضات والمشاكل الموجودة في اجراء بعض التجارب التطبيقية لتحسين مواسفات الخبز المصري وفي استخدام مخلفات التربة في انتاج غاز الميثان لتوليد الطاقة وانتاج الأسمدة وكذلك في انتاج الأمصال واللقاحات والتي حمت ثروتنا الحيوانية من كثير من الأمراض الوافدة وكذلك حماية الانسان بالسيطرة على الأمراض المشتركة والتي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان .. وتم في هذا الصدد مواجهة وباء حمى الوادى المتصدع وتطوير لقاح التسمم الدموي وكوليرا الطيور والبط .. كما تم تركيز وتنقية المصل المضاد للطاعون البقري .

● قام مركز البحوث الزراعية بدور بارز في زيادة معدلات الانتاج أما بتحسين وتطوير طرق الزراعة أو بمقاومة الآفات الزراعية وتطوير طرق المقاومة وتقليل تكلفتها بالإضافة إلى توفير مستلزمات الانتاج لمكافحة هذه الآفات وعدم الاعتماد على توفيرها من الخارج .

● أمكن تحسين صفات وخواص مساحة نحو ٢ مليون لزيادة معدلات الانتاج بها خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٧ وذلك بتحسين وسائل الصرف بها .

● نشر نظام الميكنة الزراعية بجميع محافظات الجمهورية بهدف رفع كفاءة انتاج التربة الزراعية وزيادة معدلات الانتاج وخفض نسبة الفاقد فى الانتاج بالإضافة إلى خفض تكاليف الانتاج وتقليل الاعتماد على العامل الزراعى الذى ارتفعت تكاليفه فى الفترات الأخيرة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف انتاج المحاصيل ( ٢٢ ) .

### مشاكل المركز :

وداخل مركز البحوث الزراعية عشت لمدة ١٠ سنوات متتالية أفتشى وأكتب عن الأبحاث والدراسات التى يضعها الباحثون فى هذا المركز .. وطوال هذه السنوات وأنا أرتدى « البالطو الأبيض » .. متجولاً داخل معامل هذا المركز محاولاً أن استشف عن قرب المناخ الذى يعيش فيه الباحثون فى هذا المركز .. بما يتخلله من مرتفعات ومنخفضات وهضاب !

ولقد رصدت خلال هذه السنوات العديد من المشاكل والظواهر التى تواجه البحث العلمى الزراعى والتى يمكن حصرها فيما يلى ..

● هروب العديد من الكفاءات البحثية الى الخارج لعدم وجود المناخ المادى والعلمى المناسب .

● نقص كثير من المعدات والتجهيزات الحديثة داخل معامل مركز البحوث الزراعية علاوة على توقف بعض الأجهزة نتيجة لعدم وجود الصيانة الكاملة أو قطع الغيار .

● انصراف الباحثين إلى العمل داخل المشاريع الأجنبية لمواجهة أعباء الحياة .

● عدم وجود الجهة التى تشتري أبحاث المركز وتقوم بتطبيقها .

● انخفاض مرتبات الباحثين إلى درجة كبيرة .

● تكرار « الموضوعات البحثية » وازدواجها فى كافة الجهات البحثية العاملة فى مجال البحث العلمى الزراعى .

● عدم التوسع بالقدر الكافى فى مجال البحوث التطبيقية والتى ينمكس أثرها بشكل مباشر على أهداف التنمية الزراعية بمحوريتها الرأسى والأفقى .

● ضعف التنسيق بين المعاهد البحثية فى مجال الزراعة فى تنفيذ الأنشطة البحثية للمركز .

● ضعف تطبيق مبدأ الأولويات فى البرامج البحثية التى ينفذها مركز البحوث الزراعية .. فى الوقت الذى يفكك عجز الموارد المتاحة فيها عن الوفاء بما هو مطلوب انجازه مثل ضعف الاهتمام بالمشاكل البحثية لانتاج التقاوى باعتبارها أحد الوسائل الرئيسية لزيادة الانتاج الزراعى .

● عدم ربط مشروعات المعونة الفنية فى مجالات البحوث والارشاد بمركز البحوث الزراعية وتوجيهها لخدمة هدف تطوير البنية الاساسية وتقويتها .. حيث إنه لوحظ فى السنوات الأخيرة أن المشاريع التى يتم تنفيذها بالتعاون مع جهات أجنبية سواء أكانت دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو منظمات دولية مثل هيئة الأغذية والزراعة والبنك الدولى لا تدرج بالضرورة تحت الاطار التنظيمى للمركز ولا تستخدم فى كثير



من الحالات لقنوائه الشرعية المخولة بالصلاحيات والادارية .. ومن ثم فهذه المشاريع لم تسهم في الواقع في تقوية البنية الأساسية لجهاز البحث والارشاد .

### والحاصل :

إن حل مشاكل مركز البحوث الزراعية ينبغي أن يتم في معالجة المشاكل المشار اليها سابقا بأسلوب علمي متكامل .

---



الفصل  
الثاني

# الإرشاد الزراعي



ارتبطت نشأة الارشاد الزراعى فى جمهورية مصر العربية بتأسيس الوحدات الزراعية التى أنشئت بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٤ والذى اشار إلى إنشاء وحدات زراعية لتعمل على النهوض بالريف ورفع مستوى الانتاج الزراعى وتنويعه .. وبصدور هذا القانون بدىء فى إنشاء الوحدات الزراعية بعواصم المراكز الادارية التى كانت تبلغ عددها حينئذ ١٢٥ مركزا وذلك كمحاولة لنشر المعلومات العلمية بين الزراع وتطبيقها عمليا وتقديم المعونة للتعاونيات الزراعية والاشراف على تنفيذ السياسة الزراعية على المستويات المحلية وبالإضافة إلى الوحدات الزراعية فقد كانت هناك بعض الوزارات والهيئات تمارس العمل الإرشادى ولكن بطريقة « عرضية » وذلك من خلال ما تنشره من مطبوعات ونشرات أو تقييمه من متاحف ومعارض زراعية .. ومن أمثلتها .. ما كانت تصدره بعض الأقسام الفنية بوزارة الزراعة من مجالات ونشرات زراعية تشتمل على إرشادات مختلفة تتعلق بمجال تخصص كل منها .. وما ساهمت به وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مصلحة الفلاح من إقامة المراكز الاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى معيشة الفلاح المصرى عن طريق تقديم الخدمات التعليمية والصحية والزراعية .

هذا وقد تطورت فكرة الوحدات الاجتماعية إلى إنشاء الوحدات المجهزة .. كوسيلة لتنسيق وربط الخدمات المتعلقة بالمناطق الريفية فى مركز واحد .. ومن الهيئات التى ساهمت بنصيب كبير فى العمل الإرشادى فى هذا الوقت المبكر من نشأته المعاهد الزراعية من خلال ما كانت تصدره من مجلات ونشرات زراعية تتضمن توجيهات وإرشادات للزراع فى مختلف النواحي والمجالات الزراعية .

والارشاد الزراعى بمعناه المعروف فى عصرنا الحالى كعمل تعليمى له كيانه المنظم وأسايبه وطرقه فى اقناع الزراعى .. عرفته جمهورية مصر العربية فى أواخر عام ١٩٥٣ .. وقد كان قبل ذلك عملا اضافيا يقوم به مهندسى الزراعة ضمن مسؤولياتهم العديدة والتى كان من أبرزها الاشراف على تنفيذ القوانين الزراعية .. وتوقيع الجزاءات على المخالفين لها ( ٢ ) .

والسؤال المطروح على ضوء هذا السياق التاريخى .. هل نجح الارشاد الزراعى فى تحقيق الأهداف المرجوة منه قبل ٥ نوفمبر ١٩٥٣ .. إن اجابة هذا السؤال يدعمها الواقع على النحو التالى ...

- صعوبة اكتساب ثقة جمهور الزراع نتيجة قيام مهندس الزراعة بالاشراف على تنفيذ القوانين الزراعية .. بجانب أعمال الارشاد الزراعى فتناقض العمل واختلط الهدف .
- عدم وجود نظام مستقل للارشاد الزراعى والنظر إليه كعمل اضافى .
- قلة عدد العاملين فى مجال الارشاد الزراعى سواء بالنسبة لعدد الزراع أو الرقعة المنزرعة .
- عدم دراية غالبية العاملين فى الارشاد الزراعى بفلسفة ومبادئ وطرق الارشاد الزراعى .

## ● اقتصار الخدمات الارشادية على كبار الزراع دون صغارهم .

● عدم وجود صلة بين المرشدين الزراعيين وأجهزة البحوث الزراعية .. خاصة على المستويات المحلية .

والواقع .. أن هذه الأوضاع قد صححت بصور القرار الوزاري رقم ١١٩٠ الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٥٣ ، والذي بمقتضاه أنشأت وزارة الزراعة قسما خاصا للارشاد الزراعي يتبع نوفمبر الثقافة الزراعية .. وكانت آنذاك أحد المصالح الخمس التي كانت تتكون منها وزارة الزراعة .. وقد فصل الارشاد الزراعي بمقتضى هذا القانون فصلا تاما عن تنفيذ القوانين وزود بعدد من الموظفين المؤهلين لهذا العمل بعد تدريبهم المناسب .

وبصدور هذا القانون قد أستطاع الارشاد الزراعي أن يقف على قدميه كتنظيم له أهميته وشخصيته المستقلة .. واستطاع أيضا .. أن يقطع شوطا لا بأس به في الطريق المرسوم له .. وأن يحقق بعض النتائج الايجابية .. والتي كان من أبرزها ازالة الشك والريبة وعدم الثقة من قبل جمهور الزراع تجاه الارشاد الزراعي والعاملين به نظرا لعدم تعودهم هذه الروح الجديدة من قبل موظفي وزارة الزراعة .

واستمر هذا الوضع حتى أوائل عام ١٩٥٨ حين سلخ الارشاد الزراعي من مصلحة الثقافة الزراعية .. وأصبح يتبع الديوان العام للوزارة مباشرة .. وصدر بعد ذلك القرار الوزاري رقم ١٤٤٠ في ١١ مايو عام ١٩٥٨ .. وهو القرار الخاص باعادة تنظيم وزارة الزراعة وانشاء مصالح جديدة بها وأصبح الارشاد الزراعي في ضوء هذا التعديل مراقبة تتبع الادارة العامة للخدمات الزراعية الاقليمية ويرأسها مدير عام ( ٣ ) .

وبصدور القرار الوزاري رقم ٤٧٣٣ لسنة ١٩٦٣ أنضمت مراقبة الارشاد الزراعي إلى مراقبة التدريب في تركيب ادارى موحد أطلق عليه اسم « الادارة العامة للارشاد الزراعي » وقد صاحب هذا التحول توزيع زمام الادارة على مراقبين أحدهما للارشاد الزراعي والأخرى للتدريب .

وفي أوائل عام ١٩٦٤ .. انفصلت مراقبة التدريب .. وأنضمت إلى جهاز التنسيق بوزارة الزراعة ليصبح للارشاد الزراعي ادارة عامة مستقلة بذاتها وهي الادارة التي تمثل جهاز الارشاد الزراعي على المستوى القومي أو المركزي .

هذا وقد أوكل لهذه الادارة مهمة القيام بالاشراف على السياسة العامة للارشاد الزراعي بالبلاد .. وأيضا لكي تكون حلقة الاتصال بين الاقسام الفنية المختلفة بوزارة الزراعة من ناحية وجمهور الزراع من ناحية أخرى .. وقد استمرت هذه الادارة في مباشرة اختصاصاتها إلى أن تم تنظيمها لشكلها الحالي في أوائل عام ١٩٦٨ .

ومن أبرز القرارات الوزارية التي صدرت لدعم الارشاد الزراعي القرار الوزاري رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٨٣ .. والخاص بربط الارشاد الزراعي بالبحوث إلا أن الواقع قد أثبت أن الربط بين الارشاد والبحوث في هذه الفترة كان مركزيا ولم يحدث داخل محافظات الجمهورية .

## ● فلسفته :

ننتقل الآن .. إلى الحديث حول فلسفة الارشاد الزراعي ومجالاته وأهدافه وبالنسبة لفلسفته .. نقول : أن الارشاد الزراعي هو أحد مؤسسات التغيير في المجتمع وله أهميته وخطورته .. ومن أجل هذا تتبناه الحكومة وتتحمل مسئوليتها كاملة في محاولة لزيادة فعاليتها من أجل أحداث التغييرات السلوكية التالية لدى المزارعين ..

( أ ) تغيير في السلوك التفكيرى أو المعرفى ابتداء من إضافة المعلومة حتى التغيير الشامل في البنيان المعرفى .

( ب ) تغيير في السلوك التنفيذى أو المهارى الفعلى أو الادائى أو الحركى .

( ج ) تغيير في السلوك القومى أو فى الاتجاه وهو ما قد يعرف بأنه « الميل أو عدم الميل » أو الرغبة أو عدم الرغبة « أو المحبة » أو الكراهية لشخص أو لشيء أو لفكرة أو لموقف .

## ● مجالات الارشاد :

وفيما يتعلق بمجالات الارشاد الزراعي فنحصرها في النقاط التالية ..

● ارشاد الزراع .. فيما تستخرجه البحوث الزراعية والاجتماعية الريفية من نتائج اعمال تتعلق بالبدء والتقدم في عمل زراعى وفي انتاج المحاصيل الزراعية بكفاءة وفي تربية الحيوان والطيور الاقتصادية وانتاجها وفي تسويق المنتجات الزراعية في الفرص المواتية وفي صيانة التربة ومصادر الثروة الطبيعية الأخرى بالريف .. وفي ادارة الأعمال المزرعية بنجاح .. وفي العلاقات الاجتماعية بما تشمله من عادات وتقاليد وتغيير اجتماعى وفي حل مشكلات الريف من خلال تفاعل الجماعات التي يهيمها الأمر وفي فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياة الناس العامة وفي تحسين الحياة الريفية .. هذا وتستخدم في ارشاد الزراع جميع الطرق والمعينات التي سبق الحديث عنها ..

● إرشاد المرأة الريفية .. تقوم المرأة الريفية .. بتنفيذ جزء هام من مقومات الحياة فيه .. وقد يزداد هذا الجزء على نصف هذه المقومات سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية اقتصاديات المنزل وما يترتب عليها من آثار في تنمية الحياة الريفية وكذل يصبح الارشاد قاصرا إذا أغفل دور المرأة وأهميتها في زيادة الانتاج الزراعي وازدهار الريف وتطوره .. وفي بلاد العالم التي سبقتنا في إرشاد السيدات الريفيات كما في الولايات المتحدة الأمريكية .. ويقوم بالارشاف على ارشادهن هيئات أو مرشدات أو مرشدين لهم دراية باقتصاديات المنزل ومشكلات الزراعة وأرتباطها بمشكلات المجتمع الريفى .

.. ومن المعروف أن الارشاد الزراعي يقوم بارشاد المرأة الريفية في المجالات التالية اقتصاديات المنزل - ادارة المنزل - أسس التغذية ونظريات التوازن الغذائى - عمل الملابس - علاقة المنزل بالمزرعة باعتبارها وحدة إنتاجية للأسرة .. وتستعمل النوادي الريفية في اعطاء دراسات عملية تطبيقية في التدبير المنزلى والطهى والصناعات الريفية لأعضاء النوادي من البنات ولا يخفى ما للطرق الجماعية من أثر ارشادى كالصحف والاذاعة والتلفزيون الذى ظهرت أهميته في توجيه وارشاد المرأة الريفية في زماننا المعاصر .

وللجمعيات النسائية أثر كبير في تطور المرأة الريفية حيث يسهل على المرشد أو المرشدة اجراء عملها الارشادي بتحسين علاقته أو علاقتها مع هذه الجمعيات .. وفي الدول النامية حديثا يحسن تشجيع مثل هذه الجمعيات التي تحمّل كثيرا من الاعباء الارشادية عن المرشحات أو المرشدين على أن تزداد توعية الريفيات ليشتركوا فيها فيسهل تنظيم العمل الارشادي عن طريقها وليكن ناهيا دالما من احتياجات مستوهم المحلي .

● ارشاد الشباب الريفي .. وثقافتهم وصنع شخصياتهم وقياداتهم بالاضافة إلى صنع وعي وفهم في الزراعة عن طريق المشروعات الخاصة .

● نشاط إنساني .. كعمليات الخدمة للغير أو جمع التبرعات للمشاريع الانسانية أو دراسة الوسائل التي تكفل صنع مواطنين صالحين ذوي رابطة اجتماعية متينة .. وفي مصر وعدد كبير من الدول النامية فقد أهتمت بالشباب عموما من وزارات الشباب .. غير أن الارشاد الزراعي لم يأخذ مكانة بعد لمقابلة احتياجات شباب الريف .

### ● أهدافه :

● نصل الآن إلى الحديث حول أهداف الارشاد الزراعي نقول إنه ربما اختلفت وسائل الارشاد في بلاد العالم المختلفة تبعا لنظمتها ومذاهبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن الأهداف الارشادية العامة تلتقي عن قرب شديد فيما يلي :

زيادة الكفاءة الانتاجية الزراعية - رفع مستوى المعيشة بالريف وزيادة دخل الفلاح - تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات واعية قادرة علي تحديد أهدافها وطريقة الوصول إلى هذه الأهداف - زيادة التكامل الاقتصادي الزراعي بأنواع الاقتصاد الأخرى غير الزراعية .. ومهما يكن من أمر كل هذه الأهداف الارشادية تعتبر وسائل لبلوغ الغاية الاساسية من الارشاد وهي « حياة مثمرة ومعيشة أفضل للمجتمع كله ريفه وحضره على السواء » .

### ● استراتيجية الارشاد في الثمانينات :

ولقد ذكرت استراتيجية الزراعة في الثمانينات أن التنمية الزراعية المصرية يجب أن تركز على ركيزتين أساسيتين تتعلق أولاهما بنقل التكنولوجيا في المجال البيولوجي كما هو الحال في تبني الأصناف الجديدة عالية الانتاج أو معدلات التسميد أو الري أو التقاوى الجيدة المضمونة أو تركيب العلائق الحيوانية والداجنة والأمصال واللقاحات أو التلقيح البكتيري أو غيرها وثانيها تبني الأساليب التكنولوجية غير البيولوجية - كما هو الحال في الآلات والمعدات ومواصفات ومواد البناء وغيرها .

### ملحوظة :

تفاصيل أكثر عن استراتيجية الارشاد الزراعي في الثمانينات واختصاصات الادارة العامة للارشاد في نهاية الكتاب ( الملاحق ) -



## ● الانجازات محدودة :-

يعتبر الارشاد الزراعى من أهم الوسائل التى تلجأ اليها الدول لتوفير المعرفة للفلاحين ووقوفهم على التطور العلمى الحديث وتطبيقاته بفرض زيادة الزراعى وفق أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية وهو من أهم الوظائف التى تقوم بها وزارات الزراعة فى الدول الزراعية المتقدمة .. ولكن من الملاحظ أن هذا النشاط محدود جداً فى بلادنا فلايزال الفلاحون ينقصهم الكثير من أسبابه ووسائله ولايزالون يواجهون كثيراً من المشكلات فى كل مراحل الانتاج الزراعى سواء من ناحية كيفية استخدام الأرض أو زراعتها أو مقاومة الآفات أو تنظيم استخدام مياه الري واستخدام الأسمدة وجنى المحاصيل واعادها للتسويق الأمر الذى يتطلب ضرورة توفير أجهزة ارشادية ذات كفاءة فنية عالية ومقدرة واسعة على التحرك والتعامل مع الفلاحين بالأساليب التى توائم ظروفهم وطبيعة معيشتهم .

## ● المشاكل

ولكن ماذا عن المشكلات التى تواجه الارشاد الزراعى فى مصر ؟  
للإجابة على هذا السؤال .. نقول بأن الارشاد الزراعى لا يعمل من فراغ حتى يمكن فصله أو تنحيته بمعزل عن منظمته وهى وزارة الزراعة بل هو جزء هام من أجهزتها ويعتمد نجاحه بالضرورة على نجاح باقى أجزاء أجهزة هذه الوزارة .. فإن صلحت .. صلح معها الارشاد وإن تعثرت تعثر معها الارشاد وفقد فاعليته وتأثرت بذلك مصداقية الوزارة مع الزراع .

ويمكننا حصر طبيعة مشاكل الارشاد الزراعى فى النقاط التالية .

- عدم وجود جهاز ارشادى ذو أهداف واضحة .
- عدم وجود عاملين أكفاء بعدد كاف فى الارشاد الزراعى .
- اختفاء البرامج الارشادية الفعالة التى يقوم على ادارتها وتنفيذها معا المرشدون والمسترشدون المحليون .
- ضعف وسائل الاتصال ( طرق ومعينات مناسبة ) يتم بواسطتها نقل الخبرات الزراعية المستعدثة .
- عدم وجود تقييم مستمر للخدمة الارشادية المغطاة .
- الحقول الارشادية الملحقة بالادارة الزراعية أهملت بدرجة ملفت للنظر .. وأصبحت لا تقدم للزراع الخدمات الارشادية على الصورة المنشودة . وهذه الملاحظة ناتجة من خلال الزيارات الميدانية التى قمنا بها للعديد من المحافظات فى السنوات الأخيرة .
- عدم تطوير المطبوعات الارشادية ومجلة الارشاد الزراعى بحيث يسهل فهمها كما يتبين أن يتم توزيعها على الجمعيات الزراعية بطريقة تضمن بها وصولها الى الزراع فعلاً
- البرامج الارشادية فى الاذاعة والتليفزيون مدتها مقيدة ولا تعرض فى مواعيد مناسبة للزراع .
- الصفحات الزراعية التى ترد بالصحف اليومية أسبوعياً خلال فترة المستينيات الفيت بلا مبرر وكانت تساهم بقدر لأباس به من الارشاد والتوجيه .. لذلك فانه يتعين اعادتها ..

## ● الحل

والمطلوب بكل الصراحة والاختصار برنامج قومي يتبنى بحث المشاكل السابقة وإيجاد حلول جذرية لها مع العناية القصوى بالمرشد الزراعي والعمل على تدريبه داخليا وخارجيا على أحدث الأساليب العلمية الارشادية ( ٥ )

وقد أصبح من الضروري قيام الجامعات المصرية بدور فعال في عملية الارشاد الزراعي مثلما تقوم به كثير من الجامعات في الدول المتقدمة ونعتقد أن مستوى أعضاء هيئة التدريس في جامعاتنا ومع ضخامة تخصصاتهم واعدادهم يمكن استثماره في تحسين منوال الانتاج الزراعي بدرجة كبيرة .

وقبل أن نختتم مطوّر هذا الباب .. نؤكد بأن مشاركة المزارعين وقياداتهم والجهات ذات العلاقة بالارشاد الزراعي في المستوى المحلي في تخطيط البرنامج الارشادي أمر ضروري وأساسي لنجاح تلك العملية وينبغي ألا يتم ذلك إلا وفق طريقة منظمة يتمكن فيها المشاركون من القيام بدور هام في عملية التخطيط علاوة على أن هذه المشاركة تهيئ الفرصة لمساهمة الجماهير في الريف في تحديد مشاكلهم والتعرف على طرق الحل إلى جانب أن هذه المشاركة تساعد على الاسراع في عملية التغيير من خلال انتشار الأفكار والأساليب المحسنة .

الفصل  
الثالث

# التمويل والائتمان الزراعي



يعتبر التمويل الزراعي من العوامل الرئيسية للنهوض بالانتاج الزراعي ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية وتحسين مستوى الزراع والمجتمعات الريفية .  
وقد أجتاز التمويل الزراعي عدة مراحل متطورة مع احتياجات القطاع الزراعي وذلك على النحو التالي ...

### ● المرحلة الأولى ما قبل ( ١٨٨٠ ) :

لم يكن أمام المزارعين خلال هذه الفترة إلا أن يستندوا ليزرعوا ويسدون ما فرض عليهم من ضرائب ويزرعوا الأرض وذلك من طائفة المرابين التي كانت تحتكر التمليف من قديم الزمان .. فالمزارع الذي كان يقع في قبضة أي مراب يظل تحت رحمته طول حياته .. ولا يعرف مقدار ما عليه من ديون لذلك المرابي .. كما أنه لا يستطيع معاملة آخر هو أو ورثته من بعده لذات السبب .. كما أنه لا يستطيع الحصول منه على ما يريد من أموال إلا بالقدر الذي يراه المرابي كافيا .. وهكذا يرضخ الفلاح لشروطه وتصفه وظلمه !

### ● المرحلة الثانية ( ١٨٨٠ - ١٩٢٣ ) :

في هذه الفترة كانت قلّة من المؤسسات المالية هي التي كانت تقوم بتوفير الائتمان الزراعي ممثلة في كل من البنك العقاري المصري الذي تأسس عام ١٨٨٠ والبنك الزراعي المصري الذي تأسس عام ١٩٠٢ وبنك الأراضي المصري الذي تأسس عام ١٩٠٥ بالإضافة الى مساهمة البنك الأهلي المصري وبنك مصر في هذا النشاط .

وقد كان الائتمان الزراعي في تلك المصارف موجها بالدرجة الأولى لخدمة كبار الملاك بالإضافة الى لجوئها جميعا الى استخدام رهون الأراضي كأساس لمنح القروض دون النظر للفرض الذي كانت تستخدم فيه علاوة على ارتفاع أسعار الفائدة المربوطة على تلك القروض .

وقد أدت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ الى افلاس بنك الأراضي وادماجه في البنك العقاري المصري وكذا تعديل نشاط البنك الزراعي المصري ثم الفلاسه وتصفيته عام ١٩٢٣ .

### ● المرحلة الثالثة ( ١٩٢٣ - ١٩٣١ ) :

أدت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت مصر الى تعرض الكثير من الاراضي الزراعية لنزع ملكيتها مما أدى الى تدخل الحكومة بأصدار قانون الخمسة أفدنة في ١٩١٣ الذي نص على عدم نزع الملكيات التي لا تزيد عن خمسة أفدنة وفاء لديون المؤسسات المالية إلا أن هذا الاجراء أدى الى تفاقم الأوضاع الائتمانية الزراعية حيث أحجمت البنوك عن تمويل صغار الزراع .

وفي عام ١٩٢٣ صدر التشريع التعاوني الأول حيث سمحت الحكومة للجمعيات التعاونية بالحصول على القروض من اعتماد حكومي تم فتحه لهذا الغرض في بنك مصر وبصدور قانون التعاون الزراعي الثاني عام ١٩٢٧ خصصت الحكومة مبلغ ٢٥٠ الف جنيه

فى بنك مصر لا قروض الجمعيات التعاونية الزراعية الا أن ارتفاع أسعار الفائدة وعدم توفر الضمانات الكافية لدى الكثير من التعاونيات قد أدى إلى انخفاض نسبة التعاونيات التى استفادت من هذا القرض .

وقد أدى اشتراط بنك مصر أن تقوم مجالس ادارات الجمعيات بضمان سداد القرض إلى احتكار أعضاء هذه المجالس لتلك القروض .

وفى عام ١٩٢٩ تم انشاء الاحتياطى الزراعى وهو عبارة عن اعتماد حكومى قدره أربعة ملايين جنيه تصرف بواسطة الصيارف إلى الحائزين الذين لا تزيد حيازاتهم عن ثلاثين فداناً .

وقد قصرت هذه القروض على زراع المحاصيل التصديرية آنذاك وهى القطن والأرز والذرة .. كما أن القروض المنصرفة من الاحتياطى الزراعى كانت تصرف فقط لمن يشتري مستلزمات الانتاج من الحكومة ويحرم منها المدينون للحكومة وأصحاب الأملاك المرهونة أو المطلوب نزع ملكيتها لسداد ديون الفير ورغم أن هذا النظام كان موجهاً لخدمة الأغراض الزراعية الانتاجية إلا أن ما خصى النشاط الانتاجى لم يتجاوز المليون جنيه فى حين تم صرف الباقي لتمويل عمليات شراء الأقطان من الزراع والتسليف برهنا ولقد كانت النتيجة الحتمية لذلك اساءة استخدام هذه الأموال وتأخر سدادها لعدة سنوات الأمر الذى أدى إلى تنبه الدولة الى ضرورة وجود مؤسسة تمويلية متخصصة فى عمليات الائتمان الزراعى .

#### — المرحلة الرابعة ( ١٩٣١ حتى الآن )

ولقد شهدت هذه المرحلة انشاء وتطور بنك التسليف الزراعى وسوف يركز هذا الفصل على ثلاثة قضايا فرعية يمكن ادراجها تحت قضية التمويل الزراعى فى مصر كقضية رئيسية وهذه القضايا هى تطوير نظم الائتمان الزراعى لصغار الزراع وتيسيرات الائتمان من خلال تجربة مشروع الانتاج الزراعى .

#### تطوير نظم الائتمان الزراعى

كان انشاء بنك التسليف عام ١٩٣١ ايذاناً ببداية الائتمان الزراعى المنظم فى مصر وقد مر البنك بعدد من المراحل منذ انشائه حتى الآن نعرض أهم ملامحها فيما يلى ...

#### مرحلة : الانشاء — ( ١٩٣١ — ١٩٤٤ ) :

بدأن هذه المرحلة عام ١٩٣١ مع انشاء بنك التسليف الزراعى المصرى الا أن بوادر هذه المرحلة قد بدأت فى الظهور عام ١٩٣٠ وذلك فى صورة انخفاض حاد فى أسعار القطن مما دفع الحكومة الى التدخل لشراء الأقطان بأسعار تفوق أسعار السوق .

وقد كان لهذا الانخفاض الحاد فى أسعار القطن أثره فى توقف الكثير من المدينين عن السداد وتشدد الدائنين فى تحصيل ديونهم وطرح الكثير من الأراضي الزراعية للبيع .. ومن هنا بزغت فكرة انشاء هذا البنك للتسليف الزراعى قصير الأجل حيث كان أهم لعوامل التى أدت الى التفتكير فى انشائه :

( أ ) تشجيع التسليف الموسمي للزراعات بدلا من الائتمان العقاري طويل الأجل الذي لا تتناسب مواعيد سداذه مع مواعيد الحصول على الدخل الزراعي بالإضافة الى ارتفاع تكلفته .

( ب ) حماية الثروة العقارية للبلاد بدلا من تسريبها الى أيدي الأجانب من خلال البنوك الأجنبية .

( جـ ) التخفيف من حدة الإزمات الاقتصادية الناشئة من المتطلبات الشديدة في أسعار الحاصلات الزراعية نظراً للارتباط الشديد للاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي وما يصاحب ذلك من التعرض للتقلبات الاقتصادية الشديدة .

( د ) مساندة الحركة التعاونية بتوفير المصدر التمويلي المناسب الذي يمد بالأموال اللازمة لأعضائها لاعتراضها لعضالها .

وحتى لا يتعرض بنك التسليف الزراعي للصعوبات والمشاكل التي واجهتها المحاولات السابقة فقد تضمن مرسوم تأسيسه العديد من العوامل التي تضمن له النجاح والاستمرار فأعطى لديون البنك حق الامتياز الأول - بعد الأموال الأميرية مباشرة - على سائر الديون المربوطة على المقترض كما أنه أباح للبنك حق استخدام أسلوب الحجز الإداري في تحصيل ديونه عن طريق ميسارف القرى وفي نفس الوقت فإن الحكومة قد ضمنت للمساهمين الحصول على أرباح سنوية لرأس المال لا تقل عن ٥ ٪ وذلك حتى تضمن اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة للمساهمة في رأس مال البنك من ناحية .. وحتى تتوفر الثقة للأفراد في جدية أعمال البنك من ناحية أخرى فقد التزمت الحكومة بتحمل أية خسائر يتعرض لها البنك نظير حصولها على ٢٥ ٪ من صافي الربح بعد استبعاد الـ ٥ ٪ المقررة لرأس المال .

وقد بلغ رأس مال البنك عند التأسيس مليون جنيه ساهمت فيها الحكومة بمبلغ نصف مليون جنيه وساهمت فيها البنوك التجارية بالنصف الآخر .

وقد قام البنك خلال هذه الفترة بتقديم القروض الزراعية للملاك الزراعيين وحل محل البنوك العقارية الأجنبية في تقديم التمويل لقطاع الريف ١٢٩١

## ٢ - مرحلة التحول التعاوني ( ١٩٤٤ - ١٩٥٧ ) :

لقد كانت إحدى الوظائف الأساسية لبنك التسليف الزراعي المصري هي دعم الحركة التعاونية وذلك من خلال منحها القروض اللازمة بسعر فائدة يقل عن ٢ ٪ عن سعر الفائدة المقرر في حالة التعامل مع الأفراد .

كما رخص للبنك في قبول الودائع من الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية لها إلا أن قادة الحركة التعاونية اتجهوا نحو التفكير في إنشاء متخصص للتعاونيات وذلك لعدم اقتناعهم بالدور الذي يقوم به بنك التسليف في دعم الحركة التعاونية بل أنهم رأوا أن البنك قد منح الزراع تسهيلات الثمائية أدت إلى تفضيل التعامل معه وانصرافهم عن الجمعيات التعاونية مما أضعف الحركة وأوقع الضرر بنظام التسليف التعاوني .. كما أن التعاونيات لجأت إلى البنوك التجارية طلبا لخدماتها التجارية كالحسابات الجارية وتحصيل وخضم الأوراق المالية وغيرها مما لا يدخل في وظائف بنك التسليف .

ومن هنا ظهرت فكرة إنشاء بنك للتعاون في عام ١٩٤٦ إلا أن الحكومة في ذلك الوقت عارضت قيام هذا البنك على أساس أنه يؤدي نفس الأغراض التي يقوم بها بنك التسليف الزراعى المصرى واستمرت المفاوضات والمناقشات بين التعاونيين والحكومة مما أدى الى صرف النظر عن هذه الفكرة والاكتفاء بتمثيل الحركة التعاونية في بنك التسليف الزراعى ليصبح بنك التسليف الزراعى والتعاونى في ديسمبر ١٩٤٨ ونتيجة لذلك تم زيادة رأس مال البنك من مليون جنيه الى مليون ونصف مليون جنيه قد ساهمت التعاونيات بنصف قيمة الزيادة في رأس مال البنك وساهمت الحكومة بالنصف الآخر .. كما تم تمثيل الحركة التعاونية بعضوين في مجلس إدارة البنك الذى استمر في دعم الحركة التعاونية بشكل فعال وفى عام ١٩٥٧ تم وضع خطة خمسية لتحويل البنك الى بنك تعاونى بالكامل بحيث يتم في نهايتها الاندماج نهائيا عن التعامل مع الأفراد وقصر معاملات البنك على التعاونيات فقط دون الأفراد .

وفى عام ١٩٦٤ تم تأميم البنك الى مؤسسة عامة سميت بالمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى في المحافظات طبقا للسياسة التي ترسمها مجالس إدارتها في إطار التخطيط المركزى الذى تضعه المؤسسة وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها ولها استقلالها في العمل عن المؤسسة وشخصية اعتبارية مستقلة .

وقد شهدت تلك الفترة توسعا ملحوظا في منح الائتمان وأضيف ضمان المحصول إلى الضمانات المقبولة من البنك حيث لعبت بنوك المحافظات الدور الرئيسى في التسويق التعاونى لقابلية العاصلات الزراعية الرئيسية .

وقد قدم البنك خدماته في هذه الفترة للزراع المائكين أو المستأجرين بضمان الملاك وكذا القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وتم تعديل اسم البنك كما سبق وإن قلنا إلى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » .

### ٣ - مرحلة الائتمان التعاونى ( ١٩٥٧ - ١٩٧٦ ) :

قدم البنك فيها خدماته لجميع الزراع في القروض الزراعية قصيرة الأجل بضمان المحصول سواء كان المزارع مالكا أو مستأجرا وأستمر يقدم بالقى القروض بضمان عقارى ولكن أهم ملامح هذه المرحلة كان اشتراط أن يكون المزارع المقترض عضوا في جمعية تعاونية وهو ساعد على انتشار تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة حجم عضويتها حتى غطت جميع الحائزين الزراعيين في مصر .

وخلال هذه المرحلة أيضا .. نفذ برنامج الائتمان التعاونى الزراعى منذ ١٩٥٧ والذى كان مخططا فيه أن يتحول البنك الى بنك تعاونى ١٠٠٪ في نهاية ١٩٦١ إلا أن ذلك لم يتحقق حيث تم تأميم البنك وتملكت الحكومة جميع أسهمه بعد قرارات التحول الاشتراكى ١٩٦١

### ٤ - مرحلة الائتمان الزراعى المطور : ( ١٩٧٦ - ١٩٨٧ )

بداية هذه الفترة ١٩٧٦ وقد شهدت صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتوفير التمويل اللازم للنشاط لزراعى حيث تداخلت في هذه الفترة العمل والمسئوليات بين بنك التسليف الزراعى وبين الجمعية التعاونية



الزراعية الأم الذي جعل مسؤوليات الخدمات الائتمانية غير محدودة وغير محصورة وفقدت التعاونيات كثيراً من اختصاصاتها وأنصرفت التعاونيات عن دورها الأساسي في تنمية الانتاج الزراعي وأختصر نشاطها على توزيع مستلزمات الانتاج وقد هيأت هذه المرحلة انشاء صرح ائتماني زراعي يقع في قمته البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي باعتباره هيئة عامة قابضة تتولى المهام والأغراض التي حددها القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٨ والذي أستهدف ما يلي

١ - تطوير أغراض البنك الرئيسي وبنوك المحافظات لكي تتأكد صفتها كبنوك للتنمية في القطاع الزراعي وليست مجرد بنوك للتسليف وبذلك أصبح مسؤولاً عن تمويل مختلف أغراض وأنشطة القطاع الزراعي .

٢ - تأكيد مسؤولية بنوك التنمية عن تمويل وتوفير مستلزمات الانتاج من مصادرها وفقاً للاحتياجات الفعلية للانتاج الزراعي وذلك بمسؤولياتها عن توزيعها على الزراع من خلال مندوبياتها أو من خلال الجمعيات .. وقد أقتضى ذلك تعميم نظام بنوك القرى والمندوبيات .

٣ - تشجيع الوعي الادعاري لدى الزراع وتوفير الخدمات المصرفية على مستوى القرى .

٤ - خدمة أغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق النفع العام .

وقد تبع صدور القانون تدرج الوحدات المصرفية الآتية وتبنيها للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

عدد	
بنكا في محافظات الجمهورية	١٧
فرعا في مراكز المحافظات	١٤٢
بنكاً قريّة	٧٩٢
مندوبية في قرى الجمهورية	٤٢٧

وكان من سمات التطور خلال هذه المرحلة انتشار أجهزة بنوك المحافظات على مستوى القرى .. وانشاء جهاز وظيفي قادر على أداء الأعمال الائتمانية والمصرفية وما استتبعه ذلك من زيادة عدد العاملين على ما يزيد عن ٤٠ ألف في تلك الوحدات الاقتصادية المتيسرة في كافة أنحاء الجمهورية ووضع نظام تدريسي وتأهيلي متقدم لهؤلاء العاملين للارتقاء بمستوى الأداء على الخدمات الائتمانية فور تقدمهم لبنوك القرى .. وكان من نتيجة التيسيرات التي قررها البنك امتصاص جميع التراكمات والمتأخرات وبذلك تم محو مشكلة « المديونية الزراعية » ذلك بالإضافة الى انحسار تراكمات الخسائر التي حالت بميزانيات بنوك المحافظات وبدأت بعد ذلك مرحلة انطلاق جديدة ( ٣٨ ) .

### ● مرحلة تحديث الائتمان ( ١٩٨٧ ) :

تطورت استراتيجية البنك من مجرد منح السلف الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعية الى قيام البنك بدوره في إحداث التنمية في القطاع الزراعي عن طريق ربط نشاط البنك بخطة التنمية للقطاع الزراعي .

وقد أبرزت المظلة الخمسية ( ٨٧ / ٩٢ ) أن الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعي تبلغ ١٢,٥ مليار جنيه تمثل احتياجات القطاع الخاص والتعاوني ما يزيد عن ٦٠ ٪ منها أي حوالي ٧ مليار جنيه أو أن قطاع الزراعة هو أساسا قطاع خاص سواء كحائزين للأراضي الزراعية أو منتجين للثروة الحيوانية والمسمكية .

### الاستراتيجية الجديدة :

وقد تضمنت الاستراتيجية بعض الأسس التالية ...

● تحول البنك من موزع لمستلزمات الانتاج الى بنك يقوم بالأعمال الائتمانية والمصرفية فقط . وإتاحة الفرصة كاملة للقطاع التعاوني والخاص للقيام ببيع مستلزمات الانتاج واستيراد الذرة .

● منح القروض للمزارعين بالسهولة والسرعة المناسبة لتغطية احتياجات الانتاج وذلك عن طريق تبسيط اجراءات منح القروض للمزارعين ومنح سلطات أكبر لبنوك القرى بحيث تصبح قادرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

● الربط بين نتائج البحوث والارشاد الزراعي والتمويل بحيث تصبح جميع هذه العناصر أداة لتقديم خدمة متكاملة للمزارع بهدف زيادة انتاجه وزيادة دخله وبالتالي زيادة دخل الدولة .

● إدخال المجالات المختلفة للأعمال المرتبطة بالزراعة في عمل البنك بدلا من الاقتصار على المشروعات التقليدية الحالية .

( أ ) مشروعات تحسين التربة وخدمة مهد البذرة وتشمل الصرف المغطى والتسوية بالليزر .

( ب ) مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي وتطوير نظم الري .

( جـ ) مشروعات ميكنة الزراعة وتشيل :

إدخال الزراعة الآلية في عمليات الزراعة وخدمة المحاصيل ومكافحة الآفات والحصاد والدارس .. وكذلك انشاء الورش اللازمة لعمليات الصيانة والاصلاح لهذه الآلات عن طريق قروض البنك

( د ) المشروعات المتكاملة للانتاج الحيواني وتشمل :

● تحسين السلالات عن طريق التلقيح الصناعي .

● تكوين الأعلاف من انتاج المزارع نفسه مع بعض الاضافات البسيطة الغير مكلفة .

● تحسين عمليات تصنيع منتجات الألبان .

● تمويل مراحل المشروع القومي للبتلو .

● ايجاد قنوات لتسويق المنتجات الحيوانية .

( هـ ) استكمال حلقات مشروعات الدواجن لانتاج اللحم والبيض بحيث تتكامل بدءاً

من مزارع الأمهات وصولاً الى المجازر والتسويق .

و - مشروعات التصنيع الزراعي الصغيرة :

● تجفيف الفواكه .

● تنظيف وتمبئة المحاصيل مثل الفول والعدس .

ز - مشروعات الثروة السمكية :

- أكفأص تربية الأسماك .
- مزارع السمك المكشفة .
- تدريب أجهزة البنك على جميع المستويات بدءاً بمستوى بنك القرية لتصبح قادرة على أداء الخدمة للمزارع وفتح مجالات جديدة لمشروعات تؤدي لأحداث التنمية الزراعية أساساً وزيادة الانتاج .

### ● انظر تفاصيل استراتيجية

البنك فى نهاية الكتاب

( الملاحق )

### ● دور البنك فى التنمية :

لا شك أن صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وما يتبعه من بنوك القرى .. كان من بين أهدافه إقامة هيكل مصرفى متدرج يساهم فى تطوير المجتمع الريفى إلا أن بنوك القرى فى بداية انشائها قد ركزت على تطوير العمل المصرفى وبخاصة فيما يتعلق بعمليات المنح والصداد بدرجة أكبر من تركيزها على المشاركة فى عمليات التنمية الزراعية .

وقد أوضحت نتائج التطبيق أن أحداث التنمية الزراعية بالشكل المطلوب لا يمكن أن يتم بمعزل عن النشاط المصرفى .. ومن ذلك أتضح صعوبة الفصل بين قيام البنك بتوسيع قاعدة نشاطه المصرفى دون الدخول بشكل فعال فى عمليات التنمية الريفية .. وعلى ضوء ذلك فقد أتجهت بنوك القرى نحو توسيع قاعدة تمويلها لمشروعات التنمية الزراعية وبصفة خاصة كل من مشروعات تنمية الحيوانات ومشروعات ادخال الميكنة الزراعية وبالتالي التوسع فى القروض الاستثمارية بصفة عامة بهدف تحقيق انطلاقا فى مجال التنمية الريفية غير التقليدية .

هذا وتتعدد صور علاقات بنوك التنمية بالمنتجين وفقا لطبيعة التعامل والخدمات التى يؤديها لهم وكان لتنظيم أساليب التعامل فى منح القروض وتحصيلها وانضباط حساباتهم فضلاً عن نظم قبول الودائع والمدخرات أثرها فى تحقيق ما يأتى :

١ - تزايد حجم تعامل الزراع مع البنك فى مختلف أنواع القروض الزراعية والاستثمارية من ( ٦٥٣ ) مليون جنيه فى عام ٨١ / ٨٢ الى ( ٣١١٧ ) مليون جنيه عام ٨٨ / ٨٩ بزيادة قدرها ٣٤٦٤ مليون جنيه بنسبة ٣٧٧ ٪ مما يعكس تزايد ثقة الزراع فى أجهزة البنك .

وأشارت أحد الدراسات الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عام ٨٨ أن التزام البنك بتوفير القروض الزراعية العينية والنقدية بالقدر المتاح فى الموعد المناسب ساعد على زيادة الانتاج وبالتالي زيادة دخل المزارع .. وهذا يعنى الاسهام فى دفع عجلة التنمية .

وأوضحت نفس الدراسة السابقة أن بنك القرية يخدم فى المتوسط ٧٨١٥ فدانا وحوالى ٣٧٣٤ حائز لارض زراعية .

- كما تقدم المندوبية في المتوسط حوالى ٦٦١ حائزاً  
وسجلت أحد الدراسات الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عام  
( ٨٨ ) الاقبال المتزايد نحو التعامل مع البنك فى الحسابات الجارية من جانب المحليات  
والشخصيات الاعتبارية مع ضآلتها واتجاهها نحو التناقص فى حسابات الأفراد والجمعيات  
التعاونية الزراعية نتيجة إيقاف البنك المركزى تعامل بنوك القرى فى الحسابات الجارية  
للأفراد .

وتشير نتائج نفس الدراسة السابقة الى وجود زيادة سنوية معنوية أحصائيا فى اجمالى  
الحركة المصرفية يقدر بنحو ( ٧٩.٢ ) مليون جنيه وزيادة عدد المعاملين بنحو ( ١١٩.٢ )  
الف عميل سنويا - وزيادة أرصدة الحركة المصرفية من ١١ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٧.٩  
مليون جنيه عام ١٩٨٦ ) مما يؤكد نجاح بنوك القرى الادخارى والمصرفى بين المزارعين  
وزيادة مدخراتهم .

هذا وقد بلغ حجم ودائع ومدخرات الفلاحين فى بنوك القرى ١٢٠٠ مليون عام ( ٨٨ )  
٠ ( ٨٩ )

هذا ويقوم البنك بتوفير القروض الميسنة بزيادة مستمرة رغم ثبات المساحة المنزرعة  
بهدف الوصول الى القدر الملائم لاحتياجات الزراعة .. وتؤخذ عليه بعض الدراسات  
الصادرة من الادارة المركزية للتقاوى ( ١٩٨٨ ) عدم توفيره التقاوى بالقدر الكافى  
بالنسبة للقمح والأرز والاذرة والاعتماد على التقنية الذاتية من جانب المزارعين .

وتشير الأرقام الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لعام  
( ٨٨ - ١٩٨٩ ) الى ارتفاع نسبة المداد على مستوى مختلف الانشطة ٩٢ ٪ بينما بلغت  
نسبة القروض الزراعية ٩٩.٥ ٪ .

ورغبة من البنك فى حماية الزراع من تجار الحاصلات بعد الحصاد فقد بادر الى وضع  
أسلوب لاستلام انتاج الزراع اختياريا بسعر محدد يشجع المزارع على التوريد .. كما أن  
البنك لم يلجأ لاسلوب اجراءات نزع الملكية والبيع رغم تعدد المشروعات المتعثرة فى  
كثير من الحالات ولم يحدث ذلك إلا فى ٥ حالات فردية اتسمت بظروف استثنائية .

وقد تبنى البنك مشروع الانتاج الزراعى والائتمان الذى يهدف الى زيادة الانتاج  
الزراعى وزيادة دخل الفلاح عن طريق ربط سياسة الائتمان بتطبيق نتائج البحوث من  
خلال أجهزة متطورة للإرشاد الزراعى والذى يقوم البنك بتحمل اعباء هذا المشروع كاملة  
سواء من حيث التدريب أو الانتقال أو الحوافز للمعاملين به من خارج البنك من أجهزة  
الإرشاد وخبراء الزراعة .

ولغة الأرقام خير شاهد على ما تم من انجاز وتطویر فى مجال التدريب .. فقد أرتفع  
عدد الدورات المقامة عام ( ٨٨ - ٨٩ ) الى ٣٢١ دورة فى مقابل ٢٥٦ دورة عام ( ٨٧ - ٨٨ )  
و ٧٦ دورة فى عام ( ٨٦ - ٨٧ ) .

كذلك بلغت عدد المتدربين عام ( ٨٨ - ٨٩ ) ٦٣٩٠ متدربا فى مقابل ٥٠٧٥ متدربا عام  
( ٨٧ - ٨٨ ) . ٨٠٦ متدربين فى عام ( ٨٦ - ٨٧ ) .

وقد شملت هذه الدورات مجالات التدريب المركزى والمشارك والمحلى والبعثات  
الداخلية والخارجية وتدريب الدول العربية الصديقة ( ٢٨ ) .

## جدول رقم ( ٩ )

● والجدول التالي يوضح القيم المتوقعة لأهم القروض عام ٢٠٠٠ بالاسعار الجارية .

أجمالي القروض	٣٣٤٧ مليون جنية
القروض الزراعية	٨٦٢ مليون جنية
اجمالي القروض الاستثمارية	٢٤٨٤ مليون جنية
متوسط نصيب الفرد من القروض الزراعية	١٤٥ جنية
أجمالي الحركة المصرفية	١٧٥١ مليون جنية
حسابات جارية	٥٥٤ مليون جنية
الإدخار ودفاتر التوفير	٤٥٢ مليون جنية
حجم الودائع	٦٧١ مليون جنية
أجمالي المتعاملين في الحركة المصرفية	٣٦٨٨ مليون متعامل

● المصدر :

- رسالة ماجستير « دور بنوك القرى في التنمية الريفية » ١٩٨٨  
- كلية الزراعة جامعة عين شمس - محمد عبد المعز هلال .

## تمويل صغار الزراع

ويخطرء من يتصور أن الائتمان الزراعى مايزال قاصراً على ازالة بعض المعوقات التمويلية التى تقابل المزارع .. فلقد تغير هذا المفهوم وأصبح الائتمان يعد أحد العناصر الرئيسية لتحديث الزراعة من خلال تمويله لتكاليف التكنولوجيا الحديثة والملائمة للمزارع المصرى .

والائتمان الزراعى بمفرده لن يحقق العلاج المطلوب لزيادة انتاجية المزارع أو زيادة دخله .. فهذا يعتمد على تحقيق مجموعة عوامل أساسية تنحصر فى استغلال الموارد الارضية والمالية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة وتوافر مستلزمات الانتاج الزراعى وتوزيعها من خلال نظام تسويق فعال وتوافر الخدمات الإرشادية ووجود نظام ائتمان فعال يوفر تمويل توصيات البحوث الزراعية ويرتبط بالإرشاد ووجود نظام تسويق كفء للحاصلات الزراعية .

ولم يعد خافياً أمام المسؤولين عن التخطيط والتنفيذ وجود تلك المشكلة الصعبة التى تتمثل فى قصور توجيه التمويل الزراعى لصغار المزارعين والذين يشكلون السواد الأعظم من المزارعين فى بلادنا .

ولقد أدركت كل دول العالم إلثالث ومنها مصر هذه الحقيقة وسعت إلى معالجة المشكلة وقد حققت بعض هذه الدول قدراً ملموساً من النجاح وأخفق البعض الآخر حيث أنه عالج هذه المشكلة على حساب قطاعات أخرى .

هذا وتتمثل مشكلة عدم كفاءة مؤسسات التمويل الزراعي لصفار المنتجين في عدة عوامل أهمها ...

● أن النزول بالتمويل الى مستوى صفار المزارعين بالقرى أمر مكلف من الناحية المادية والادارية طبقاً للقواعد والمقاييس المصرفية .  
● معظم هؤلاء الزراع لا تتوفر لهم الضمانات التقليدية التي تتطلبها عمليات الائتمان المصرفي .

● معظم القائمين على مؤسسات التمويل الزراعي يدول العالم الثالث لا يدركون المغزى الحقيقي لأهمية التمويل الزراعي وتمويل صفار المزارعين بصفة خاصة .

● معظم مؤسسات التمويل الزراعي لا تتوفر بها الكوادر الادارية والمصرفية التي تستطيع تنفيذ برامج ائتمان لتمويل صفار الزراع بكفاءة وتطوير هذه البرامج .  
● بطء الاجراءات وتقيدها .

● ضعف رؤوس أموال مؤسسات التمويل الزراعي .

● عدم توافر التمويل الكافي والمناسب .

إن الوقوف على أنسب واكفأ أسلوب لتقديم الائتمان الفعال في البلدان النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة أمراً يتطلب إجابة على السؤالين التاليين ...

١ - هل تقتصر مؤسسات التمويل الزراعي على التخصص في تقديم الائتمان فقط أو تكون مؤسسات متعددة الأغراض بتقديم الخدمات التسويقية .. وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي والقيام ببعض الخدمات الأخرى بجانب الخدمات الائتمانية ؟

٢ - كيف تتعامل هذه المؤسسات مع صفار المزارعين الذين يشكلون الغالبية العظمى من الزراع ؟

وللإجابة على هذين التساولين نقول .. أن بدء تخصص مؤسسات التمويل الزراعي في تقديم الائتمان النقدي فقط لازال محل جدل حبير .. وإنه لازالت بعض الأنظمة يميل الى تفضيل مبدأ تعدد الأغراض حيث مازالت هذه الأنظمة تعتبر أن الائتمان العيني الذي يتمثل في مستلزمات الانتاج التي تؤديها وأن الائتمان العيني الذي يتمثل في مستلزمات الانتاج يضمن استخدام الائتمان في الغرض المخصص له في الوقت المناسب من ناحية .. ويضمن التحصيل من ناحية أخرى عند خصم قيمته من ائمان المحاصيل الممولة ويؤكد سهولة ادارة الائتمان وقلة تكلفته في نفس الوقت !

ونظراً لأن لكل نظام منهما مزاياه ومشاكله .. فإن الواقع والتجارب تؤكد وجود النظامين إما إلا أن مزايا تقديم الائتمان من خلال المؤسسات متعددة الأغراض يزيد من مشاكل ادارة الائتمان بها !

ونظراً لعدم الإجابة على هذين السؤالين في مصر بوضوح وجيم فإن أول دراسة عن التمويل الزراعي في مصر ( التي أعدها البنك بالتعاون مع ادارة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة ) قد أكدت أن ٧٧,٥ ٪ من جملة القروض المنصرفة خلال ( ٨٧ / ١٩٨٨ ) قد اتجهت الى مشروعات الانتاج الحيواني والميكنة .. ومعنى ذلك ببساطة شديدة أن غالبية قروض البنك قد ذهبت الى كبار المزارعين وليس صغارهم وهذا يتنافى مع واقع الزراعة

المصرية الذي يؤكد أن السواد الاعظم بها من صغار المزارعين حيث تؤكد الاحصائيات بما لا يدع مجالاً للشك بأن ٩٥ ٪ من المزارعين في بلادنا يملكون هـ أفدنة فأقل .

من ناحية أخرى أوضحت إحدى الدراسات أن المقررات السادية النتروجينية والفوسفاتية للحاصلات الرئيسية لم تتغير منذ عام ١٩٧٣ .. كما أن تلك المقررات لا تعكس اختلافات الزرع من حيث جدارتهم الانتاجية ودرجة استخدامهم أو تكييفهم لاستخدام عناصر الانتاج المتغيرة بالنسبة لوحدة المساحة الأرضية أو بمعنى آخر فإنها تقوم على افتراض تماثل الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للزرع وهو افتراض خاطيء حيث أتضح من بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من الزرع تلجأ الى السوق السوداء لتدبير احتياجاتها الفعلية من مستلزمات الانتاج وبخاصة الأسمدة ولعل هذه العوامل تؤثر على كفاءة استخدام القروض القصيرة المنصرفة في هذا الصدد ( ٢٩ ) .

### جدول رقم ( ١٠ )

الجدول التالي يوضح : تطور مليون جنيه قروض الزراعات النباتية ( ٦٥ - ١٩٨٦ )

نسبة القروض النقدية ( ٪ )	نسبة القروض العينية ( ٪ )	اجمالي قروض الزراعات النباتية	قروض نقدية	السنوات قروض عينية
٣٣,٨	٦٦,٢	٧١,١	٢٤	٤٧,١ ١٩٦٥
٣٢,٢	٦٧,٨	٧٣,٥	٣٣,٧	٤٩,٨ ١٩٧٠
٣٧,٣	٦٢,٧	٧٨,٦	٢٩,٢	٤٩,٣ ١٩٧٥
٥٠,٦	٤٩,٤	٢١١,٧	١٠٧,١	١٠٤,٦ ١٩٨١
٤٥,٩	٥٤,١	٤٠٤,٩	١٨٥,٩	٢١٩ ٨٦ / ٨٥

• المصدر : - جمعت وحسبت من  
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - سجلات ادارة الاحصاء .



**جدول رقم ( ١١ )**  
**تطور نسبة مساهمة الائتمان في**  
**تمويل التكاليف المدفوعة للحاصلات العقلية المختلفة ( % )**

الأسرة	المدس	الأرز	القطن	الفول	القمح	الحاصلات السنوات
٦٠,٥	٣٣	٧١,٨٢	١٢٠,٣٩	٢٨,٨٤	٩٢,٤٥	١٩٦٥
٣٤,٤	٦٩,٩٨	٣٤,١١	٩٠,٩١	٣٢,٢٤	٤٨,٩٧	١٩٧٠
١٧,١	٣٠,٦٧	٣٠,١٣	٦٢,٤٢	٢٠,٣٦	٣١,٣٢	١٩٧٥
١٣,٨	٣٩,٦٨	٣٢,٢٦	١٤٦,٠١	٣٣,٣٦	٣٥,٢٩	١٩٨٠
٢٠,٧	٥٨,٦	٣٣,٩	١١٤,٧	٣٢,٣٥	٣٩,٠٠	١٩٨٥

• التكاليف المدفوعة : اجمالي التكاليف المتغيرة - ( تكلفة العمل الاسرى + الامدة الضوية )

• المصدر : -

- ١ - وزارة الزراعة - الادارة المركزية لشؤون الاقتصاد الزراعى - ادارة الاحصاء .
- ٢ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ادارة الاحصاء .

بالنسبة للقروض الاستثمارية يتضح أيضا من خلال توزيع هيكلها .. أن النمط التوزيعى لها يودى الى التركيز على تنمية أحد القطاعات ( الثروة الحيوانية ) دون باقي القطاعات .

ومن المعلوم أن ذلك يودى الى احداث تنمية اقتصادية غير متوازنة تتعرض لكثير من المشاكل والعقبات وقد تودى الى نتائج عكسية فى المدى الطويل فعلى سبيل المثال فإن ذلك التوسع فى تمويل مشروعات الانتاج الحيوانى والانتاج الداجنى لم يصاحبه أى توسع مشابه أو مماثل للمشروعات التسويقية الخاصة بتلك المنتجات رغم توافر مهيئات تمويل هذه الأنشطة لدى البنك وتشجيع الدولة لقيامها ولكن يقابل ذلك احجام المستثمرين عن استخدامها وبالتالي تعرض تلك الصناعة للتقلبات السوقية وعدم قدرتها على تنظيم المعروض والمحافظة على المستويات المعقولة المناسبة .

كما أن حجم المنصرف من القروض الاستثمارية طويلة الأجل لمشروعات استصلاح الأراضى لا يتناسب بأى حال من الأحوال مع المستهدف أنجازه بواسطة القطاع الخاص والتعاونى فى مجال استصلاح الأراضى الصحراوية .





جدول رقم ( ١٣ ) ( ١ )  
توزيع القروض الاستثمارية طبقا لاجراضها المختلفة  
خلال الفترة ١٩٧٦ - ٨٧ / ١٩٨٨

مليون جنيه

السنة	ثروة حيوانية	ثروة داجنة	استصلاح اراضى	آلات زراعية
١٩٧٦	٨,٦	—	—	٢,٢
٨٠ / ٨١	٧٩,٢	٢٧,٥	٢	٢٠,٧
٨٤ / ٨٥	٤٦٩	١٤٣,٦	١, —	٨٩,٤
٨٨ / ٨٧	٩٢٦	١٧٣,٦	٢,١	١٢٩,٦

١ - تشمل هذه القروض كل من القروض التشغيلية قصيرة الأجل وطويلة الاجل

● المصدر :

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . سجلات ادارة التخطيط والائتمان بيانات غير منشورة .

وعلى الجانب الآخر .. يمسك توزيع القروض الاستثمارية متوسطة الأجل بين المحافظات التفاوت الكبير فى تخصيص التمويل اللازم بين تلك المحافظات الأمر الذى يشير الى تفاوت كفاءة الجهاز الادارى لبنوك التنمية فى المحافظات ومدى قدرتها على تسويق الائتمان المصرفى متوسط الأجل .. مما يتطلب ضرورة الاهتمام بتطوير برامج ترويج الائتمان والتسويق المصرفى .

جدول رقم ( ١٣ )  
القروض المتوسطة متوسطة الأجل  
المنصرفة فى ( ٨٥ - ١٩٨٦ )

مليون جنيه

المحافظة	المنصرف
البحيرة	٥٤,٨
كفر الشيخ	١٦,٢
دمياط	٨,٧
المنوفية	٤٦,٣
الأسكندرية	٢,٩
الوادى الجديد	٢, —
بنى سويف	١٣,٥

● المصدر : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

## مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان

أزدهمت خريطة الزراعة المصرية خلال السنوات الأخيرة بالعديد من المشروعات الأجنبية .. وللأسف أغلب هذه المشاريع لم تحقق الأهداف المنشودة منها لتطوير الريف وزيادة الإنتاج الزراعي .. اللهم إلا عدداً من المشروعات تعد على أصابع اليد .. ومن أبرز هذه المشروعات .. مشروع المزارع الصغير ( والذي أمتد حالياً تحت اسم مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان ) .. ذلك المشروع الذي حقق الكثير لصغار المزارعين والقرية المصرية

وحول هذا المشروع خصص هذا الكتاب فصلاً كاملاً حول تاريخ المشروع وفلسفته وأهدافه وإنجازاته ومشاكله إيماناً منا بالدور الذي أداه في خدمة الزراعة المصرية ودعم مسيرة التنمية الزراعية في بلادنا -

وفي تقديري أنه لا يمكن أن نبدأ حواراً حول هذا المشروع دون أن نتعرض للسياق التاريخي له .. يقول تاريخ المشروع أنه قد تم توقيع اتفاقيته بين بنك التنمية والائتمان الزراعي والائتمان وكالة التنمية الدولية الأمريكية وذلك لمدة خمس سنوات من يوليو ١٩٨٠ الى ٢١ / ١٢ / ١٩٨٥ في ثلاث محافظات هي الشرقية والقليوبية وأسيوط وتم ذلك من خلال ٢٨ قرية في المحافظات الثلاث تقطعي نحو ١٥٣ قرية وقد بلغت ميزانية المشروع ٣٣.٨٣١ مليون دولار أمريكي منها ٢٥ مليون دولار أمريكي منحة لا ترد من الحكومة الأمريكية بينما ساهمت مصر بحوالي ٨.٨٣١ مليون دولار أمريكي .

### ● أهداف المشروع :

وقد تركزت أهداف المشروع وفقاً للاتفاقية الموقعة في توفير الخدمات البحثية والائتمانية والإرشادية لصغار المزارعين في مناطق المشروع وذلك بهدف زيادة الإنتاج وزيادة الدخل بما يسمح لهم بتغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق فائض مجزى من خلال ربط الائتمان بالتكنولوجيا الحديثة والملائمة وبالارشاد الزراعي وإيجاد علاقة وثيقة بين الارشاد ومركز البحوث الزراعية والجامعات .

وأستطاع المشروع من خلال خطة العمل والبرامج التنفيذية لهذه الخطة الى تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الزراعي مما أدى الى زيادة دخل ( ٦٠ ) ألف مزارع في مناطق لمشروع في ٢٢٥ قرية ( ٢٧ ) عن طريق الركائز التالية ....

### ● الائتمان :

أثبتت نتائج المشروع نجاح أقراض صغار المزارعين بضمان الاحتياج الفعلي لهم وللإنتاج ويتم ذلك بناء على التحليل المالي للمزارع لقياس الجدارة الائتمانية له ومقدرته على السداد .  
( وليس على الضمانات المصرفية التقليدية التي تشمل في الضمان العقاري أو ضمان المحصول فقط .

هذا ويتم تقدير حجم القرض المعتمد بما يناسب مع التكلفة الفعلية لعناصر الانتاج أو المشروع والتي تتمثل في نتائج البحوث الزراعية وهو ما يطلق عليه حزمة التوصيات

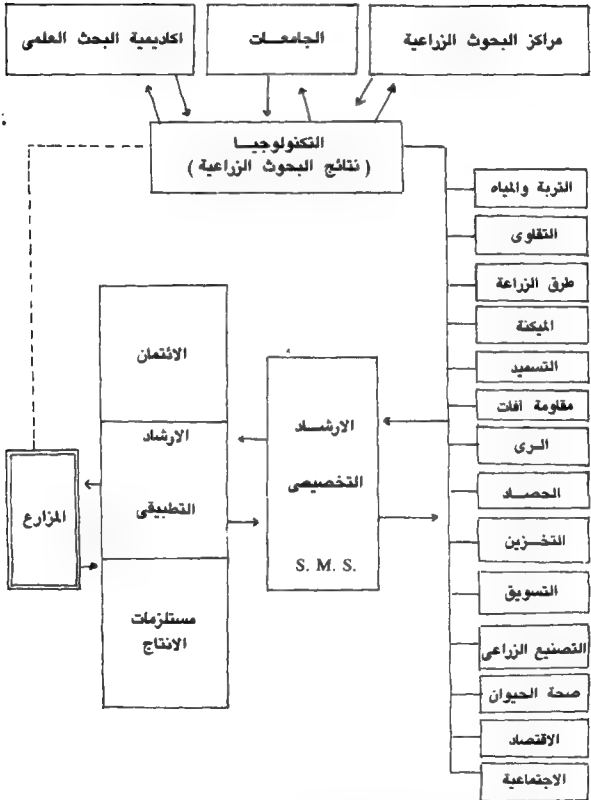
وببساطة شديدة يمكن أن نحدد شروط وقواعد منح القروض لصغار المزارعين فيما يلي .....

- ١ - العنصر الشخصي .
- ٢ - المركز المالى وتطوره ودرجة التقدم .
- ٣ - القدرة على السداد .
- ٤ - الغرض من القرض
- ٥ - الضمانات

ويتولى أخصائى التحليل المالى دراسة عناصر الائتمان الخمسة بالتحليل للوقوف على مدى الجدارة الائتمانية للمقترض وان الائتمان سوف يساعده على زيادة انتاجه وعلى تسويق هذا الانتاج بأنسب الأسعار بما يحقق له زيادة فى الدخل الذى يغطى تكاليف الانتاج وسداد أقساط القرض فوائده وتحقيق سيولة نقدية معقولة تتفق مع عائد الفرصة البديلة لاستثمار رأسمال ( ٢٨ ) .



رسم توضيحي يوضح فلسفة  
المشروع المزارع الصغير واهدافه



● المصدر :

- دراسة مستهدفات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان علم ١٩٨٩  
- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

جدول رقم ( ١٤ )

والجدول التالي يوضح :

« المقررات الائتمانية لبعض المحاصيل قبل تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه »

المحصول	سلف الخدمة قبل المشروع جنيه	سلف الخدمة بعد المشروع جنيه	التكاليف الفعلية جنيه	الايراد جنيه
القطن	٣٧	١٧٥	٤٥٠	٧٢٠
القمح	٤	٥٧	٢٠٧	٥٠٠
الأرز	٢٠	١٧٠	٣٢٩	٥٠٠
الذرة	٢٠	٩١	٣٨٠	٤٨٠
فول بلدى	٨	٥٩	١٤٠	٤٥٠
فول صويا	٢٠	١٠٢	٢٠٦	٧٢٠
العدس	٥٥	٧٦	١٦٢	٣٢٢
قصب السكر	٤٢٠	٦٩٥	٦٦٠	٩١٢
الطماطم	—	٢٠٨	٥٨٦	١٢٠٠
بطيخ وشمام	—	١١٢	٦٤٢	٢٥٠٠
الكردييه	—	٣٢٨	٢٨٤	١٢٠٠
موالح	٢٥	٣٤٨	٥٩٨	١٥٠٠
الموز	٥٠	٥٢٠	١٤٦٠	٤٨٠٠
العنب	٢٤٠	٢٨٩	٦٩٥	٢٢٠٠
الأرضى	٤١٠	٦٦٦	٦٩٥	٢٥٠٠
العنب السللك				

● المصدر :

— دراسة مستهدفات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان فى التنمية الاقتصادية ١٩٨٩ .

— البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

● ونتيجة لمنح الائتمان بأسلوب منح المشروع .. فقد زادت متومات انتاجية الفدان الواحد

اصغار المزارعين فى المحاصيل على الوجه التالى : —

جدول رقم ( ١٥ )

— العدس	من ٣ أردب الى ٥ أردب للفدان
— الذرة	من ١٠ أردب الى ٣٠ أردب للفدان
— القمح	من ١٠ أردب الى ١٥ أردب للفدان
— الأرز	من ٢,١ طن الى ٣ طن للفدان
— الطماطم	من ١٠ الى ٣٠
— الموالح	من ٨ الى ١٢

● نفس المصدر السابق

وبعد أن استعرضنا جدول المقررات الائتمانية لبعض المعاصيل قبل تنفيذ المشروع وبعده والايادات المحققة والزيادات المحققة في متوسطات انتاجية الغدان الواحد من المعاصيل لصغار المزارعين في مناطق المشروع والرسم التوضيحي الذي يوضح فلسفة المشروع وأهدافه - نعود مرة أخرى للتحدث بشيء من التفصيل حول قواعد وشروط منح الائتمان لصغار المزارعين في إطار مشروع المزارع الصغير .

## ● أولاً العنصر الشخصي :

العنصر الشخصي هو أهم العناصر الائتمانية المحدد على أساسها منح القروض في إطار المشروع .. والشخص المسئول الذي يتصف سلوكه بالانضباط والامتقانة هو أمر مطلوب مسبقاً للمقرض السليم والتحليل الائتماني في إطار المشروع يشمل تقييم دقيق لسجلات العميل المالية ومقدرته على ادارة مختلف أنشطته ما لم يكن لدى الطرف المقرض معرفة شخصية بطالب القرض ومدى مقدرته على ادارة أنشطته .  
والارشادات التالية يؤخذها المشروع في الاعتبار عند الاستعلام عن المزارع .

### ١ - شخصية العميل :

طالب القرض يجب أن يكون ذو سمعة طيبة بالقرية وأن يكون محللاً للثقة .  
( أ ) المعلومات بطالب القرض .. وكذلك قائمة المركز المالي تدون بدقة بمعرفة طالب القرض .  
( ب ) أن يكون المزارع منتظم السداد في معاملاته السابقة مع بنك القرية إلا إذا كان هناك سبباً خارجياً عن إرادته .

### ٢ - خبرة العمل ومقدرته :

لا شك أن المقدرة الادارية للعميل لها أهمية كبرى فهي التي تحدد ما إذا كان المشروع سينجح أولاً .. والاقرض في المشروع يهتم بهذا الشرط عند الاقراض .. وهو يقدر في بعض الأحيان الظروف التي تكون خارجة عن ارادة المزارع والتي تسبب في تراكم ديونه او في عدم تطور مركزه المالي وكلما زادت خبرة المزارع زادت مقدرته على السداد .. وليس هناك عامل يزيد أهمية عن هذا العامل حين يتم تحليل ربحية المشروع ودراسة إيراداته ومصروفاته .

## ● ثانياً المركز المالي وتطوره :

المركز المالي لطالب القرض من المزارعين يجري بقيمته من مراجعة مراكز قوائم مراكزه المالية السابقة بالبنك .

## ● ثالثا المقدرة على السداد :

مقدرة طالب القرض على سداد قرض صغير مثلا لمستلزمات الانتاج .. يتم الوقوف عليها فى إطار المشروع من المقابلة مع طالب القرض واستكمال الطلب المقدم .

وفى هذا الصدد أجرى المشروع دراسة حول مقدرة « المزارعين على السداد » .. أوضحت أن العوامل التى تؤثر على مقدرة المزارعين على السداد تتوقف على عدة عوامل يمكن تحديدها فيما يلى

- ١ - نوع العمليات ( التشغيل ) .
- ٢ - الانتاج - المحصول - الجودة - الأسعار .
- ٣ - حجم الأعمال .
- ٤ - التخطيط الجيد .
- ٥ - التمويل .

### ١ - نوع العمليات ( التشغيل )

عادة ما يكسب الفلاحون أكثر اذا ما اتبعوا نفس العمليات التى أثبتت التجارب نجاحها فى المنطقة وأثبتت ربحيتها فى نفس الظروف المتواجدة فى المنطقة .. ولذلك فمن الممكن تفسير السبب فى أن المزارعين يلجأون إلى اختيار المشروعات المألوفة فى البيئة المحيطة بهم .

### ٢ - الانتاج - المحصول - الجودة - الأسعار :

هذه فعلاً أهم العوامل التى تؤثر فى مقدرة المزرعة على سداد القروض وعادة يزيد الدخل بزيادة الانتاج أو المحصول والاستثناء الوحيد هو عندما تكون زيادة الانتاج أو المحصول -

### ٣ - حجم الأعمال :

يرى المشروع أن حجم الأعمال لا يتوقف بالضرورة على المساحة المنزرعة برغم أن المساحة المنزرعة قد تكون مقياس جيد للمقارنة بين مزرعتين فى نفس المنطقة وأن الدخل الاجمالى هو مقياس جيد لحجم الأعمال عند مقارنة مزارع مختلف فى نفس النوع وفى نفس السنة .

### ٤ - التخطيط الجيد :

عموما المزارع المتخصص من مشروعه والذى يدر عليه ربح كبير والذى يخطط عمله بحيث يحصل على أعلى استخدام للعمل ورأس المال سيكون أكثر قدرة على سداد الديون من شخص آخر .

يُعتبر التسويق من العوامل الهامة في نجاح المشروعات أحيانا قد يكون البيع بالسعر الحالي أفضل من الانتظار ترقبا لسعر أعلى والبيع حينما يكون السعر مناسب وحينما يكون الدفع مؤكداً يؤدي إلى اختلافات في العائد وهذا العامل هام للفلاح الذي يبيع اللبن والمنتجات الأخرى السريعة التلف .  
وبالتالي تتقلب أسعارنا تقلبا كبيرا .

### ● أنجازات أخرى للمشروع :

ـ لم تقتصر انجازات مشروع المزارع الصغير عند هذا الحد فقد تحقق بشيء من التفصيل الانجازات التالية ---

● بعد مرور العام الأول من المشروع زاد حجم القروض بسرعة لتصل إلى ( ٤٥٠ ) ألف جنيه في المتوسط لكل بنك من بنوك القرى التي ينفذ بها المشروع .

● خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ تم التوسع حتى شمل ٥١ بنك قرية وقدم القروض لحوالي ( ٦٠ ) ألف مزارع تم اختيارهم من صغار الزراع الذين لا تتجاوز حيازاتهم الزراعية ٥ أفدنة ونتيجة لتنفيذ تيسيرات منح الائتمان تم اعطاء قروض زراعية واستثمارية بلغت ٥٧ مليون جنيه .

● كانت نسبة تحصيل القروض الزراعية ١٠٠ ٪ ونسبة تحصيل قروض التنمية ( القصيرة والمتوسطة الأجل ) أكثر من ٩٨ ٪ مما يؤكد سلامة تطبيق هذه القواعد الجديدة لمنح الائتمان ويرجع السبب في انخفاض نسبة التحصيل في مجال قروض التنمية ( القصيرة والمتوسطة ) إلى بعض الاختناقات التي واجهت الزراع في تدبير الأعلاف للثروة الحيوانية والداجنة وكذا انخفاض أسعار المنتجات في بعض الحالات .

● تم تفويض سلطات لمديرى بنوك القرى ولجان الادارة المزرعية مما يسهل حصول الزراع في مواقع بنوك القرى على قروضهم بالسهولة والسرعة المطلوبة .

● أدخل المشروع أنظمة متطورة تقلل من تكاليف تقديم القرض وتسرع من عملية الموافقة على منحها كما أوضح المشروع أن فرص الاستثمار المجزية تتوافر أيضا لصغار المزارعين .

● استطاع المشروع تدريب مجموعة من الباحثين الائتمانيين لمنح القروض التي لا تعتمد على الضمانات العقارية والتي تعتمد على القدرة المالية للمزرعة وللمشروعات الزراعية وتحسب نسب الفوائد بما لا يقترب من نسب السوق ( بحيث تكون كافية لتغطية التكاليف الفعلية للاقراض ) .

● بنوك القرى في المشروع حفزت المزارعين على زراعة ملكياتهم المستقلة كتجميعات مستخدمي التكنولوجيا الحديثة والملائمة ونقلها من خلال المرشدين الزراعيين والمتخصصين .

● أثبت المشروع بنجاح للبنك ووزارة الزراعة وجهات حكومية أخرى انه بمساعدة الائتمان يمكن زيادة الانتاج الزراعي باستخدام منهج « مشروع المزارع الصغير » .. حيث أن قواعد الائتمان الزراعي التي سار عليها المشروع لم تقف عند حد مد المزارع بجزء



يسير من احتياجاته التمويلية لمساعدته على تخطي بعض الاختناقات أو المعوقات التي يتعرض لها أثناء العمليات الزراعية فقط .. بل كان الائتمان عنصراً أساسياً ورئيسياً بجانب العناصر الأخرى اللازمة لتحديث الزراعة وتعظيم الانتاج الزراعي وذلك من خلال تطوير عمل مؤسسات التمويل الزراعي لكي تعمل على توفير الائتمان اللازم والمناسب لتغطية التكلفة الفعلية المتعلقة بنقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة والتي تتمثل في توصيات نتائج البحوث الزراعية التي لا يتقبلها المزارع عادة .. بسهولة .

ونظراً لنجاح المشروع على هذا النحو فقد قرر البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في بداية عام ٨٥ توسيع فكرة مشروع انتاجية المزارع الصغير وتطبيقها في ٨ محافظات بالإضافة الى ٣ محافظات النواه ( ٢٨ )



جدول رقم (١٦)  
البيدول التالي يوضح تطور أعداد الرزاع ومتوسط العيارة المزروعة من  
المحاصيل الرئيسية مقارنة بمتوسط مساحة التجمعات الملتحقين اليه  
للمحاصيل المختلفة بمساحات التلويبية . القرية واسيطوط خلال الفترت  
١٩٨٦ / ٨٧ - ١٩٨٢ / ٨٣

البيدوية				القرية				البيدوط			
عدد زرايع المشروع	متوسط العيارة للمحصول	متوسط مساحة التجمعة لرزان	متوسط مساحة التجمعة لرزان	عدد زرايع المشروع	متوسط العيارة للمحصول	متوسط مساحة التجمعة لرزان	متوسط مساحة التجمعة لرزان	عدد زرايع المشروع	متوسط العيارة للمحصول	متوسط مساحة التجمعة لرزان	متوسط مساحة التجمعة لرزان
٧٧٢	٥٩	١٠.١	٢٣.٣	٦٥١	٣٢	٢٤.٢	٢٣.٣	١٦٥١	٩٠	١٨.١	٢٤.٢
١٦٥٢	٥٨	٩.٠	١٠. -	٥٩٩٨	٥٨	٢٤.٥	١٠. -	٢٠٤٦	٥٨	١٤.٦	٢٤.٥
٢١٠	٥٧	٩. -	٤٥	١٩	٥٧	٢٤.٥	٤٥	١٩	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
٤٤٧	٥٧	٩. -	١٠.٩	٢٠	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	٢٠	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٥ / ٨٤	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٦ / ٨٥	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	٢٤.٥	١٠.٩	١٩.٤	٥٧	١٤.٦	٢٤.٥
١٩.٨٢ / ٨٢	٥٧	٩. -	١٠.٩	١٩.٤	٥						

## ● دور الارشاد الزراع بالشروع :

أتبع مشروع المزارع الصغير نظاما خاصا فى الارشاد الزراعى يعتمد أساسا على التركيز على وصول التوصيات الفنية الزراعية التى ثبت نجاحها فى زيادة الانتاجية مختلف المحاصيل الى المزارع مع القناعة بتنفيذها ثم متابعة ذلك والاشراف عليه فى الحقول مع توفير الامكانيات المالية اللازمة للمزارع لتنفيذ هذه التوصيات فى صورة قروض يتم سدادها بعد جمع المحصول وبذلك ينتقل المشروع بالمزارع من مرحلة الاعتماد على الدولة الى مرحلة الاعتماد على نفسه .

والنتائج التى تحققت بالمشروع غير دليل على قيام هذا الجهاز بالدور الفعال فى زيادة الانتاجية المحاصيل على النحو المشار سابقا .

وتم فى هذا الصدد تخصيص المرشدين الزراعيين من الادارة العامة للارشاد الزراعى وكذا المرشدين المتخصصين من مركز البحوث الزراعية للعمل بالبنك فى تنفيذ اعمال المشروع .. وتم عمل برنامج عمل لمتابعة اعمال المرشدين الزراعيين ووضع النظام اللازم لضمان قيامهم بتنفيذ الخطة الموضوعية بتقديم الخدمة الارشادية للزراع بالكفاءة والمرونة اللازمة للتنفيذ .

ولقد روعى فى اختيار المرشدين العاملين بالمشروع على ما يلى ...

( أ ) أن يكون المرشد الزراعى متفهما كاملاً للعمل بالمشروع .

( ب ) أن يكون عمل المرشد اساميا فى الحقل وليس فى المكتب .

( جـ ) أن يكون لدى المرشد الزراعى المعلومات والمهارات الكافية التى يستطيع أن يرشد بها المزارع وذلك من خلال الحاقه ببرامج التدريب الاساسية والمتخصصة للوصول به الى المستوى المطلوب .

( د ) يتم تدبير وسيلة المواصلات للمرشد الزراعى ليصبح متحركا قادراً على الوصول للمزارع فى الحقل .

## ● مسئولية المرشد الزراعى بالمشروع :

١ - يتم تقسيم زمام بنك القرية الى اقسام كل قسم منها مساحته ٥٠٠ فدان تقريبا يقع من أحواض متجاورة ومتراصة ومتكاملة ومحددة بمعالم جغرافية مثل الطرق وقنوات الري والمصارف وتكون هذه المساحة هى منطقة الاشراف المخصصة لكل مرشد من مرشدى المشروع .

٢ - يقوم كل مرشد زراعى بعمل خريطة لمساحته المحددة موضحا بها الحدود والمساحات المحيطة به واسماء المرشدين المسئولين عنها ويحدد داخل الخريطة بطريقة تقريبية وبالأرقام حيازات المزارعين .. ثم يتم عمل كشوف مرفقة تعدد الأرقام وأسماء للعائزين ومساحاتهم .

٣ - يقوم المرشد الزراعى بتحديد التركيب المحصولى لمنطقة اشرافه كل موسم طبقا للواقع وبالتنسيق مع مدير الجمعية الزراعية التى تلتصق منطقته فى زمامها .

٤ - يقوم المرشد الزراعى بتحديد التجميعات التى سيتم تنفيذها وأسماء العائزين بها ومساحاتهم .

٥ - يقوم المرشد الزراعى بعد تحديد التجميعات التى سيتم تنفيذها واسماء الحافزين بها ومساحاتهم بالقناع المزارعين فى منطقة اشرافه بالآتى :

( أ ) تجميع مساحاتهم بقدر الامكان لزراعة محصول واحد فى مجموعات ليسهل ادخال الميكنة واجراء عمليات الخدمة المختلفة والاشراف .

( ب ) تنفيذ التوصيات الفنية الخاصة بكل محصول مع تعريفهم باحتياجات هذه المحاصيل وتكاليفها ومدى توفير مستلزمات الانتاج المعنية اللازمة ببنك القرية أو امكانية الحصول على القروض النقدية اللازمة لتدبير هذه المستلزمات أولا واداء الخدمة الآلية أو عمليات الخدمة المختلفة - كما يشرح لهم الزيادة المتوقعة فى الانتاج والايرادات المتوقعة نتيجة لذلك والفرق بينها وبين المعاملات العادية استناد على الموازنات الاقتصادية لكل محصول والمرفقة بالتوصيات الفنية .

٦ - يقوم المرشد الزراعى بحضور العمليات الزراعية المختلفة المطلوب تنفيذها خاصة اثناء الخدمة والزراعة والرى ومكافحة الآفات والحصاد لفرح الأساليب والطرق الحديثة لاجراء هذه العمليات والفوائد المترتبة عليها وتصحيح الأخطاء التى قد يقع فيها المزارع عند تطبيقه .

٧ - يقوم المرشد الزراعى بالمرور الدورى أسبوعيا على كل تجميعه من تجميعاته لمتابعة تنفيذ التوصيات وحل المشاكل واكتشاف الاصابات العشبية والمريضة والاشراف على علاجها وتنبيه الزراع لاجراء بعض عمليات الخدمة مثل مواعيد الرى والتسميد وغيرها .

٨ - يقوم المرشد الزراعى بحضور الاجتماعى مع جهاز بنك القرية فى مواعيد محددة مسبقا تكون معروفة للمتابعين الزراعيين والائتمانيين وجهاز ادارة المشروع بالمحافظة .. ويتم خلال هذه الاجتماعات وضع الخطط وحل المشاكل التى قد تعترض التنفيذ وعرض المشاكل التى لا يمكن حلها على المستوى الأعلى لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحلها

٩ - يتم وضع الخطة المزرعية لكل بنك قرية بناء على التركيب المحصولى ومساحة كل مرشد والتى على أساسها يتم وضع الخطة الائتمانية لبنك القرية .

هذا وتضمن الخطة المزرعية لمساحة كل مرشد ما يلى :

- الاحتياجات من مستلزمات الانتاج والمواعيد المناسبة لتدبيرها وتكاليفها  
- الخدمة المطلوبة لهذه المحاصيل من خدمة آلية وغيرها ومدى توفرها فى القرية أو مصادرها لتغطية كامل زمام المزارعين بالقرية .

- الميكنة اللازمة على مستوى بنك القرية وكيفية ادخالها والاحتياجات التمويلية لها

- المساحات المطلوب اجراء تحسين تربة لها والمواعيد المتاحة لاجراء هذا التحسين واسماء المزارعين الذين سيتم اجراء التحسين فى اراضيهم وتكاليف هذه العملية .

- أخذ عينات من المياه الارتوازية للآبار وتحليلها عن طريق جهاز المشروع بالمحافظة وتبويب النتائج وابلاغ المزارعين بتوصيات التحليل .

- تحديد المساحات التى تحتاج لاجراء عملية تسوية بالليزر سنويا أو فى كل موسم والاتصال بجهاز المشروع بالمحافظة لوضعها فى برامج التسوية مع تحديد التكاليف لكل مزارع .

- تحديد مساحات بساتين الفاكه التى تحتاج لاحلال وتحديد مع تحديد برامج الخدمة طبقا للتوصيات وتكالييفها .

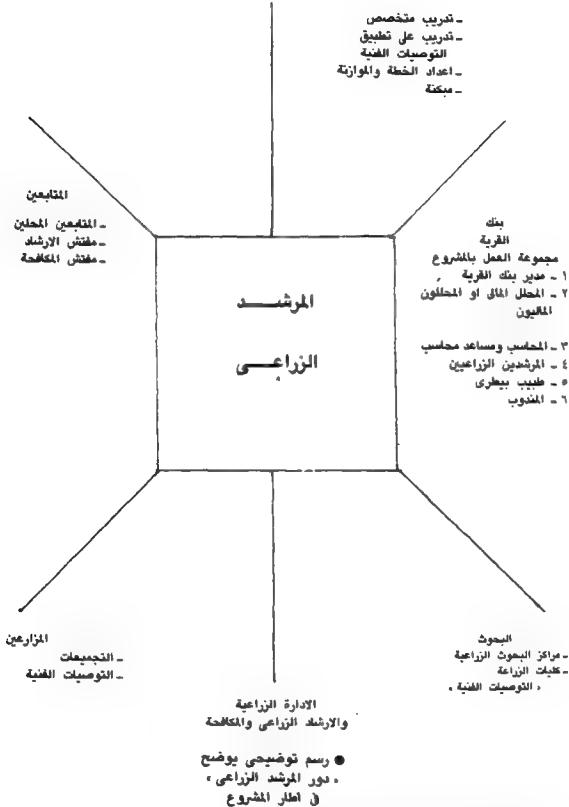
- تحديد المساحات التى تحتاج لادخال طرق الرى الحديثة كمساحات أشجار الفاكه واخطار جهاز المحافظة لوضعها فى برامج تعديل نظام الرى .

- تحديد مستلزمات الانتاج التى يمكن توفيرها عن طريق بنك القرية وتحديد المستلزمات الأخرى الغير متوفرة حتى يمكن توفير قيمتها نقداً .

وبناء على هذه الخطة يصبح لدى كل بنك قرية صورة واضحة على احتياجات الزراع الذين يعمل معهم المشروع فى منطقة البنك من مستلزمات الانتاج والتمويل النقدي المطلوب لتنفيذ كافة الانشطة الموضوعة فى الخطة التى على أساسها يمكن لكل بنك قرية وضع الخطة الائتمانية لعملائه من المزارعين طبقا لاحتياجاتهم الفعلية والتى يتبعها إمكانية قيام الفروع بوضع الخطة الائتمانية على مستواها ليصبح بعدئذ لدى المحافظة ثم البنك الرئيسى خطة أقرب إلى الواقع الفعلى تؤدي الى زيادة حقيقة للانتاج على المستويين الفردى والقومى لتتابع سلسلة التنمية الاقتصادية الحقيقية لدى الأفراد والوطن ( ٢٨ ) .



## التدريب



## المصدر

- دراسة اهمية التنسيق والربط بين المؤسسات الإنتمائية والإرشادية والبحثية .
- البنك الرئيسي للتنمية والإنتماء الزراعي .

## ● مشروع الانتاج الزراعى والائتمان :

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ تم امتداد مشروع المزارع الصغير تحت المسمى الجديد « مشروع الانتاج الزراعى والائتمان » وولعت فى اطار ذلك اتفاقية بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .  
ووفقا للاتفاقية فإن مدة المشروع ٥ سنوات تبدأ من أول اكتوبر ١٩٨٨ وتنتهى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

## ● أهداف المشروع :

يهدف المشروع الى زيادة الانتاج الزراعى وما يرتبط به من أنشطة وأعمال وذلك يتبنى منهج علمى يقوم على تكامل أجهزة البحوث والارشاد والائتمان .. ولقد ثبت نجاح هذا المنهج - سابقا - من خلال « مشروع انتاجية المزارع الصغير المصرى الأمريكى » الذى يعتبر هذا المشروع امتدادا له .. كما يرتبط بمستهدفات الدولة فى مجالات اصلاح الاقتصادى للقطاع الزراعى .

وتحقيقا لهذه الأهداف والمسئوليات وضع المشروع مجموعة أهداف محددة يعمل على تحقيقها عن طريق تدعيم وتطوير نظام الائتمان الزراعى .. وتمثل هذه الأهداف فيما يلى ---

● أن يكون للبنك هيكل رأسالى قوى وفعال وكذلك هيكل تمويلى يتناسب مع حجم النشاط المطلوب لزيادة الانتاج الزراعى والتنمية -

● أن يكون للبنك نظام وادارة يسترشد بالقواعد المالية والموازنات التخطيطية والمراجعة المالية ومؤشرات أداء العمل المصرى وبالتالي ترتفع كفاءة استخدام الأموال بالبنك حتى مستوى بنوك القرى حتى تكون وحدات اقتصادية مستقلة تكون قادرة على تدبير مواردها باعتبارها مراكز التكلفة والايراد لبنوك المحافظات -

● انشاء نظام حديث للمعلومات والحاسبات الآلية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحاسبات المالية -

● انشاء نظام متطور لتنمية الموارد البشرية بالبنك لمواجهة الاحتياجات الوظيفية القادرة على أحداث التطوير -

والواقع أن تحقيق هذه الاهداف تعنى تدعيم القدرة التمويلية والائتمانية للبنك .. لذلك فقد وضع المشروع أهدافا للبرامج الائتمانية من خلال التنفيذ تسمى الى :

١ - وضع برنامج ائتمانى للاقراض لزيادة الفئات التسليفية لقروض انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية كى تتفق مع التكاليف الفعلية طبقا للتوصيات الفنية لنتائج البحوث

٢ - فتح قنوات ائتمانية جديدة للاقراض بالبنك تحت مسمى القروض المرتبطة بالزراعة لى تغطى المجال للقطاع الخاص والتعاونى فى عمليات تسويق وتوزيع وتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى تمهيدا لتحويل البنك عن هذا النشاط للقطاع الخاص والتعاونى .

٢ - تطوير وتحسين الخدمة الائتمانية والمصرفية وتسهيلها للفلاح وذلك بوضع شروط مرنة وأفضل لصالح المتعاملين مع البنك مع منح سلطات وصلاحيات أكبر للأخصائيين الماليين الزراعيين ومديري بنوك القرى ومديري الفروع لسرعة الانجاز .

٤ - تطوير خطة الائتمان الزراعى من خلال بنوك القرى لى تتفق مع استراتيجية الدولة بشأن التنمية الزراعية .

ولتحقيق زيادة الانتاج الزراعى بمناطق المشروع .. قام المشروع بتدعيم نظام الادارة المزرعية الذى ثبت نجاحه من خلال مشروع انتاجية المزارع الصغير المصرى الأمريكى والذي يتكون من :

- مدير بنك القرية .
- أخصائى تحليل مالى زراعى أو أكثر .
- محاسب بنك القرية .
- المرشد الزراعى .
- أطباء بيطريين .
- مندوبى مستلزمات انتاج .
- بعض قيادات المزارعين .

وهؤلاء جميعا يعملون كفريق عمل واحد على مستوى بنك القرية ليؤدوا الى تكامل الخدمات البحثية والإرشادية والائتمانية والتسويقية للمزارع تتمثل فى اختيار التوصيات الفنية المناسبة للمحاصيل وتقدير التمويل اللازم طبقا للاحتياج الفعلى

لتكاليف الانتاج وتوفير مستلزمات الانتاج بالأنواع والكميات الملائمة وفى الوقت المناسب .

كما يختص الفريق بوضع خطة لتغطية مختلف الأنشطة على مستوى القرى التى تقع بدائرة زمام بنك القرية .. تتضمن .

- تحديد الأنشطة الزراعية الأخرى بخلاف المحاصيل كالانتاج الحيوانى والدواجن والتصنيع الزراعى والأعمال المتعلقة بالزراعة .

- توفير التوصيات المناسبة التى ستطبق لكل محصول أو نشاط
- تحويل وترجمة هذه التوصيات الى تكلفة وبرامج عمل ومتابعة وتقييم .
- تحديد الائتمان العينى والنقدى اللازم لهذه التوصيات
- تطوير وتحسين نظام وجهاز تداول وتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى بما يضمن توفرها وتوصيلها للمزارعين بالكميات المناسبة والأصناف المطلوبة وبالأسعار المناسبة فى الوقت المناسب واعطاء القطاع الخاص والتعاونى دور فعال وحيوى فى توزيع مستلزمات الانتاج .

هذا ويتابع أعمال فرق الادارة المزرعية بدائرة بنوك القرى التى تنفذ المشروع لجنة تنفيذية على مستوى المحافظة تضم جهاز البنك ومديرية الزراعة وممثلين لمركز البحوث أو الجامعات ووزارة الرى والطب البيطرى لمتابعة وتقييم أعمال تلك الفرق



ويعقد فريق الادارة المزرعية اجتماعات أسبوعية تتناول :

- متابعة تنفيذ الخطة .
- التعرف على المشاكل والسلبيات التي تعترض التنفيذ ووضع الحلول لها
- تقييم خطة العمل وأعداد الخطة التالية .

### ● ميزانية المشروع :

- من الجانب الأمريكى ( ١٢٢ ) مليون دولار أمريكى ( منحة )
- من الجانب المصرى ٢٨٥٠٠٠ ١٥ ألف جنيه مصرى

### ● مناطق تنفيذ المشروع :

- ١ - دمياط
- ٢ - الدقهلية
- ٣ - الغربية .
- ٤ - الشرقية
- ٥ - المنوفية
- ٦ - كفر الشيخ
- ٧ - الفيوم .
- ٨ - أسيوط
- ٩ - القليوبية
- ١٠ - البحيرة
- ١١ - بنى سويف
- ١٢ - سوهاج
- ١٣ - فرع الوادى الجديد
- ١٤ - فرع الاسكندرية

### ● مستهدفات المشروع :

- تم اختيار ( ٢٠٢ ) بنك قرية لتنفيذ المشروع فى بدايته ويستهدف المشروع أن يتم التطبيق فى نهايته فى ٤٥٠ بنك قرية .. وأن يستفيد من خدماته ٢ مليون مزارع .

### ● انجازات المشروع :

- بلغ جملة الائتمان الغير مدعم والممنوح للمزارعين لتمويل التوصيات الفنية من البنك كالاتى :

وترجع الزيادات الى التطوير الائتماني في سياسة البنك طبقا لاستراتيجية الدولة وكذلك للتدعيم الرأسمالي للبنك بناء على هذه الاتفاقية .. هذا فضلا عن الزيادة في القروض .

- تم تنفيذ ٤٤٧ برنامج تدريبي في مختلف المجالات المتعلقة باعمال المشروع .
- تم تدريب ٢٠٠٠ مرشد زراعي من ٤٠٠٠ مرشد المستهدف للمشروع .
- تم وضع التصور الخاص بتطوير النظام المحاسبي وتم الانتهاء من اعداد حسابات الاستاذ العام والحسابات المساعدة وقد اعد النظام بحيث يسمح ربطه بالحاسب الآلي في المستقبل القريب إن شاء الله .

- تم تدريب بعض العاملين لتنفيذ نشاط الاعمال المرتبطة بالزراعة .. حيث قد تم الاتفاق على تنفيذ هذا النشاط بفرع واحد لكل بنك من بنوك المحافظات المطبق بها المشروع .

- تم وضع دليل الائتمان للمشروع وذلك لتحديد الفلسفة والمنهج العلمي لتنفيذ المشروع واعقب ذلك وضع دليل الاجراءات التنفيذية للمشروع .
- تم وضع التصور الخاص بالنظام المحاسبي المطور لنظام بنوك القرى .
- تم وضع نظام محاسبي جديد هو الاساسي للمعلومات في النظام الآلي الحديث .
- يتم في إطار المشروع دالما وضع التوصيات الفنية لموازنة المحاصيل .
- تم ادخال كافة البيانات الخاصة لمجال الخدمات الزراعية على أجهزة الكمبيوتر .
- تم عقد العديد من الدورات المتخصصة للعاملين بالمشروع لتدريبهم في مجال المعلومات والكمبيوتر وكذلك الاعمال المرتبطة بالزراعة وتم وضع دليل الائتمان لهذا النشاط .

والملاحظ أنه نظراً لما يتطلبه تطبيق مشروع الانتاج الزراعي والائتمان من تغيير في السياسات بقطاع الزراعة تستهدف تحرير الزراع عن فرض نظام التركيب المحصولي لتحديد المساحات الواجب زراعتها بالمحاصيل المختلفة .. وكذا تحديد مقررات مستلزمات الانتاج الزراعي التي يتم صرفها لكل محصول .. بالإضافة الى تحديد أسعار بيع المنتجات الزراعية والقيود الموضوعة على استيراد وتداول مستلزمات الانتاج والمعدات الزراعية وتصدير واستيراد الحاصلات الزراعية ( ١٠ )

وانه من المتوقع أن يؤدي تغيير هذه السياسات الى ظهور مجالات جديدة لابد أن تشملها خدمات البنك الائتمانية وذلك بتقرير خطوط الثمانية جديدة لتغطية هذه الأنشطة وهي على سبيل المثال تمويل استيراد وتداول الآلات الزراعية المختلفة وتمويل الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية وتقديم القروض بضمان رهن المحاصيل الزراعية وذلك للاستفادة من الطاقات التخزينية المتاحة بالشون والمخازن والمندوبيات القائمة .. هذا بالإضافة الى تمويل الأنشطة الجديدة التي ستظهر عند التطبيق والتي يجب على البنك أن يقوم بتقرير خطوط الثمانية جديدة لتغطيتها مثل عمليات التصنيع الزراعي لمنتجات الخضار والفاكهة ومصانع انتاج مستلزمات الانتاج المختلفة وعمليات تصنيع

منتجات الالبان والتي ينتظر أن تزدهر عند رفع القيود تحديد اسعار منتجاتها .. بجانب تمويل عمليات تصدير المنتجات الزراعية المختلفة كالخضر والفاكهة ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية والتي يمكن لافراد القطاع الخاص والتعاونى أن يسهموا بنصيب كبير فى ازدهارها -

لقد نجح المشروع فى الواقع فى أحداث الربط بين البحث والارشاد والائتمان فى مناطق فتحقق له هذه النتائج .

لقد أكد نجاح المشروع على حقيقة هامة يجب الا تغيب عن اذهان المسؤولين فى بلادنا وهى أن التنمية الزراعية الحقيقية تتطلب وجود مثلث متساوى الاضلاع من البحث والارشاد والائتمان - وكل ضلع من هذه الاضلاع الثلاثة ينبغى أن يعمل بكفاءة كبيرة وتنسيق وترايط مع الضلعين الآخرين !

ولقد أستمد المشروع منهجه من العديد من برامج التنمية الزراعية العالمية والتي طبقت فى كثير من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا وتايلاند والهند وبنجلاديش والتي حققت نجاحا كبيرا فى معدلات التنمية الزراعية .

إن الكتابة حول هذا المشروع يطول الحديث عنها ويتشعب ولكفى بالدراسة الأخيرة التى أعدها مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة عن منطقة غرب آسيا ( عن تقييم برامج ومشروعات التنمية الريفية فى مصر والدور المستفادة منها ) والتى أوضحت بجلاء نجاح المشروع فى تحقيق مستهدفاته وزيادة معدلات الانتاج الزراعى فى مناطق .

لقد آن ألوان للاستفادة من منهج هذا المشروع وتعميمه على مستوى الزراعة المصرية لتحقيق الانطلاقة المطلوبة .

لقد بدأت فعلاً .. الزراعة المصرية خطوات على طريق تحقيق هذا الهدف بصدر القرار الوزارى رقم ١٩ لعام ١٩٨٣ بربط البحث بالارشاد ولكننا يجب أن نتعرف بأمانة بأن هذا الربط قد تم فقط على المستوى المركزى وبعيداً عن عامل النجاح الثالث وهو الائتمان الزراعى !

إننا يجب ألا نفخر بأن خريطة الزراعة المصرية تمتلئ بالعديد من المشروعات الاجنبية فالكثرة غير مطلوبة .. والأهم من ذلك العمل والانجاز .

## مشاكل البنك :

وذلك من خلال ما أتيج لى من دراسات وبحوث بالإضافة إلى معايشتى الصحفية للبنك على مدى ١٢ عاماً -

١ - عدم السماح له بفتح حسابات جارية لافراد الطبيعيين حيث أن البنك المركزى أوقف هذا النشاط منذ عام ١٩٨٢ ويطالب البنك المركزى بنك التنمية بأن يقوم بإيداع ٢٥% من جملة الودائع والمخدرات فيه ( بدون فائدة ) رغم اختلاف ظروف البنك عن البنوك التجارية .. إذ أن بنك التنمية والائتمان الزراعى هو أحد الأجهزة الفاعلة فى ميدان التنمية الريفية .

٢ - توجيه فائض البنك الى وزارة المالية في نفس الوقت الذي يحتاج فيه رأسامه الى تقوية لتوسيع دائرة اقراضه باعتباره يتعامل مع ٣.٥ مليون عميل .

٣ - استمرار احتفاظ البنك بالحسابات الجارية لصناديق الحكم المحلي الغير مدرجة هو الذي يقوم بتحصيل أموال المحليات لهذه الصناديق ورغم موافقة لجنة السياسات بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٨٧ على ذلك الا انه للآن لم تقم وزارة المالية والبنك المركزي بتنفيذ ذلك .

٤ - قيام وزارة المالية بالعصم من حسابات العميل لدى البنك المركزي بقيمة ألياط وأعباء القروض الأجنبية على أساس أعلى سعر صرف معلن من البنك المركزي ورغم أن ذلك يخالف ما هو وارد في عقد تلك القروض المبرمة بين البنك وعملائه والتي تضمنت نصا صريحا باحتساب الصرف وقت السحب أو باحتساب سعر الدولار على أساس ٨٤ قرشا أو السعر السائد وقت التعاقد ورغم الاتفاق الذي تم مع وزارة المالية على احترام ما هو وارد بالعقد إلا أنها لم تضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ حتى الآن .

### الحلول المطلوبة :

وحتى يمكن لهذا البنك ببساطة أن يقوم بأداء خدماته الائتمانية بالحدود الدنيا لأسعار الفائدة ينبغي اصدار أمرين أساسيين هما ...

- ١ - قيام البنك المركزي بوضع حلول لهذه المشاكل :
- ٢ - صدور قرار بترحيل فائض أرباح البنك لتدعيم رأس مال وأحتياطاته . ( ٢٨ )



الفصل  
الرابع

# صناعة النقاوى



عنيت وزارة الزراعة بالاهمية البالغة والحيوية للتقاوى من فترة ليست بالقصيرة إذ بدأت فى انشاء وحدة انتاج وتوزيع تقاوى القطن فى عام ١٩٦٢ وهذه بدورها تطورت بتطوير السياسة الزراعية وشملت محاصيل أخرى بالإضافة الى القطن فأصبحت فرعاً فى عام ١٩٦٢ ثم لهما فى عام ١٩٥٧ ثم ادارة عامة فى عام ١٩٦٠ وأخيراً وكالة وزارة أو ادارة مركزية فى عام ١٩٨٠ وتبع هذا التطور فى حجم العمل تطور فى التفريعات اللازمة لتنظيم العمل فى مجال التقاوى حيث صدر قانون للتقاوى عام ١٩٦٦ خاص بالانتاج وتوزيع تقاوى القطن ثم القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم انتاج تقاوى المحاصيل الرئيسية وعقب ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ لتنظيم فحص البذور واعداد التقاوى والتداول فيها وتلا ذلك بعض القوانين لتطوير هذا القطاع فصدر القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٨ لتنظيم الانتاج والمحافظة على نقاوة بذرة القطن والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ لتابعة الاشراف على تصديق واعتماد تقاوى المحاصيل الحقلية .. وحاليا القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى جمع كل هذه القوانين بخصوص تنظيم انتاج وتوزيع تقاوى المحاصيل الحقلية والغضر ..

### ● استراتيجية العمل :

تقوم الادارة المركزية للتقاوى بتنفيذ واجباتهم من خلال التعاقد على حقول الانتاج والاشراف على درجات الاكثار المختلفة داخل مزارع الدولة أو تجميعيات اصلاح الزراعى أو الجمعيات والأفراد وذلك بالنسبة لتقاوى المحاصيل الحقلية التى تنتجها .

### ● تفاصيل الاستراتيجية فى الملاحق -

#### أنجازات تحققت :

وعلى الرغم من المشاكل التى تواجه صناعة انتاج التقاوى وتوزيعها فى مصر فإن هناك الكثير من الانجازات التى حققتها الادارة المركزية لشئون التقاوى التابعة لوزارة الزراعة والتى تنحصر مسئوليتها فى اعداد وتوفير التقاوى المسجلة والمعتدة والتى بعضها يتم فى مزارع الدولة والبعض الآخر لدى المتعاقدين (أفراد - جمعيات - تجميعيات ) وهذا ينطبق على جميع المحاصيل فيما عدا محصول الذرة الشامية والذى تقوم به شركات الذرة ( المصرية - الوطنية - مصر بيونير ) بانتاج تقاويه ويقتصر دور الادارة المركزية للتقاوى فى هذه الحالة على التفتيش الحقلى والفحصى المعملى بهدف اعتماد التقاوى الناتجة -

كذلك فان مسئوليتها تتضمن أيضاً تحديد سعر شراء وبيع التقاوى طبقاً لخطة الدولة فى تدعيم الأسعار

ولعل أبرز هذه الانجازات يمكن حصرها فيما يلي :

● اعداد وتوفير ١,٥ مليون أردب تقاوى للمحاصيل الحقلية سنويا بتكلفة قدرها ٢٥ مليون جنيه ( بخلاف دعم الدولة ) .

● تطبيق الادارة المركزية للتقاوى حاليا الأسلوب العلمى من غربلة واعداد ومعاملة وفحص تقاوى محاصيل الفول والعدس على الأخص

● طبقت الادارة المركزية للتقاوى فى السنوات الأخيرة نظام الفحص الحقلى كأساس لاختبار نقاوة الأصناف بعد أن كان يقتصر على الفحص المعملى لعينات لوطات التقاوى .. ولقد ساهم هذا الأسلوب فى الارتقاء بجودة التقاوى .

● وفى إطار تطوير وتحديث البنية اللازمة لصناعة التقاوى تم ادراج ١٨ مليون جنيه فى الخطة الخمسية ( ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ ) فى إطار مشروع انتاج وتعميم التقاوى والتي تنفذه مصر بالتعاون مع المانيا والذي يستهدف الارتقاء بهذه الصناعة .

● ادخلت الادارة المركزية للتقاوى نظام الكمبيوتر بدلا من الفرز اليدوى للتقاوى .. حيث أن هذا الأمر كان يفترض الى الدقة والسرعة اللازمة .

● فى إطار تطوير محطات غربلة التقاوى تم افتتاح محطة غربلة كفر الشيخ وتحديث محطات الغربلة الحالية وانشاء العديد منها ( ١٩ ) .

● تقاوى أصناف القمح النقية حققت زيادة فى متوسط محصول القمح بلغت ( ٣ ) أردب فى الفدان .

● والجدول التالى يوضح بيان بتقاوى المحاصيل الحقلية التى تمدها الادارة للتقاوى سنويا والنسبة التى يمكن توفيرها

جدول رقم ( ١٧ )

● والجدول التالى يوضح بيان بتقاوى المحاصيل الحقلية التى تمدها الادارة المركزية للتقاوى سنويا والنسبة التى يمكن توفيرها

المحصول	المساحة ١٠٠٠ فدان	التقاوى اللازمة الف طن	نسبة كمية التقاوى التي يمكن توفيرها
قطن	١٢٠٠	٨٤	١٠٠ %
قمح	١٤٠٠	١٠٠	٥٠ %
الأرز	١١٠٠	٦٦	٥٠ %
فول الصويا	١٥٠	٥,٢	١٠٠ %
فول بلدى	٢٠٠	٢٠	٥٠ %
الشعير	١١٠	٦,٦	١٠ %
البصل	١٩	١,١	٧٠ %

المصدر :

وزارة الزراعة - الادارة المركزية للتقاوى



ويؤكد الواقع الزراعي أن دور التقاوى في المرحلة الحالية يمكن أن يؤدي الى زيادة واضحة في انتاجية بعض الحاصلات بنسب تتراوح ما بين ١٥ الى ٣٠ ٪ وتصل الى ٤٠ ٪ في محاصيل محددة من أهمها الذرة الشامية بشرط أن تتجه الى انتاج الهجن وتتميم زراعتها .

والحقيقة أن نظام التقاوى في مصر يعتبر من الأنظمة التي بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة بالمقارنة بالدول النامية وكذلك القوانين المنظمة لعمليات الانتاج والاشراف عليها .

وعلى الرغم من وجود هيكل تنظيمي يعتبر شبه متكامل يعمل في إطار مباشر مع أقسام بحوث المحاصيل المختلفة ووجود محطات فحص بذور وغرلة منذ فترة طويلة إلا أن صناعة التقاوى والأجهزة المأهولة بها ما زالت تعاني من العديد من المشاكل . في مقدمتها ما يلي :

### ● المشاكل :

● عدم تنظيم الأجهزة العاملة في مجال التقاوى بالطريقة التي تضمن الفاعلية والمرونة .

● عدم تحديث الأجهزة العملية الخاصة بفحص البذور وكذلك عدم تطوير محطات الغرلة ومحاليل القطن خاصة القديمة منها .

● قلة وجود المخازن الخاصة بالتقاوى لذا يلجأ حاليا الى مخازن بنوك التنمية مما يؤدي الى سوء التخزين والتعرض الى تلفيات كان من الممكن تلافيها وكذلك وسائل نقل التقاوى في مراحلها المتعددة تخضع في الوقت الحالي الى سيطرة بنوك التنمية حيث تتم بواسطة التعاقدات .

وأحيانا يؤدي ذلك الى اعاقه التوزيع .

● ضعف الطاقة الكلية للغرلة في الجمهورية حيث أن الطاقة الكلية للمحطات الحديثة لا تتجاوز ١٠٠ طن لكل ساعة . وقد أكدت دراسة شاملة للإدارة العامة للتقاوى الحاجة الى طاقة غرلة اجمالية تقدر بنحو ٣٠٠ طن / ساعة وامكانيات فحص واعتماد لـ ١٠٠ ألف عينة سنويا وذلك عن طريق تحديث بعض المحطات القديمة وأنشاء محطات جديدة .

● قلة عدد محطات فحص البذور الموجودة حاليا حيث توجد حاليا ٣ محطات بذور هي الجيزة وطنطا والمنيا فقط وهذه المحطات الثلاث تتحمل عبء كبير يؤثر بالتالى على دقة العمل علاوة على تباعد مناطق الانتاج مما يعطل إرسال العينات وكذلك الحال بالنسبة لمحطات الغرلة مما يضع مهام كبيرة على عمليات النقل .

● شركات القطاع العام للتقاوى لم تؤهل نفسها حتى الآن بالأجهزة التنظيمية اللازمة لانتاج تقاوى نقيه وتتنضح الصورة أكثر إذا عرفنا الآتى :

● انتاج هذه الشركات من التقاوى لم يتعد ٨ آلاف طن علما بأن احتياجات الجمهورية حوالى ( ٣٠ ) ألف طن

● ليست لديها أجهزة اشرافية كاملة لتفتيش وفحص الحقول .

● عدم توافر محطات غرلة خاصة لبعض منها .

- عدم توافر نظام خاص بالفرك والبطاقات .
- ضعف أجهزة التوزيع والاعلام بها .
- قلة توافر أجهزة الميكنة الزراعية الخاصة بالزراعة والحصاد لدى هذه الشركات المنتجة .
- عدم وجود مجلس أعلى للتقاوى يقوم بالتخطيط والتنسيق بين الأجهزة المعنية بانتاج التقاوى ورسم خطة قومية لذلك .
- عجز فى القوانين الخاصة بفحص الحقول والأجهزة التنظيمية اللازمة لها .
- ضعف تدريب الأفراد فى المجالات المختلفة بصناعة التقاوى .

هذا وتتم أسعار التقاوى فى مصر بالانخفاض الشديد حيث تقترب أسعارها من أسعار المحصول المباع للاستهلاك النهائى .

والسياسة الحموية الحالية للتقاوى تعمل على بقاء أسعارها عند مستويات منخفضة تقل عن مستوى الأسعار السوقية كما هو الحال بالنسبة للحبوب وهذا الأمر ربما يدفع الزراع الى استهلاك التقاوى الموزعة عليهم بفرض الاستهلاك الأدمى أو الحيوانى أو إعادة عرضها مرة أخرى فى الأسواق !

وتعد سياسة توزيع التقاوى ( وخاصة بالنسبة لتقاوى المحاصيل الرئيسية ) أحد الجوانب الرئيسية للسياسة المتكاملة لتوزيع عناصر الانتاج والتي ترتبط فى كثير من الأحيان بنظام الاقراض والتمويل أما بالنسبة لتقاوى الخضر ومحاصيل الأعلاف والذرة الشامية فأنها متروكة للقطاع الخاص بدرجات متفاوتة .. لكن ذلك لا ينفى أن هناك نوعا من الاتجار والعمليات التسويقية التى يقوم بها القطاع الخاص بالنسبة لتقاوى الحاصلات العقلية الرئيسية ولكن بشكل غير رسمى !

ويتم صرف التقاوى لكل مزارع وفقا للتركيب المحصولى المثبت فى بطاقة حيازته الزراعية والمعتمد من الجمعية التعاونية وكذا مقررات التقاوى للغدان والتي تقررها وزارة الزراعة ولحله ليس من السهل الحصول على مقياس يوضح مدى كفاءة النظام العالمى لتوزيع التقاوى بواسطة بنك التنمية والائتمان الزراعى من حيث وصولها فى الوقت المناسب وبالكمية المطلوبة .

- الا أن المسؤولين الرسميين والباحثين بوزارة الزراعة يقررون أن حوالى ٢ الى ٥ ٪ من التقاوى تصل بحالة سيئة نتيجة لسوء عمليات التخزين والتداول بالبنك كما يرى بعض الباحثين أن التقاوى تصل للمندوبيات التابعة للبنك متأخرة عن المواعيد المثلى للزراعة فى بعض الحالات والتي تقدر بنحو ٥ الى ١٠ ٪ من الحالات ( ٢٠ ) .

## ● الحلول المطلوبة والمقترحات :

- مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لصناعة التقاوى وكذلك مواقع العجز أو الضعف فى الأجهزة المعنية بهذه الأنشطة بهدف تطوير التنظيم الهيكلى ليمتشى مع دور الادارة المركزية للتقاوى .

- إعادة التنظيم الهيكلي للإدارة المركزية للتقاوى بتحويلها الى قطاع متكامل لانتاج واعتماد التقاوى على النحو التالى :
- إدارة مركزية لفتون الناتج التقاوى وهذه تعرف ( على اكثار - تعاقدات - توزيع - تسويق - غربلة - محالج - فحص التقاوى ) - إدارة مركزية لتصديق واعتماد التقاوى ( فحص حقلى - فحص معملى - متابعة تطبيق القوانين الخاصة بالتقاوى ) وكذلك فى وضع السياسة الصنفية لأصناف المحاصيل المعدة للاكثار - الاشتراك فى لجان البحوث الخاصة بتسجيل وإيجاز الأصناف .
- إيجاد التمويل اللازم لإعادة تجهيز محطات فحص البذور وتجديد وإحلال وإنشاء محطات غربلة على طرق تكنولوجية والعمل على إعادة تطوير وتجديد بعض محالج القطن القديمة .. حيث أوضحت أحد الدراسات الصادرة من الإدارة المركزية للتقاوى الحاجة الى طاقة غربلة أجمالية تقدر بنحو ٢٠٠ طن لكل ساعة وامكانيات فحص واعتماد لـ ١٠٠ الف عينة سنويا والمتوافر من هذه الاحتياجات ( حسب ما أوضحت الدراسة ) طاقة غربلة تقدر بـ ١٠٠ طن / ساعة وثلاث محطات لفحص البذور ومعظمها جاوز عمره الافتراضى بل لم تشمله خطط التطوير والتحديث منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما وقد قدرت الدراسة التكاليف اللازمة بنحو ٤٣ مليون جنيه
- زيادة عدد محطات فحص البذور .. حيث إنها فى الوقت الحالى ثلاثة ويقترح إضافة ثلاث محطات أخرى ويراعى أن تكون قريبة من محطات الغربلة .
- التنسيق من خلال المجلس الأعلى للتقاوى مع كليات الزراعة فى الجامعات المصرية لعمل برنامج دراسى متكامل عن صناعة التقاوى .
- إلزام شركات التقاوى التى تعمل فى مجال انتاج الذرة والخضر على تكملة اجهزتها الخاصة بالانتاج والإشراف والتوزيع والغربلة
- تدريب كوادر شابة فى صناعة التقاوى الحديثة فى الداخل والخارج .





الفصل  
الخامس

# المبكرة الزراعية



تاريخ الآلات الزراعية يرجع الى عهد قدماء المصريين والعمليات الزراعية التي كانوا يقومون بها لم تختلف كثيرا عما هو متبع حاليا سواء في عمليات الحرث والعزيق أو عمليات الضم أو عمليات الدرس والتذرية .

لذلك أوضحت الممارسات الفعلية لعمليات الانتاج الزراعى والأنشطة المتعلقة بها خلال السنوات الأخيرة حتمية التحول من الزراعة التقليدية إلى تحديث الزراعة ومسايرة التطور العلمى بأدخال التكنولوجيا المناسبة فى العمل المزرعى بأنشطة المختلفة - كذلك فى مجال تنمية القرية للارتفاع بمستوى الخدمة والانتاج وخفض تكلفة الانتاج الزراعى وزيادة انتاجية الأرض والمحاصيل وبالتالى قيام الصناعات الريفية التى تساعد على تنمية الريف المصرى - علاوة على توفير طاقة الحيوان الزراعى وتخصيصها لأغراض التربية والتسمين .

وفى إطار الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف أصبح من الضرورى أن نعترف بأن استيراد الآلات والمعدات وحشدها فى المزارع لا يعنى أبدا أننا نستخدم الميكنة الزراعية .. ذلك أن هذا التصور يقودنا فى كثير من الأحيان الى عكس ما نأمل اليه من نتائج !

لقد أصبح لزاما علينا أن نفهم جيدا ما هى الميكنة الزراعية .. وأن نحسن استخدامها .. وأن ندرك الظروف اللازمة لصنع وإنشاء ميكنة خاصة بنا تكون أكثر توافقا مع احتياجات المزارع المصرى .. خاصة بعد أن أكد الرئيس مبارك فى لقاءاته المتعددة بقيادات الفلاحين على أهمية الميكنة الزراعية سواء على مستوى الحيازات الصغيرة أو الكبيرة باعتبارها تشكل مستقبل النمو الزراعى فى أى دولة من دول العالم المتقدمة زراعيا .

### الاستراتيجية الزراعية الآلية :

والحقيقة أن وزارة الزراعة المصرية وقد تنبتهت الى هذه الحقائق ووضعت إستراتيجية محددة للزراعة الآلية المصرية .. تعتمد على التوسع فى إنشاء محطات الزراعة الآلية بالمحافظات وتعزيز وتطوير البنية الأساسية للميكنة الزراعية وتنظيماتها وتوفير التمويل المحلى والأجنبى وتدعيم وتطوير ورش القطاع الخاص للصيانة والإصلاحات علاوة على دعم التعاونيات المتخصصة وشركات القطاع الخاص العاملة فى هذا المجال . ( ٣٦ )

### ● تفاصيل الاستراتيجية فى نهاية الكتاب الملاحق .

#### إنجازات تحققت :

والحقيقة الأكثر إلحاحا ويستدعى الأمر تأكيدها هى أن استراتيجية وزارة الزراعة فى الزراعة الآلية لم تكن حبرا على ورق أو كلاما يقال ولا ينفذ بل إن كثيرا من أهداف هذه

الاستراتيجية قد تم تحقيقها .. فقد تم انشاء ( ٧٠ ) محطة ميكنة زراعية على أحدث ما في تكنولوجيا العصر .. إذ يتوفر بهذه المحطات الآلات التي تناسب الملكية الزراعية في مصر ولقط الحيازة السائدة ونوعية الزراعات القائمة - كما تم انشاء ( ٢٨ ) جمعية تعاونية متخصصة في الميكنة - علاوة على أنه يجري الآن العمل مع وزارات الصناعة والانتاج الحربى لتصنيع بعض المعدات الزراعية محليا حتى لا نعتد مستقبلنا على الاستيراد هذا إلى جانب ما اقامته الوزارة من مراكز تدريبية لاعداد العمالة الفنية والماهرة اللازمة لإدارة وصيانة وأصلاح الآلات والمعدات الزراعية .

### صعوبات تواجه الميكنة :

وعلى الجانب الآخر هناك بعض الصعوبات التي تواجه نشر الميكنة في الريف المصرى بالمفهوم الذى أشرنا إليه سابقا في مقدمة هذا الباب .. نحصر هذه الصعوبات بصراحة ووضوح بالفيين فيما يلى :

● تفتت الحيازة ... فضالة السعة المزرعية وتفتت الحيازة في أكثر من قطعة هو الطابع السائد في مصر .. وهذا الطابع السائد في الحيازات والذي تقل فيه المساحات عن ٥ أفدنة تبلغ حوالى ٥٢ ٪ من جملة الملكية المزروعة .. ويعد هذا أحد معوقات انطلاق الميكنة الزراعية في الانتاج ويرجع ذلك الى أن ميكنة الحيازات القزمية غالبا ما يكون غير اقتصادى لمجموعة من الأسباب الزراعية التشغيلية علاوة على أن رأس مالها المحدود يعد اقتناء الآلات - هذا بالإضافة إلى أن التفتت الحيازى يؤثر على كفاءة تشغيل الآلة حيث ثبت من الدراسات أن كفاءة تشغيل الجرار بلغت ٨٥ ٪ في القطعة ذات مساحة ٥ أفدنة بينما انخفضت الكفاءة الى ٤٢ ٪ في القطع ذات مساحة الربع فدان مما يؤدي إلى انخفاض انتاجية الآلة وزيادة الفقد في الوقود واستهلاك الآلة نفسها ( ٣٦ )

### جدول رقم ( ١٨ )

● والجدول التالى يوضح ضالة السعة المزرعية وتفتت الحيازة في أكثر من منطقة هو الطابع السائد في مصر

اتجاه الملكية الزراعية في مصر عام ١٩٧٧

فئة الحيازة بالفدان	عدد الملاك بالآلاف	جملة المساحة بالآلاف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك ٪	النسبة المئوية للمساحة ٪
أقل من ٥	٣٣١٣	٢٨٧٦	٩٥	٥٢
٥ - ١٠	٩٤	٦١٦	٢,٧	١١,١
١٠ - ٢٠	٤٤	٥٧٢	١,٣	١٠,٣
٢٠ - ٥٠	٣٣	٦٦٨	٧ ٪	١٢,١
٥٠ - ١٠٠	٦	٤٧٣	٠,٢	٨,٢
١٠٠ - فدان فأكثر	٢	٣٣٠	٠,١	٦,٠

المصدر :

الجهاز المركزى للمتبعة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصالى السنوى ( ١٩٥٢ - ١٩٧٩ ) يوليو ١٩٨٠



● تصور التدريب .. فمن الملاحظ أن ٥٠% من العاملين على الجرارات والآلات لديهم الخبرة الكافية على استعمالها وصيانتها .. بينما الـ ٥٠% الباقية عبارة عن فئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا مما يتسبب عنه أعطال كثيرة في المعدات نتيجة لسوء الاستعمال والصيانة !

● تصور الخدمة والصيانة .. لا يختلف أحد على عدم توفر محطات الصيانة والإصلاح .. حيث يعتمد الإصلاح أما على الورش الموجودة في عواصم المحافظات فقط أو على محطات الصيانة والإصلاح التجارية التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح .. والغريب أن جميعها يفتقر إلى التجهيزات والكوادر الفنية المؤهلة .. مما يتسبب في وجود مجموعة من الأعطال المستديمة ..

● مشاكل قطع الفيار .. يصاحب تعدد مصادر الجرارات والآلات الزراعية .. مشاكل ناجمة عن عدم توفر قطع الفيار .. مما يؤدي إلى عاقبة عمليات الخدمة الزراعية للميكنة .. كما أن قصور السوق المحلي عن تصنيع قطع الفيار محليا يزيد من تفاقم هذه المشكلة .

● قصور الارشاد المتخصص .. من المعروف أن انتشار الآلة مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الارشاد في مجال حدوده وكيفية استعمالها .. والجهاز الارشادي الموجود حاليا يعاني قصورا في مجال الميكنة الزراعية .. لذا يجب تدعيمه وتصحيح مساره .

● قصور مصادر التمويل .. ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل الضرورية لانتشار الميكنة .. وقصور التمويل له أسباب متعددة من أبرزها عدم العناية الكافية بالتصنيع المحلي للآلات الزراعية مع عدم توافر المصادر التمويلية التي تكمن من القيام بد بأسرع وقت ممكن .

● قصور الصناعة الوطنية .. إن إقامة صناعة وطنية للآلات الزراعية تبنى على أساس فني واقتصادي يمر في انتشار الميكنة الزراعية .. وهذا لن يتأتى في تصوري إلا إذا انتجت الآلات وقطع غيارها محليا .

● قصور أساليب الري المتبعة .. لاشك أن تطوير طرق الري داخل الحقل أمر حتمي يتناسب مع احتياجات عمليات الميكنة .. كما أن هذا الأمر سيساعد على التحكم في كميات مياه الري التي تغطي للنبات بحيث تتناسب مع الاحتياجات الفعلية .. كما أن ادخال الري بالتنقيط مع عمل الأبحاث والنظر في التصنيع المحلي لمكونات نظم الري المتطور التي يشهد ملائمتها للظروف الحالية والمستقبلية ..

● البحث والتطوير .. لا يخفى أهمية هذا العامل للميكنة وهذه العملية لا بد وأن يخطط لها لتأخذ طابع الاستمرار فانه من المعلوم أن حل مشكلة يتسبب في إيجاد مشكلة أخرى .. وبالتالي فإن الخطة المقترحة لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار إيجاد الكوادر البحثية اللازمة لهذا المجال الحيوي على أن تغطي الكفاءات كافة مجالات الميكنة الزراعية ..

● مشكلات الوقود .. تعتبر زيادة نسبة الكبريت في الوقود المستعمل في الآلات الميكانيكية من بين الأسباب التي تؤدي لتآكل جدران اسطوانة أو مكبس الآلات مما ينتج عنه تعطيل الآلة وقصر عمر الآلة الانتاجي - من ناحية أخرى يعتبر قلة مراكز

توزيع الزيت والوقود من بين المكينات التي تواجه استخدام الآلات بصفة خاصة في المناطق الريفية البعيدة عن المدن بالإضافة الى كل هذا فإن انتشار الرعى الميكانيكي بين المزارعين وخوفهم من الفكرة السائدة في ذلك الوقت وهي أن الجرارات تسبب أضراراً خصوبة التربة وأن آلات الدراس تسبب فقد جزء من المحصول ( الحبوب ) ( ٣٦ ) .

## الميكنة .. والتعاونيات :

ولا يفوتنا نحن لاستكمال جوانب هذا الموضوع الهام أن نؤكد على ضرورة تنشيط الجمعيات المتخصصة في مجال الميكنة باعتبارها أحد القنوات الهامة لتدبير المعدات وقطع الغيار للملايين المزارعين على أن يرتبط ذلك بإلغاء محطات خدمة<sup>١-٢</sup> ريفية والسؤال المطروح في هذه القضية هو هل الإدارة بالجمعيات التعاونية المتخصصة في الميكنة قادرة على أداء هذا الدور ؟ .. ولاجابة هذا السؤال بصراحة ووضوح .. لابد وأن نعترف جميعاً بأن الإدارة في هذه الجمعيات مازالت لا تسير إلى الآن بالأسلوب السليم .. وإنه لكي تقوم الإدارة بدورها المنتظر داخل الجمعيات التعاونية لابد من مراعاة النقاط التالية ..

١ - أن الإدارة علم وفن .. ومن هنا يجب الفصل بين الإدارة الفنية لمحطة الخدمة الآلية بجراراتها ومعداتنا ومنشآتها وأفرادها وبين مجلس إدارة الجمعية باعتباره ممثلاً لأصحاب الجمعية والرقاب على حسن أدائها لصلها والتزامها بأهدافها والاطار المخطط لها ..

٢ - إن الحركة التعاونية لا تعمل في فراغ .. فكما أن الجمعية ترتبط بالهيئات الائتمانية والمصرفية عن طريق القروض واستيراد الاحتياجات وتسويق المنتجات .. فإنها لابد وأن ترتبط أيضاً مع أجهزة التدريب لتدريب أفرادها والارتفاع بكفاءتهم الإدارية والفنية .. كما أنها لابد وأن ترتبط بأجهزة الإرشاد من خلال قنوات اتصال مزدوجة الاتجاه وبمختلف الهيئات العلمية والتنفيذية لقطاع الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري بالبلاد وذلك ضماناً لصلها على مستوى عال من الكفاءة الفنية وتمشياً المستمر مع اتجاهات الانتاج السائدة بالبلاد ..

٣ - إن استمرارية الجمعية في تحقيق أهدافها وتأصلها في المنطقة الريفية القائمة بخدماتها ينبع أساساً من قوة الدفع الذاتي لهذه الجمعية أي بقدرتها الذاتية على الأداء بدون مساعدة مستمرة من الهيئات الأخرى وقدرتها على العمل على استقلال ميزانيتها بالاعتماد الذاتي على موارد محطة الخدمة الآلية نفسها .

إن مراعاة هذه النقاط والأخذ بها سوف يدفع العمل بجمعيات الميكنة خاصة بعد إشارات الكثير من الإحصائيات الصادرة من الإدارة المركزية للتعاون الزراعي إن أكثر من ٣٠ ٪ من المعدات والجرارات أصبحت موجودة الآن بالجمعيات التعاونية وأنه الصالح منها بـ ٩٠ ٪ .

لقد آن الآوان للنهوض بجمعيات الميكنة والقضاء نهائياً على سلبات عمليات الخدمة الآلية بها من خلال توجيه الإدارة المركزية للتعاون الزراعي بها من خلال توجيه الإدارة

المركزية للتعاون الزراعي وتعميق الوعي التعاوني بأهمية مثل هذا النوع من التعاون الحيوي باعتبارها تؤدي خدمة جليلة لجمهير المزارعين فهي تقوم ببيع الآلات والجرارات الزراعية بأسعار تعاونية تقل عن القطاعات الأخرى .

وإذا من الضروري أن نعرض سلبيات عمليات الخدمة الآلية بالجمعيات التعاونية فإننا نعرضها من قبل الحرس على تلافيها لدعم جمعيات الميكنة في خدمة جماهير الفلاحين ولعل أبرز هذه السلبيات لما رصدته أحد الدراسات من الإدارة المركزية لشئون الإدارة الهندسية بوزارة الزراعة فيما يلي ...

- ١ - انعدام الرقابة الفنية والإدارية على تشغيل الآلات وخصوصا الجرارات .
- ٢ - التلاعب في كميات الوقود المخصصة لتشغيل الآلات .

٣ - كثرة تعطيل الآلات نتيجة لسوء الاستخدام ولعدم كفاءة العاملين أو بسبب تصدعهم .

٤ - بقاء الآلات معطلة مددا طويلة دون اصلاح اما بسبب نقص قطع الغيار أو بسبب التعقيدات الروتينية أو بسبب عدم وجود السيولة المالية اللازمة لشراء قطع الغيار سريعة الاهلاك .

٥ - اتجاه الجمعيات التعاونية إلى الاتجار في المعدات الزراعية ومنافسة الشركات التجارية ( ٢١ )

إن الأمل في نشر الميكنة الزراعية في مصر يقع على عاتق جمعيات الميكنة والمطلوب هو دراسة الوضع الحالي لهذه الجمعيات والعمل على حل من مشاكل سواء أكانت .. مشاكل تمويل أو تدبير قطع غيار مع إحلال معداتها أو تجديدها إلى جانب تدعيمها بالفنيين والإداريين على مستوى ثقافة تعاونية عالية .

وإذا نظرنا نظرة سريعة على المحطات التعاونية للزراعة الآلية ودور الجمعيات في هذا الصدد .. نقول بأنه قد تم تكوين الجمعية العامة للميكنة الزراعية لتقوم بالإشراف على ٦٠ جمعية تعاونية متخصصة في الميكنة الزراعية وأنه قد تم وضع الأسس لتشغيل هذه الجمعيات وذلك بإنشاء محطة تعاونية للميكنة تابعة لكل جمعية تعاونية من هذه الجمعيات وتم إنشاء فعلا .. أول محطة تعاونية للميكنة تابعة لجمعية الميكنة الزراعية بقرية « الهجارس » بمركز كفر صقر بمحافظة الشرقية .. كنموذج يتم غرارة إنشاء باقي المحطات التعاونية .. وتم الاتفاق على إعطاء قرص قيمته ٢١ مليون جنيه لإنشاء هذه المحطات .. وإلى الآن ما يزال صرف الجزء الأعظم من القرض ( متمسرا ) بسبب ضعف ضمانات الجمعيات وانخفاض رؤوس أموالها ويحتاج الأمر إلى تدخل المسؤولين بشكل يدفع العمل بهذه الجمعيات لخدمة جماهير الفلاحين وفي نفس الوقت يتم هذا على الصورة التي تضمن للبنك ضمان سداده .

### الطريق إلى نشر الميكنة :

● ونلخص في نهاية هذه الجزئية إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات لنشر الميكنة الزراعية في الريف المصري من خلال جمعيات الميكنة ..

- ضرورة تشجيع قيام جمعيات متخصصة في الميكنة الزراعية .
- يجب ألا تقصر عضوية الجمعيات المتخصصة في الميكنة على مستوى القرية على الأفراد فقط بل أيضا .. يجب أن تضم الجمعيات متعددة الأغراض في منطقة عملها .
- ضرورة أن تتبنى التعاونيات الزراعية نشر وتعميم أساليب الري المتطورة لتلائم انتشار الميكنة باستخدام الري بالخطوط والفراخ الطويلة .
- ضرورة نشر محطات الصيانة والخدمة الآلية مع انتشار الآلات الزراعية في الريف من خلال الجمعيات المتخصصة فالمشتركة أو المركزيات .
- ضرورة الربط والتنسيق بين جميع الأجهزة العاملة في مجال الميكنة .
- التوسع في انشاء المصانع المتطورة للتصنيع الزراعي بمناطق الانتاج .
- التوسع في تدريب قاعدة عريضة من المهندسين والفنيين في مجالات التشغيل الآلي والصيانة للإصلاح .

● ضرورة دراسة مجالات تخصص العمالة الزراعية العائدة من الخارج لتوجيهها التوجيه الأمثل لمد العجز الحالي والمتوقع في مجالات العمل الزراعي .

جانب أخير من قضية الميكنة المتعددة الجوانب لنناقشه في هذا الفصل .. وهو موقف مصر من التصنيع المحلي للمعدات الزراعية يخضع إلى نظام العرض وموسمية الطلب . كما أن الظروف المحلية سواء من ناحية صفر حجم الحيازات وأساليب الري ومدى وفرة العمالة الزراعية تؤثر على نوعية الآلة وأسلوب تشغيلها وبالتالي على مستوى الميكنة المطلوب لانجاز العمليات الزراعية بأسلوب اقتصادي سليم .

ولو نظرنا نظرة شاملة إلى نظام التصنيع المحلي الحالي لوجدنا أنه ينقسم إلى ثلاث مستويات نحصرها فيما يلي الصناعات الحرفية والورش التقليدية والصناعات المتخصصة

### ● الصناعات الحرفية :

تنتشر انتشارا واسعا في الريف المصري من خلال حداد القرية الذي يعتبر رالد تصنيع المعدات اليدوية والمعدات التي تجريها الدواب وهذه الصناعات يتوارثها الأبناء عن الآباء ويلالـم انتاج حداد القرية اقبالا كبيرا من المزارعين حيث أن كل أسرة ريفية تحتاج على الأقل إلى فأسا واحدا كل عام وذلك ضمن استمراريته في عمله الانتاج .

### ● الورش التقليدية :

وتنتشر تلك الورش في المدن الصغيرة والمراكز وهي ورش متطورة تعتمد على استخدام العمال الفنيين وتستخدم بعض العدد الحديثة وتأخذ بأساليب تكنولوجية متقدمة مثل الاستعانة بمعدات اللحام بمختلف أنواعه إلا أن امكانياتها المالية محدودة .

### ● الصناعات المتخصصة :

تنتشر تلك الصناعات على نطاق محدود في المدن الكبيرة لانتاج بعض المعدات الحقلية على نطاق ضيق بصفة غير منتظمة في ورش متعددة الأغراض إلا أن صناعة الجرارات بمصر درست مستفيضة من قبل الهيئة العامة للتصنيع وشركات النصر للسيارات . للسيارات .

وما يهمنا في هذا الموضوع الحيوى أن نضع أصابعنا على كافة المعوقات التى تقف في طريق تحقيق التصنيع المحلى للألات الزراعية .. وبكل الاختصار والصرامة نحصرها في النقاط التالية ..

- ضعف مستوى الإدارة في هذا المجال عن المستوى المناسب .
- انخفاض كفاءة العمال الفنية عن المستوى العالمى ( هندسيا وفنيا وفي انتاجية العمل ) .

- استمرار الرضوخ لأسلوب التجميع وعدم التوسع في عمق التصنيع .
- قلة التنسيق بين الأجهزة المختلفة للأجهزة الصناعية - الأجهزة الاقتصادية - الأجهزة المالية - أجهزة التعليم والتدريب ) .
- ضعف نشاط التسويق .

- عدم التنسيق الجيد بين المشروعات الصناعية المختلفة لتنسيق وتنمية الصناعات المقدمة .

- ضعف دراسات الجدوى وقصورها فيما يتعلق بتدقيق عناصرها الأساسية مثل تحديد نسبة التصنيع المحلى وسعر ساعة العمالة وشروط الدفع والداد وضمانات تقدم المشروع حتى انجازه واختيار نوعية التقنية المناسبة وضمانات الجودة ودراة التسويق .





الفصل  
السادس

# زراعة الصمغ





لضجة استزراع واستصلاح الأراضي في مصر تعتبر من أهم القضايا التي يتحتم على الدولة وكافة الأجهزة الشعبية والمواطنين اعطائها الأولوية المطلقة إذ أن الرقعة الزراعية في مصر في انخفاض مستمر من الخمسينات حتى الآن .. فبعد أن بلغت الرقعة الزراعية المصرية حوالي ٦,٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ في مقابل عدد من السكان بلغ ٢١ مليون نسمة .. انخفضت الآن الرقعة الزراعية إلى أقل من ٥,٧ مليون فدان ( وبها مساحة غير قليلة منخفضة في درجة خصوبتها ) في مقابل عدد من السكان ووصل إلى أكثر من ٥٥ مليون نسمة ( ٩ )

وفي هذا المجال يتحتم أن نتصارع بالحقائق حتى يمكننا ادراك خطوره الموقف والبدء فورا في تقادى هذا الخطر حتم أثبتت التقارير الصادرة من بنك الاستثمار القومي إن الخطة الخمسية الماضية ( ٨٢ - ١٩٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ) في مجال الاستصلاح والتي استهدفت استصلاح واستزراع ٦٣٦ ألف فدان لم يتم منها سوى أعمال بنية أساسية لمساحة لا تزيد عن ٢٠٠ ألف فدان وأعمال استزراع في مساحة تقل عن ٨٠ ألف فدان ( ٥٩ ) ويعتبر ذلك أنه يتبقى من الخطة الحالية مساحة تزيد على ٤٣٠ ألف لم تبدأ بها أعمال البنية الأساسية وهذا الرقم يزيد في حقيقة الأمر على الرقم الذي تضمنه خطة ( ٨٧ - ١٩٨٨ ) ( ٩١ - ١٩٩٢ ) كما أن ( ١٩٩٢ - ١٩٩٢ ) كم أن مساحة الاستزراع المتبقية من الخطة الحالية بأكثر من ٥٥ ألف فدان أما بالنسبة للجمعيات والأفراد فتشير التقارير الصادرة من بنك الاستثمار القومي بأنه قد تخصص لهذه الجمعيات القيام بأعمال البنية الأساسية واستزراع واستغلال ( ١٣٧ ) ألف فدان .

### ● استراتيجية الوزارة :

وقد أوضحت استراتيجية الوزارة في الثمانينات في هذا المجال أن الرقعة الأرضية المزروعة حالياً لم تحقق معدلات نمو تناهز تلك التي حققها الازدياد السكاني فمنذ بداية القرن وحتى الآن والرقعة المزروعة كما حددتها الاستراتيجية تتراوح بين ٥,٥ الى ٦ مليون فدان بل شهر العقدين الآخرين من القرن العشرين ازديادا مطردا نحو تحول شطر منها للاستعمالات الزراعية سواء في الاسكان أو اقامة المنشآت التصنيعية والتجارية أو لاقامة المرافق العامة وتستند استراتيجية الوزارة في هذا المجال ومن خلال الخطة الخمسية الأولى ( ٨٢ - ١٩٨٧ ) إلى استصلاح ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا .

### ● تفاصيل الاستراتيجية :

- خدمات الأرض الجديدة .
- التشريعات المنظمة للميكنة بالمناطق الصحراوية في نهاية الكتاب الملاحق .
- الانجازات :

وعلى الجانب الآخر تؤكد السياسات التنفيذية للحكومة نجاحها في تنفيذ استراتيجية

الدولة للتوسع الزراعى الألفى في مساحة ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا لصنع مجتمعات زراعية صناعية جديدة تساعد في حل مشكلتي الأمن الغذائى والاسكانى وبالتالي توفير فرص عمالة كبيرة في مجالات الزراعة والصناعات وغيرها .

### ● المشاكل :

ولكن ما هي أبرز مشاكل الاستزراع والاستصلاح في مصر كما رصدتها البحوث والتقارير والحوارات الميدانية ...

● الطريقة التى تتم بها زراعة الصحراء المصرية الآن طريقة غير دقيقة وتفترق إلى الدراسات اللازمة لاستمرار نجاحها فالجهات التى تضع سياساتها تنسحب غزو الصحراء لا تستعين في معظم الأحيان بدراسات وعلماء الصحراء وغيره من المعاهد المتخصصة وهذا يؤكد دائما علماء وباحثي معهد الصحراء .

● زراعة الصحراء تتم حاليا بلا ضوابط محددة لا تستند إلى خطة ثابتة سواء في أولويات التوسع أو استخدام الأنظمة الحديثة في الاستصلاح أو استغلال الأرض .. كما أنه يفترق إلى مفهوم الخطة السادية السليمة والدورة الزراعية والمحاصيل الملائمة والسلالات التى يجب أن تقاوم الملوحة والجفاف .

● خطر ثالث يهدد الصحراء المصرية وهو عملية وضع اليد المستمرة سواء من الأفراد أو الهيئات المختلفة دون ضابط مما تتركب عليه إستغلال أراضي الدولة في المضاربة كسلة بما يستهدف تحقيق المكسب الذاتى دون اعتبار إلى ما يصاحب ذلك من تدمير لهذه الثروة !

● دخول الدولة في مشروعات الاستصلاح على طبيعة في مثل ظروفنا ويجب أن تستمر الدولة في القيام بدور رئيسي في استصلاح الأراضي بجانب تشجيعها للقطاع الخاص .

● عدم الربط والتنسيق بين تقدم أعمال الاستصلاح وتنفيذ المرافق والبنية الأساسية .

● عدم وضع سياسة مسبقة للتصرف في الأرضى وأسلوب معدد لاستغلال وإدارة مشاريع الاستصلاح من جانب الدولة .

● عدم وضع أولويات بالنسبة لطبيعة الأرض وأنتاجيتها وتكاليف الاستصلاح بعيدا عن الرغبة السريعة في التنفيذ والتوزيع الجغرافى والآراء الشخصية ( ٥٩ )

● عدم مراعاة الطبيعة الخاصة لمشروعات استصلاح الأرضى الصحراوية بالنسبة للتخطيط والتصميم .

● عدم توفر مياه الري بالقدر اللازم أحيانا أو عدم صلاحيتها بالنسبة لعمليات غسيل الأملاح .

● سوء التشغيل لعمليات الري المتطورة ( الري بالرش )

● عدم اختيار مشاريع الاستصلاح على أساس قدره الأرضى الانتاجية والاقتصاديات عوامل الإنتاج .

● عجز التمويل عن الوفاء باحتياجات عمليات الاستصلاح والاستزراع حيث اعترضت معظم مشاريع الاستصلاح مشكلة عجز التمويل عن الوفاء في الوقت المناسب باحتياجات عمليات الاستصلاح أو استكمال مراحل ثم الاستزراع كذلك باحتياجات المرافق الأساسية والخدمات العامة .

● عدم قدرة القطاع العام على إدارة هذه الأراضي بكفاءة عالية ويرجع ذلك إلى عدم تطبيق الأسلوب العلمي في إدارة الشركات الزراعية وحدثة خبرتها في الإدارة المزرعية . مما كان له أكبر الأثر في عدم تحقيق هذه الشركات للأهداف الموضوعة لها والارتفاع بالأرباحية الاقتصادية لمشروعات الاستغلال الزراعي من خلال مشروعات يتكامل فيها الانتاج النباتي والحيواني مع التصنيع الزراعي .

● عدم قيام القطاع الخاص والجمعيات التعاونية بمسئوليتها في استصلاح الأراضي لدور القطاع الخاص في مجال استصلاح الأراضي في مصر كان ولا يزال محدودا جدا حيث لم يتعد ما كان يستصلحه بعض آلاف من الأفدنة وعلى الرغم من تخصيص مساحة كبيرة تبلغ ( ١٣٢ ) ألف فدان تم تخصيصها لنشاط الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي إلا أنه بالرغم من مضي سنوات طويلة على هذا التخصيص إلا أن عددا محدودا جدا من تلك الجمعيات ( ٣٣ ٪ ) هي التي بدأت فعلا نشاطا محدودا في عملية الاستصلاح وقد يعزى ذلك إلى التأخر في انشاء البنية الأساسية أو لعجز التمويل أو لنقص في الخبرة أو لعدم الجدية والرغبة في تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي أملا في المضاربة بها مستقبلا ( ٨ )

هذه هي مشاكل الاستصلاح والاستزراع في مصر نسردها بكل الصراحة والوضوح .. ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد أن الخطة الخمسية القادمة ( ٨٧ - ٩١ / ٩٢ ) تتضمن استصلاح مساحة حوالي ( ٥١١ ) ألف فدان وتقدر الاستثمارات المطلوبة لتنفيذها بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه باعتبار تحمل الدولة تكلفة مشروعات البنية الأساسية للجميع .. وقد اتجه الرأي إلى التصرف في هذه المساحة على النحو التالي ( ٣٦٠ ) ألف فدان بعد تمام استصلاحها وزراعتها زراعة استصلاحية للفئات الاجتماعية ( ٢٥١ ) ألف فدان بدون استصلاح داخلي للقطاع الخاص ..

أما بالنسبة للمياه المتاحة من جميع المصادر لأغراض الاستصلاح وحتى سنة ٢٠٠٠ فهي تكفي لمساحة ٢ مليون فدان تم اختيارها من بين جملة مساحة مصر البالغة حوالي ٢٣٨ مليون فدان أي بنسبة أقل من ١ ٪ ليتم إضافتها للأراضي المنزرعة حاليا وهي حوالي ٦ مليون فدان ( ٨ )

### ● متطلبات تنفيذ الخطة وزيادة معدلات الاستصلاح :

يتطلب تنفيذ خطة الدولة للاستصلاح والوصول بمعدلات الاستصلاح إلى ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا اتخاذ الإجراءات التالية ..

١ - إعطاء نشاط استصلاح الأراضي أسبقية أولى في توفير النقد الأجنبي حتى يمكن توفير محطات الرفع للمناطق المرتفعة ومحطات الصرف للمناطق المنخفضة شمال الدلتا والمواشير والمهمات اللازمة لحفر الآبار الجوفية في الوادي الجديد وطملمبات الأعماق اللازمة لها والطاقة الكهربائية اللازمة علاوة على توفير النقد الأجنبي اللازم للمحافظة على طاقة شركات استصلاح الأراضي وذلك عن طريق تمكينها من احلال وتجديد معداتها ووسائل النقل بها وتدير قطع الفيار اللازمة لها .

٢ - ضرورة الاتفاق على الاستخدام الأمثل للأراضي خاصة من حيث استغلالها نباتيا وميكيا مع دراسة هذا الموضوع تفصيلا بواسطة تخصصات فنية واقتصادية واجتماعية وعلى أن يكون القرار ملزما للجميع علما بأن أراضي شمال الدلتا أقل استهلاكاً للطاقة

لأنخفاض منسوبها كما وأنها أقل احتياجا للطرق والخدمات وغيرها لقربها من العمران - علاوة على أنها ستتيح استخدام مياه الصرف ( المخلوطة بمياه النيلية ) بدلا من اهدارها -

٢ - قيام وزارات وأجهزة الخدمات المختلفة بتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع الجديد في مناطق الاستصلاح - علما بأن الهيئة تقوم بتنفيذ مبانى هذه الخدمات والاسكان الادارى اللازم للعاملين فيها -

٣ - قيام وزارة الري بتدبير مياه الري اللازمة بالكميات الكافية وعلى المناسيب المقررة لساعات التشغيل اللازمة ومنع أى مخالفات قد تحدث لنظم الري المقررة - كذلك اصلاح أى أعطال قد تحدث بالمحطات واستبدال ما قد يتلف منها في الوقت المناسب -

**ومع كافة آمنياتنا بأن تحقق الخطة الخمسية الحالية أهدافها المنشودة في مجال استصلاح واستزراع الأراضي إلا أننا نقول :**

في النهاية بأن مصر قادرة على خوض هذه القضية الهامة لو وجد الإصرار والجدية في العمل والاعتماد على أهل الخبرة والمعرفة والبعد عن أهل الثقة وتجدر الإشارة إلى أن المصريين قد استزرعوا أكثر من ٣٦ ألف فدان في أول خطة خمسية ١٩٦٠ / ١٩٦١ - ١٩٦٥ / ٦٤ ويرجع ذلك في تقديرنا في المقام الأول إلى أن تحديد الأهداف في تلك الخطة كان مبنيا على أسس علمية سليمة ودراسة متعمقة قابلة للتنفيذ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن تشارك في خطط الاستزراع والاستصلاح كافة الجهات المعنية وأن يتم التنسيق بينها على الصورة المناسبة لتحقيق الأهداف القومية المأمولة في هذا المجال -



الفصل  
السابع

إنتاج اللحوم الحمراء



يخطيء من يمتد أن مشكلة اللحوم في مصر قد بدأت منذ منتصف الستينات ذلك أن هذه الأزمة في الواقع ترجع الى بداية الاحتلال العثماني لمصر عام ١٧١٥ عندما شح وجود اللحم وعلى سبيل عدم وجود المواشي لدرجة أن رطل اللحم الهزيل قد وصل إلى خمسة وعشرين ونصف - إن وجد والجاموس إلى اثني عشر ونصف وامتنع وجود اللحم الضاني بالأسواق كلية -

ولقد أرخ الجبرتي لهذه الفترة التاريخية بصورة تفصيلية مشيراً إلى أنه كلما وقع حماراً وحسان تراحم عليه البشر وأكلوه نيئاً ولو كان ثقتنا حتى صاروا يأكلون الأطفال والحمر من شدة البلاء وخراب البلاد في هذه الفترة المظلمة !!

ونظرة عميقة إلى النتائج المؤسفة التي ترتبت على أزمة اللحوم في بداية الاحتلال العثماني ومقارنتها بما نحن فيه نجد أننا مازلنا ننظر إلى مشاكل الثروة الحيوانية بمنظار سطحي ( يكشف بعض جوانب الأزمة ويففل بعض الجوانب الأخرى والتي لا تقل أهمية عن سابقتها فالمتتبع لأسرار مشكلة اللحوم في مصر يجد أوضاعاً مكمومة وجذوراً للأزمة لم تمتد إليها يد الإصلاح إلى الآن عموماً هذه الأسرار وهذه المشاكل محور حديثنا في هذا الباب -

## ● استراتيجية الوزارة

ولعله من المفيد قبل الحديث عن هذه المشاكل أن نستعرض الملامح الرئيسية لاستراتيجية الوزارة في مجال الانتاج الحيواني في الثمانينات وكذلك ما تم من جهود وإنجازات -

ترتكز سياسة الوزارة في هذا المجال على عدالة توزيع العلائق المركز وتعديل مستوياتها السعرية بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات اللازمة لذلك - كما تستهدف الوزارة تحسين كفاءة أداء المؤسسات والجمعيات التخصصية في مجال الحيوانات المزرعية

تفاصيل الاستراتيجية في نهاية الكتاب ( الملاحق )

## الإنجازات :

إن نصيب الفرد من اللحوم في مصر قد تراوح ما بين ( ٩.٦ ) إلى ( ١٠ ) كيلو جرامات في العام ( ٢٣ ) وهو نصيب منخفض جداً .. ونحن لا نطالب بأن يكون استهلاكنا من اللحوم مثل استهلاك الدول المتقدمة وإذا افترضنا رفع نصيب الفرد إلى ٢٠ كيلو فال المطلوب لـ ٥٥ مليون نسمة ١٥٠٠ مليون كيلو والحقيقة أن انتاجنا من اللحوم لا يزيد عن ٧ مليون كيلو جرام ( ٦٧ )

وأمام ذلك الانتاج المنخفض جدا وقلة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى يتم اللجوء إلى استيراد اللحوم من الخارج وهذه الطريقة السهلة والسريعة للزيادة أو التنمية الأفقية للثروة الحيوانية وإن كان لهذه الطريقة آثارها السلبية والسيئة إذا ما اعتمد عليها كلية حيث يؤدي ذلك إهمال حيوانات البلاد الأصلية والخلط غير المرغوب وغير المدروس في تراكيبها الوراثية علاوة على ما يتطلبه هذا الاتجاه من توفير « نقد أجنبي » وما يصاحب ذلك من مشاكل .

ولكن حدثت مفاجأة المفاجآت ونجح المشروع القومى للبتلو والذي تنفذه وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية في تغطية احتياجاتنا من اللحوم الحمراء حتى إبريل ١٩٩١ ففى إطار هذا المشروع تم التعاقد على شراء ( ١٧٠ ) ألف رأس حتى ذلك التاريخ .. وأنه من المتوقع طبقا لتقديرات وزارة الزراعة خلال الفترة من إبريل إلى مارس ١٩٩٢ أن يصل هذا الرقم إلى ( ٢٥٠ ) ألف رأس .. وهذه الأرقام تغطي احتياجاتنا بالكامل من اللحوم الحمراء وهى خطوة جديرة بالتشجيع والاهتمام والتقدير لكل الجهود المبذولة في هذا المجال .. وهذه الخطوة الناجحة قد وفرت ( ١٥٠ ) مليون دولار كانت موجهة إلى استيراد اللحوم من الخارج وقامت بتأمين الثروة الحيوانية في بلادنا من أخطار الأمراض الوافدة عن طريق الاستيراد وحفظت الحراسة الأمنية على صحة المستهلك المصرى من اللحوم المجمدة والمستوردة وإن كانت هذه « الحراسة » لفترة قصيرة فتمنى أن تطول أكثر وأكثر !

## ● المشاكل

● ومن الحقائق الخطيرة في هذه القضية أيضا .. أن نسبة العقم في ماشيتنا قد وصلت إلى ٤٠ ٪ ( ٦ ) ومازال اختلاف خبرائنا مستمرا حول أساس هذه المشكلة !! يقول البعض إنها ترجع أساسا إلى نقص الأعلاف الذى أثر على إنتاجية العيوان سواء في اللحم أو اللبن لقد وصل العجز في الأعلاف إلى ٥٦ مليون طن سنويا فالحيوان في مصر يجد ٩٦ ٪ من حاجته الغذائية في الشتاء وتنخفض هذه النسبة في الصيف إلى ٢٩ ٪ فقط وقال البعض الآخر أنها مشكلة رعاية بيطرية إذ ما يخصص للرعاية البيطرية على مستوى الجمهورية لا يزيد عن ٢ مليون جنيه ( ٦٧ ) في السنة إلى حد قريب ! أى أن علاج الحيوان الواحد ورعايته الصحية لا يزيد نصيبه في السنة عن ٢ ملجم يحدث هذا مع أن نسبة العقم وصلت إلى ٤٠ ٪ ولم تقل هذه النسبة منذ الخمسينات وإلى الآن .

قضية أخرى ينبغي الحديث عنها في هذا المجال وهى ارتفاع نسبة النفوق في العجول الصغيرة فمثلا إذا كان يوجد مليون عجل يموت ٢٠ ٪ منها أى أننا نخسر سنويا ( ٢٠٠ ) ألف عجل بل إن الخبراء يؤكدون بأن نسبة النفوق في العجول بالمزارع الحكومية قد وصلت إلى ٢٠ ٪ إن انخفاض الخصوبة بين الباشية قد تسبب في خسارة سنوية يقدرها الاحصائيون بـ ٧٠ مليون جنيه بالإضافة إلى الخسارة الناجمة عن نقص كميات اللبن عندما يحدث العقم أو النفوق .

ولا نستطيع أن نتحدث عن مشكلة اللحوم في مصر دون أن نشير إلى تلك المشكلة المزمنة أقصد الأعلاف تلك المشكلة التى تحتاج في المقام الأول والأخير إلى دورة زراعية



جديدة يكون لها فعل السحر في القضاء على هذه المشكلة بهدف الحد من نقص اللحوم الحمراء في مصر وعلى الجانب الآخر يجب أن نعمل على زيادة المصانع المنتجة للأعلاف من خلال إتاحة الفرصة كاملة أمام الشركات الأجنبية والمصرية لتساهم مساهمة إيجابية في توفير أعلاف الحيوانات خاصة بعد أن تم الاتجاه مؤخراً إلى رفع الإعفاءات الجمركية على الأعلاف كذلك ينبغي العمل على توفير المستوى الغذائي للأعلاف للحيوانات المنتجة في مصر وذلك من خلال التوصل إلى تقديم أعلاف للحيوان تحتوي على العناصر الغذائية بصورة متكاملة هذا إلى جانب ضرورة إعفاء الحيوان من الأعمال الحقلية وهذا يعتمد في تصوري على مدى إمكانية إدخال الميكنة الزراعية في مصر ولعله من المؤكد عملياً في هذا الصدد بأن عدم إرهاق الحيوان في تلك الأعمال المضنية سوف يؤدي بلا شك إلى قيام الحيوان بطاقة العمليات الانتاجية على أكمل وجه من ولادات منتظمة أو لإنتاج لحم أو لبن الخ .. هذا بالإضافة إلى أن اتجاه التوسع في الثروة الحيوانية يجب أن يكون من خلال الفلاح المصري الذي يملك أكثر من ٩٠ ٪ من الثروة الحيوانية في مصر ( ٣٣ ) ويجب أن تقوم الدولة في هذا الاتجاه بمساعدته ومده بأكثر من حيوان الناج " بقرة أو جاموسة " مع ضرورة توفير مقررات الأعلاف لهذه الحيوانات بصورة مناسبة

والحقيقة أن مشكلة الأعلاف هي العنصر المحدد للنهوض بالثروة الحيوانية والتوسع الأفقي والرأسي والقصور في الأعلاف في مصر واضح ومعروف وخاصة في الأعلاف الجافة المركزة والأعلاف لها نوعان أعلاف جافة وأعلاف خضراء والأولى منها الأعلاف المائلة مثل الألبان والحبوب بكل أنواعها المختلفة الخ أما الأعلاف الخضراء في مصر فمثلها البرسيم شتاء وهو أهم الأعلاف صفة عامة نظراً لوفره ولكونه على متوازن التركيب والأعلاف الخضراء الصيفية منها الدراوة والذنبية والذرة السكرية الخ .. والمساحة المنزرعة بالبرسيم الناتج خلال فصل الشتاء تغطي ٩٦ ٪ من احتياج الحيوانات المصرية في فصل الشتاء أما في فصل الصيف وتلك هي المشكلة أن معاصيل العلف تمد الحيوان بـ ٢٩ ٪ من احتياجاته كما سبق وشرحنها سلفاً ( ٣٣ ) .

هذا والحصول على الأعلاف الخضراء مثل البرسيم والدراوة والألبان أمر ميسور نوعاً للمربين والزراع وإن كانت أسعارها آخذة في الارتفاع السريع وتزيد بمقدار ٥٠ ٪ عاماً بعد آخر وحصول الزراع على الأعلاف الخضراء يتم عن طريق زراعتها في أراضيهم وتقذية حيواناتهم عليها أما الأعلاف الجافة المركز والمصنع منها بالذات فالحصول عليها أصبح الآن يمثل مشكلة إذ أن الدولة عن طريق شركات القطاع العام تحتكر تصنيعها ( كما يقوم بذلك التنمية والائتمان الزراعي بتوزيع الأعلاف على الزراع والمربين والكميات المصنفة لا تكفي لتغطية احتياجات الثروة الحيوانية صيفاً

ومن الأمور الطبيعية أن ينشأ سوق سوداء لتجارة الأعلاف المصنعة وأن ترتفع أسعارها إذ أن المتاح لنا منها أقل كثيراً من المطلوب أو الاحتياجات الفعلية للحيوانات والسؤال المطروح في هذه القضية من أين تأتي الأعلاف للسوق السوداء ؟ وما هي المصادر التي تغذيها بالأعلاف على الرغم من وجود قصور واضح في إنتاجها ؟

النواقع يؤكد أن تجارة السوق السوداء تأتي من مصدرين أساسيين هما المربي الوهمي أي الشخص الذي يدعى - على خلاف الحقيقة - إنه يربي ماشية في حين إنه لا يمتلك أو لا يكتنى أي عدد من رؤوس الماشية أو يكتنى عدد أقل من العدد المدرج قرين اسمه في

كشوف التأمين أما المصدر الثانى الذى يغذى السوق السوداء بالأعلاف فهو حائز ماشية الحصر العام .

وفي الحالة الأولى قد يلجأ الشخص إلى جمع حيوانات من الجيران يتم التأمين عليها حال حضور لجنة التأمين وبعد انتهاء عملية « التأمين » يقوم بردها لأصحابها ويحصل هو لمدة ٦ أشهر على الأقل على الأعلاف الخاصة بالماشية « الوهمية » ويكرر هذه العملية باستمرار ليقوم ببيع الكسب والعلف في السوق السوداء ويحصل على فرق السعر بدون أن يبذل أى جهد وقد يكون للمحائز عدد من الرؤوس التى تم التأمين عليها ضمن ما جمعه من الجيران والأصدقاء والأقارب فيكون بذلك حائز وهمى جزئى .

أما أصحاب ماشية الحصر العام فإنهم في معظم الأحيان يقومون ببيع مقررات مواشيهم لتجار السوق السوداء شهريا أو دفعة واحدة منذ بداية سريان فترة الحصر ليتسرب مقررات هذه الماشية إلى السوق السوداء ليعاد بيعها إلى المربين الحقيقيين بأسعار كبيرة ليقوم هؤلاء ببيع مواشيهم للذبح بعد التسمين بأسعار عالية يترقب عليها بالضرورة رفع أسعار اللحوم ومن هنا لابد من أسقاط التأمين بكامله عند قيام المربى ببيع بعض مواشيه دون أخطاء عنها ممثل هذا المربى يعتبر قدوة سيئة للغير وأيضاً يجب وضع عقوبة رادعة في حالات التأمين الوهمى أو التصرف في الماشية بالبيع دون أخطار واعتبار الأعلاف أمانة طرف المربى الوهمى مع منع التأمين عمرة أخرى لأى مربى يساء استخدام الأعلاف كليا أو جزئيا . ( ٦ )

وما يزال حالياً وحتى كتابة هذه المطور اختلال أراء المتخصصين حول قضية دعم اللحوم بعضهم ( ٢٢ ) يرى أن قضية اللحوم في مصر لن تحلها تسعيرة جبرية لأن القضية أساساً عرض وطلب وأنه يجب ألا نلجأ في هذه القضية إلى الاستيراد والبعض الآخر .. يطالب ( ٦ ) برفع الدعم تماما من جانب الدولة على اللحوم المستوردة وتوفير هذا الدعم لشراء الأعلاف اللازمة لتربية الحيوان في مصر بعد أن أحجم كثير من المربين عن تربية وتسمين المجهول لذبحها خاصة بعد أن أصبح الحيوان يشارك الإنسان جزء كبير من غذائه عند استخدام بعض المربين الحبوب - القمح والدقيق لتغذية الحيوان .. وعلى الجانب الآخر شا رأى يهاجم بشدة قضية الدعم للحوم بشدة فيقول إننا في مصر شعب ذو دخل قليل واستهلاكنا من اللحوم قليل أيضا إذا قورنت باندول المتقدمة لماذا سيحدث لو تم الدعم عن هذه السلعة الهامة ؟ وإذا كان في ظل الدعم يصل متوسط نصيب الفرد في السنة ١٠ كيلو من اللحوم فكيف يصل نصيبه إذا رفعنا الدعم .

وللقضية جانب آخر يكمن في ضعف السلالات المصرية فالحيوانات المصرية بصفة عامة ليس لها سلالات متميزة أو طراز يمكن أن يطلق عليها سلالة كذا وسلالة كذا وإن كان يطلق على بعضها تسميات منسوبة أصلا إلى أماكن تواجدها كالأنعام والبرقي والأويسى والرحمانى والبقر الديماطى والدجاج البلدى والفيومى .. الخ .. وهذه الخاصية للأسف قد أضفت على الماشية المصرية ذات التراكيب الوراثية المتباينة وغير المحدودة .. عدم التعديد أو التمييز هذا - علاوة على أن الحيوانات والدواجن المحلية بصفة عامة قليلة في الانتاج سواء بالنسبة للحجم أو اللبن أو البيض .. ويرجع الأممباب الرئيسية لهذا « العيب

الكبير» في الحيوانات المصرية إلى عدم الاهتمام أصلا بالثروة الحيوانية من قبل مركز البحوث الزراعية فلم يتم إلى الآن التوصل إلى تكوين سلالات مصرية متميزة ذات صفات محدودة وانتاجية متخصصة في اللحوم واللبن والبيض مثل ما نراه في الماشية والدواجن الأجنبية .. فهناك سلالات وحيدة الغرض وأخرى ثنائية الغرض .. الخ وكان بوسعنا منذ زمن طويل أن نحقق هذا الهدف إلا أننا لم نبدأ بعد ولم نحدد الهدف ونوحد الجهد لنحققه ولا شك أن تحسن السلالات في الماشية والأغنام والدواجن وانتاج سلالات مصر لكفيل بزيادة الانتاج

أما الطريق العلمي لتكوين السلالات المتميزة وتحسين السلالات المحلية فهو طريق معروف للجميع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي وهو يحتاج فقط إلى الوقت وينحصر في اتجاهات علمية رئيسية نحضرها فيما يلي ...

١ - الانتخاب المستمر : ويتم ذلك عن طريق انتخاب وانتقاء الحيوانات المتميزة بالانتاج الوفير من الحيوانات المصرية جيلا بعد آخر وتسجيل بياناتها واستبعاد الحيوانات رديئة الانتاج باستمرار حتى نحصل على قطعان عالية الانتاج في النهاية .

٢ - التهجين .. ويتم ذلك عن طريق تغيير التركيب الوراثي للحيوانات المصرية عن طريق تهجينها مع الحيوانات الأجنبية التي تتميز بجودة الانتاج كما ونوعا . وطرق التربية سألغة الذكر : يمكن استخدامها بالنسبة لحيوانات اللحم أو اللبن وكذا بالنسبة للدواجن .

ولا يفوتنا في هذا الصدد إلى أن نشير إلى أهمية التلقيح الصناعي في الاخضاب للطلاق الممتازة واستعمال السائل المجمد للحيوانات الأجنبية عالية الانتاج حيث أن هذا سيفيد كثيرا الماشية المصرية ويرفع من كفاءتها الانتاجية

نقطة أخيرة نسوقها في حديثنا عن مشكلة اللحوم الحمراء في مصر وهي جمعيات الثروة الحيوانية والتي تم انشاؤها في الفترة الأخيرة على النحو التالي جمعية عامة للنهوض بالثروة الحيوانية يتبعها جمعيات فرعية على مستوى بعض القرى بالمراكز الادارية ببعض محافظات الجمهورية وهذه الجمعيات لو أحسن استخدامها وصلت نوايا القائمين عليها وبعدها عن المنافع والمصالح الشخصية .. لكان لهذه الجمعيات دورا كبيرا متعاضدا في امكانية النهوض بالثروة الحيوانية عن طريق التوسع الرأسى في مجالاتها الانتاجية المتعددة وذلك إذا ما قام أعضاء تلك الجمعيات بتربية الأعداد التي يحصلون على قروض من أجلها ! خاصة وأنه يمكن لهؤلاء الأعضاء الحصول من جمعياتهم على الاعلاف الجافة المركزة والأدوية والأدوات البيطرية .. إن هي نشطت وقامت باستيرادها وفي ذلك حماية وتنمية للثروة الحيوانية وزيادة للمنتج منها

ولكن الملاحظ للأسف إن معظم أعضاء هذه الجمعيات يفضلون الكسب والربح غير المشروع البعيد كل البعد عن الفاية والهدف من انشاء تلك الجمعيات وذلك عن طريق التأمين الوهمى على ماشية غير موجودة لديهم كليا أو جزئيا (٦) بقصد الحصول على الأعلاف لبيعها بأسعار مرتفعة في السوق السوداء .. وهذه ظاهرة ينبغي التصدي لها إذا أن الكسب والأعلاف تتسرب عن طريق هؤلاء إلى السوق السوداء ويعرم منها المربي الفعلى هذا علاوة على أن هذه الجمعيات مازالت قاصرة فقط على مربى الماشية أما مربى الدواجن والأغنام فليس لهم جمعيات خاصة بهم أو مشتركين مع آخرين لذلك فمن الضروري ب

انشاء جمعيات تعاونية لمربي الدواجن ومربي الأغنام والماعز فهذه الثروات لا تقل أهمية في مقدارها ونوعها وانتاجها عن الماشية التي تمثلها الأبقار والجاموس وعموما ينبغي تشجيع الجمعيات التعاونية للمربين بأسلوب عملي ومجز وعلى أسس علمية هادفة تحقق التربية السليمة للحيوان في مصر .

ومن الظواهر الخطيرة التي يترتب عليها تدهور ثروتنا الحيوانية اللجوء باستمرار إلى ذبح إناث الحيوانات الولادة كبيرة السن منها وصغيرة فسكين الجزار المصري لا تفرق بين هذا وذلك .. والاناث كما هو معروف هي الأمهات المنتجة للولادات .. وذبحها بمعنى القضاء عليها أو إعدامها .. وبالتالي ينعمد المصدر الوحيد لمدايا بالولادات وهي أمهات المستقبل أو هي بتشبيه أعم عبارة عن معامل التفريخ التي تفرخ لنا الحيوانات بأنواعها المختلفة .. والاناث المنتجة أي الولادة من الأبقار والجاموس يذبح منها سنويا ما يصل إلى ٣٥٠ ألف رأس .. وهذا العدد يمكن أن يعطينا سنويا حوالى ٣٠٠ ألف ولدة .. وهذه الولادات تمارس نفس دور أمهات إذ منها الاناث التي تلد بعد عمر معين .. كما أنها سوف تدر اللبن أيضا ومنها الذكور التي تقتنى وتربى وتسمن لانتاج اللحم ( ٦ )

ومن الظواهر غير المرغوبة فيها أيضا في مجال الثروة الحيوانية .. ظاهرة التفويت في الماشية المصرية .. وبالأذات الجاموس المصري .. وهذه الظاهرة تمنى أن تقوم الجاموسة بالولادة ثم يعقب هذه الولادة عدة سنوات بدون ولادة حتى تلد الجاموسة مرة ثانية وهكذا والتفويت ظاهرة يترتب عليها قلة في انتاج الولادات حيث تلد أنثى الجاموس بالأذات مرة كل عدة سنوات بدلا من الولادة السنوية أو مرتين كل ٣ سنوات .

وانخفاض معدل الولادة بالصورة سافرة الذكر يترتب عليها بالقطع نقص في اعداد الماشية وهذه يترتب عليها قلة في انتاجنا من اللحم واللبن وقلة في عدد أمهات المستقبل وبذلك يكون الاحلال في الحيوانات والزيادة في اعدادها محدود وتلك خسارة يتعين تلافيها ومركز البحوث والجامعات يجب عليها أن تركز جهود علمائها والباحثين فيها إلى ضرورة البحث عن أسباب انتشار ظاهرة التفويت في الحيوانات المصرية وبالأذات الجاموس ومتى أمكن الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة أمكن بالتالى تقرير العلاج المناسب لها .

٠ ( ٦ )

### حلول مقترحة :

- وفي النهاية نجمل مجموعة من التوصيات والمقترحات للنهوض بانتاجنا من اللحوم الحمراء والألبان فيما يلي ..
- رفع الكفاءة التناسلية للسالات المحلية من الأبقار والجاموس عن طريق مشروع قومى يعالج حالات العقم والعمل على خصوبة الحيوانات المصرية .
- تقييم مراكز التلقيح الصناعى على مستوى القرية والعمل على تهجين سلالات الأبقار المحلية بالأجنبية لتحسين سلالتها على الصورة المنشودة .
- التوسع في ادخال الميكنة الزراعية للمعاملات المزرعية للمحد من استخدام الماشية في العمل المزرعى فيتجه مجهودها إلى انتاج اللحوم والألبان
- ضرورة تنفيذ قانون منع ذبح الاناث المنتجة وقصره على الأبقار غير المنتجة أو كبيرة السن وتحريم ذبح العجول الصغيرة حتى يصل وزن الواحد على ٤٠٠ كيلو جرام مع استخدام بدائل الألبان في تغذية العجول والعجلات الرضيعة

● التوسع في تربية الأغنام حيث إنها تسهم بشكل فعال في انتاج اللحوم والألبان والصوف .

● تشجيع قيام الجمعيات التعاونية لصغار المربين حتى يمكن رفع مستوى الانتاج والدخل وتحقيق الكفاءة التسويقية بإنشاء جمعيات تعاونية متخصصة لتسويق المنتجات الحيوانية لضمان وصولها للمستهلك بأسعار مناسبة مستقرة .

● إعادة النظر في أسلوب الدعم بإجراء الدراسات الاقتصادية للوقوف على جدوى تحويل هذا الدعم لأسعار المستلزمات الانتاجية مما يؤدي إلى خفض التكاليف الانتاجية وزيادة العرض من البنتجات الحيوانية .

● زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع انتاج اللحوم وبدايتها .

● تنظيم قطاع تسويق اللحوم بالاكثار من المجازر الآلية والثلاجات ومنافذ التوزيع وجعل وحدة العبوة في متناول الأسرة الصغيرة والأسرة ذات الموارد المحدودة .

● نظرا لأن المخلفات الحيوانية لا تجد الاستخدام الأمثل لتصنيعها واستخراج النواتج منها مما يؤدي إلى انخفاض الانتاجية الحيوانية .. فإننى أوصى وضع نظام لجمعها وتسميرها وتصنيعها والاستفادة منها

● ضرورة توجيه نسبة كبيرة من قروض الأمن الغذائى لاتاحة مشروعات انتاج الدواجن والبيض الكبيرة وذلك عن طريق توفير المستلزمات الانتاجية لمثل هذه الصناعة كالمفرخات والمجازر الآلية والثلاجات والأعلاف المناسبة والبيض المنتخب .

● الاهتمام بالمربي الصغير عن طريق توفير البيض المنتخب له في المفرخ البلدية بالإضافة إلى توفير الأعلاف أيضا الاهتمام بمختلف مصادر البروتين الحيوانى كالأوز والبط والحماد والطيور المائية بالإضافة إلى الدجاج وتشجيع انتاجها في القرى المصرية ( ٦ ) -

● الاهتمام بقيام مشروعات تربية الأرانب لصغار المربين في وحدات اقتصادية نظرا لسرعة نموها وكثرة انتاجها وجودة لحومها بالإضافة إلى امكانية الاستفادة منها كمصدر لتجارة الفراء .

● رفع كفاءة انتاج اللقاحات والأمصال البيطرية المحلية بتدعيم المعامل البيطرية ووسائل انتاج اللقاحات وطرق التشخيص الحديثة .

● تطوير وتدعيم المحاجر البيطرية بالأجهزة والمعامل الفنية بما يتناسب مع الأعباء الملقة على عاتقها لمنع دخول الأمراض مع الحيوانات المستوردة ( ٦ )

● انشاء المجازر الحديثة والانتفاع بالمخلفات الحيوانية .

● تعميم الوحدات البيطرية وتدعيمها بجميع احتياجاتها من الأجهزة والأدوية والمالة الفنية المدربة حتى تصل إلى مستوى كل قرية .

● مقاومة الطفيليات في الحيوانات عن طريق برنامج قومى للقضاء عليها بالتعاون بين وزارات الصحة والرى والزراعة .

● العمل من أجل السيطرة على الأمراض المشتركة التى تنتقل من الحيوان إلى الانسان وذلك بضرورة التعاون بين وزارة الصحة وأجهزة الطب البيطرى .

● توحيد ودعم الرقابة الصحية على اللحوم والمنتجات الحيوانية المحلية ( ٦ ) .



الفصل  
الثامن

# الإنتاج السمكي





أصبحت مصر منذ أوائل الستينات مستوردة للأسماك بعد أن كانت مصدرة لها .. ورغمما عن الزيادة المتزايدة في الكميات المستوردة من سنة إلى أخرى .. فإن متوسط نصيب الفرد من الأسماك في تدهور مستمر إذ أن متوسط استهلاك الفرد من الأسماك قد تدهور تدهورا كبيرا خلال الفترة من ٦٢ إلى ١٩٧٧ ففى حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الأسماك أقصاه عام ٦٢ - ١٩٦٢ حين كان ٥ كيلو جرام سنويا فإنه انخفض إلى أدناه عام ٦٩ - ١٩٧٠ حيث بلغ حوالى ٢,٥ كيلو جرام للفرد ( ٢٨ ) وبلغ هذا المتوسط حاليا حوالى ٤ كيلو جرام على الرغم من التزايد السكانى المستمر ( ٩ )

### ● الاستراتيجية :

وللقضية جانب مشرق نوضحه في الجهود المبذولة في هذا المجال في اطار استراتيجية وزارة الزراعة لتنمية الثروة السمكية ،التي تهدف إلى حماية البحيرات وتغذية المصادر المالية بالزريعة وزراعة السمك في حقول الأرز وتوفير معدات الصيد وتوفير الكوادر الفنية وتدعيم الارشاد الأسكى واستكمال وانشاء المزارع السمكية والتوسع في انتاج الزريعة .

### تفاصيل استراتيجية في نهاية الكتاب الملاحق

### ● الانجازات :

وفى هذه السطور نلقى بعض الأضواء على الانجازات التى تمت فى هذا المجال خاصة وأن البروتين السمكى بروتين جيد لا يقل عن اللحم والبيض ولايد من زيادة الانتاج السمكى والتي تشير الدلائل إلى أنه قد وصل إلى أكثر من ( ٢٤٠ ) ألف طن حاليا .

### ● أولا .. الانجازات الخاصة بالمزارع السمكية :

- مزرعة الرسة السمكية : يعمل بها نحو ( ٦٠٠ ) فدان وتعمل بكامل طاقتها وقدرها ألف فدان .
- مزرعة الزاوية السمكية : أمكن توفير المياه وتم تغذيتها بالأسبعيات وبدأ الصيد منذ ٩ سنوات .
- مزرعة برسيق السمكية تبلغ مساحتها ٢٠٠ فدان تم عمل المزرعة بكامل امكانياتها وغذيت بالأسبعيات .. هناك ايضا مزرعة المنزلة .

### ثانيا في مجال المفرخات :

- تم الانتهاء من مفرخ ضغط خالد وتم تشغيله منذ عام ١٩٨٤ وأنتج في التجربة الأولى نحو ٥ مليون زريعة ويبلغ عدد الأسبعيات والزريعة المتوفرة حاليا بهذا المفرخ وحده نحو ٥ مليون زريعة .
- تم الانتهاء من مفرخ العباسة ومفرخ فوه اللذان يقدر انتاجهما بنحو ٢٠ مليون زريعة .

## ثالثا في مجال البحيرات :

جهود كثيرة تبذل في هذا المجال لزيادة انتاجنا السمكى في كل من بحيرة ادكو والبرلس والمنزلة والبروديل ومريوط وقارون ووادي الريان .. كما تم اجراء التطهير اللازمة والدورية لبوغاز البرلس وقناة برميال وقناة برج مفلز .

وعلى صعيد آخر بدأت وزارة الزراعة في حملة قومية لتغذية بعض المصارف بأسماك المبروك بأنواع المختلفة بمحافظات سوهاج والفيوم والشرقية كما تعمل الوزارة على زيادة المخزون من زريعة وأصبغيات البلطى لتغذية نهر النيل بها وكذلك تغذية بحيرة السد العالي بأسماء المبروك العادى والفضى .

كما قامت الوزارة بحملة قومية لزراعة الأسماك في حقول الأرز حيث تمت تجربة مساحة ٥٤ ألف فدان وأنتج الفدان الواحد نحو ٦٠ كيلو جرام في المتوسط تتراوح قيمتها بين ٨٠ إلى ١٠٠ جنيهها بالإضافة إلى تحسين محصول الأرز .

أيضاً قامت الوزارة بتشكيل مجموعة عمل لرعاية الصيادين ودراسة الاستفادة من برنامج الغذاء العالمى في الحصول على جزء منه لصالح الصيادين على أحد البحيرات الشمالية كما تم نقل ادارة مشروع مريوط إلى العامرية توفير للنفقات الادارية وضمانا لتوافر الاشراف الفعلى في مواقع التنفيذ .

## ● المشاكل :

هذا ويرجع انخفاض وتدهور متوسط نصيب الفرد من الأسماك في مصر والتناقص المستمر للمصادر السمكية المصرية إلى عدة عوامل من أهمها ...

● أولاً : زيادة الطلب المصرى على الأسماك بسبب الزيادة السريعة للسكان .  
● ثانياً : تقلب اجمالى الناتج المصرى من الأسماك خلال تلك الفترات وأن هذا التقلب لم يظهر اتجاه محدد سواء بالزيادة أو بالنقصان أو الشبات رغما عن دخول مصادر جديدة لانتاج الأسماك إذ بدأ في عام ١٩٦٨ انتاج الأسماك من كل من بحيرة ناصر ومشروع الصيد المصرى للأسماك من أعلى البحار .

● ثالثاً : تدهور انتاج المصايد الرئيسية المصرية لانتاج الأسماك وهى المصايد البحرية ومصايد البحيرات الشمالية إذ تعرضت هذه المصايد إلى ظروف غير عادية أدى إلى تدهور ناتجها السنوى ومن أهم هذه الظروف :

● تأثير بناء السد العالى وتناقص مياه الفيضان التى كانت تصب سنوياً في البحر الأبيض منذ عام ١٩٦٤ .

● تأثير سياسة التوسع الأفقى للأراضى الزراعية في مساحة البحيرات الشمالية والتى أدت تناقص مساحة المسطح المائى بهذه البحيرات .

● تلوث المصيد المصرية البحرية والبحيرية بالمخلفات الكيماوية والمبيدات .

● عدم اتزان السياسة السمكية سواء للأسماك الطازجة أو الأسماك المجمدة .

● قصور اكمال تنفيذ قوانين الصيد .

● قصور " التعاون السمكى " وهو يمثل ركيزة أساسية في انتاج الأسماك في مصر ( ينتج حوالى ٩٥ ٪ من انتاجنا السمكى ) عن أداء دوره المنشود بسبب العديد من المشاكل التى تعترضه وفي مقدمتها ما يلى ---

- انتشار الأمية بين الصيادين حيث لازالت مهنة الصيد تتوارث من الآباء الى الأبناء مع التواجد المستمر في المياه مما لا يعطى الفرصة لنيل قسط من التعليم مما ينتج عنه انتشار الجهل والامية بين أعضاء التعاونيات ومجالس ادارتها جعلت الأغلبية منهم غير قادرين على ادارة الجمعيات والنهوض بها -

- نقص العمالة مع عدم تطوير حرف الصيد وعدم الاثام بالمستحدث منها ويمكن التغلب على هذه المشكلة بنشر مراكز التدريب للصيادين والتعاونيين يساهم فيها معهد علوم البحار والمصايد لخبيرته الواسعة في مجال تطوير الحرف والاتحاد النوعي وخبراء التعاون في مجال التدريب التعاوني -

- ضعف رأس مال صندوق الدعم وقصر اقراضه - على الجمعيات التعاونية للصيادين وقلة الموارد المالية لدى الصيادين الأمر الذي لم يمكنهم من شراء معدات الصيد الحديثة -

● عدم توفر معدات الصيد الحديثة لدينا حيث إن جميع معدات الصيد تقريباً من شباك ومراكب والمستخدمه حالياً غير متطورة كما أن الصيد يتم حالياً بطرق بدائية يترتب عليها أضراراً بليغة بالشروة السمكية والأضرار التي تنشأ بسبب استخدام معدات الصيد غير المتطورة ووسائل الصيد البدائية تنشأ أصلاً عن طريق عدم التمييز بين الأسماك ذات الأحجام الكبيرة والأخرى ذات الأحجام الصغيرة وهو الأمر الذي يترتب عليه صيد الأسماك الصغيرة زريعة اليوم وأمهات المستقبل « ونظراً لصغر حجمها وقلة أوزانها فإنها تلقى على الشواطئ فتسوت وهذه خسارة كبيرة يترتب عليها « قلة المنتج من الأسماك والقضاء على الزريعة -

● تلوث المجارى المائية -- وهو أمر له خطورته على الأسماك من حيث مقدار المنتج منها ونوعه وهذا يتم تلوث الممرات المائية في مصر عن طريقين هما ...  
- المخلفات الصناعية وهي ظاهرة خطيرة تهدد بعض البحيرات في الوقت الحاضر مثل بحيرة مريوط .. إذ أن عوادم المصانع من زيوت وشحومات .. الخ .. يتم القائها عن طريق ممرات مائية في تلك البحيرة .. الأمر الذي يترتب عليه تلوث مياه البحيرة .. وأصبحت مهدداً غير صالح لنمو وتكاثر الأسماك لذلك فإنه من الضروري أن تتصدى وزارة الزراعة المصرية لهذه الظاهرة بالتعاون مع المحافظين وذلك من خلال إلزام الشركات الصناعية « بالبحث » عن أماكن بعيداً عن البحيرات والمصارف والترع لتصريف عوادم مصانعها !

- علاج الحاصلات الزراعية المصابة بالمبيدات أمر خطير أيضاً إذ أنه يهدد أمر الشروة السمكية بالفناء والدمار حيث يصل رذاذ المبيدات المتطاير من بشاير الطائرات حالة عبورها للمجارى المائية أو أيضاً يمكن أن يحدث ذلك من خلال رش الحقول المجاورة للمجارى المائية أو التي تتخللها تلك المجارى أو نتيجة إلقاء القاذوس من المبيدات في تلك المجارى .. ونتيجة لذلك تسوت الأسماك ويقضى عليها كلية حيث أن المبيدات تقضى على الأسماك كبيرها وصغيرها فهي لا تميز بين هذا وذلك .. لذلك ينبغي أن تقوم وزارة الزراعة بوضع علامات مميزة للطياريين على الترع والمصارف الرئيسية والفرعية وتنبيه عليهم بضرورة قفل البشاير حال عبورهم تلك الممرات ومن جانب آخر مؤلم .. يقوم بعض الصيادين حالياً بوش المبيدات لصيد الأسماك بطريقة سهلة وسريعة وغير مكلفة وهذه سيلة « غير مشروعة » من وسائل صيد الأسماك يترتب عليها ليس فقط الأضرار بشروتنا

القومية من الأسماك بل يمتد الضرر أيضا إلى صحة الإنسان عن طريق تناوله أسماك مسمومة تنقل إليه المبيدات الموجودة بها .. ومن هنا نطالب بشدة بزيادة مقدار عقوبة تجريم عملية صيد الأسماك بالمبيدات للضرب على أيدي معدومة الضمائر من الصيادين ... • وجود عددا من القيود الخارجية مثل القيود الأمنية للقوات المسلحة في منطقة شمال غرب البحر المتوسط واشتراط عدم اقتراب الصيادين من الشواطئ في هذه المناطق رغم أن معظم الأسماك توجد قرب الشواطئ ..

## ● امكانيات هائلة :

والغريب أن نستورد أسماك من الخارج وأن يكون لدينا مشاكل تعوق تنمية ثروتنا السمكية ونحن نملك امكانيات هائلة في هذا الصدد يمكن أن نحصرها فيما يلي .. البحيرات الداخلية .. المنزلة ( ١٩٠ ) ألف فدان - البرلس ( ١٣٠ ) ألف فدان - ادكو ( ١٦ ) ألف فدان - مريوط ( ١٥ ) ألف فدان - ملاحه بور فؤاد ( ١٥ ) ألف فدان - البردويل ( ١٦٠ ) ألف فدان - وادي الزيان ( ٥٠ ) ألف فدان - قارون ( ٥٥ ) ألف فدان - السد العالي مليون ( ٢٠٠ ) ألف فدان .. ويلاحظ أن بحيرة المنزلة كانت مساحتها تقدر بنحو ( ٧٠٠ ) ألف فدان. وتعرضت لعمليات تجفيف واستقطاع .. يضاف إليها مناطق الصيد الإقليمية بالبحار وحسب الاتفاقية الدولية الأخيرة التي مدت عمق البحار إلى ٢٠٠ ميل أي ٣٠٠٠ كيلو متر وطول سواحل البحر الأبيض المصرية وهي تقدر بنحو ١٠٠٠٠٠٠ ميل أي حوالي ٢٠٠ ألف كيلو متر فيها السمك والمساء بالرصيف القارى فهم كالاتى :

### ● مناطق الرصيف القارى بالبحر الأبيض ٧ مليون فدان .

- مناطق الرصيف القارى بالبحر الأحمر وهي تنقسم لمنطقتين .. منطقة خليج السويس ( ٢٦٠ ) ألف فدان وباقي البحر الأحمر والمستغل فيه للثروة السمكية حوالي ٤ مليون فدان وكلها مناطق لا يزيد عمقها عن نهر النيل والترع الرئيسية والمصارف الرئيسية وتقدر بنحو ١٦٨ ألف فدان .. أى أن جملة هذه المساحات الممكن الاستفادة منها حوالي ١٣ مليون فدان وهي ما تعادل المساحة المحصولية لمصر ( للأرض الزراعية ) وذلك بفرض وجود ٦ مليون فدان تزرع مرتين في السنة .. أى أن ٥٠ ٪ من مساحة مصر ممكن أن تستغل في زيادة الخير لأبنائها .

كان هذا هو الحديث عن امكانياتنا السمكية بصورة موجزة .. أما إذا أردنا التحدث عنها بصورة تفصيلية فنشير إلى امكانيات كل قطاع على حده وهي النحو التالي ..

● القطاع السمكى البحرى وهو من المصادر الرئيسية لإنتاج الأسماك فى مصر .. إذ يبلغ رقعة مصادره قرابة ٤.٢ مليون فدان وتبلغ العمالة السمكية به قرابة ٢٠ ألف نسمة .

● القطاع السمكى البحرى : وهو الركيزة الأساسية لإنتاج الأسماك فى مصر .. إذ تبلغ رقعة مصادير البحيرات مجتمعة قرابة ٣ مليون فدان ويبلغ عدد صيادي البحيرات ( ١٤٠ ) ألف صياد .. وتنقسم البحيرات

● القطاع السمكى البحرى : وهو الركيزة الأساسية لإنتاج الأسماك فى مصر إذ تبلغ رقعة مصادير البحيرات مجتمعة قرابة ٣ مليون فدان ويبلغ عدد صيادي البحيرات ( ١٤٠ ) ألف صياد .. وتنقسم البحيرات إلى ثلاثة مجاميع رئيسية .. أولها البحيرات الشمالية

البحالية وهي المنزلة والبرلس وادكو ومريوط وثانها البحيرات الداخلية وهي بحيرات قارون وناصر ووادي الريان وثالثها المنخفضات الساحلية وهي البردويل وملاحة بور فؤاد ومنخفض القطارة ولاجون مطروح إلا أن بحيرة الريان ومنخفضات القطارة ولاجون مطروح لم تستغل حتى الآن في الانتاج السمكي الاستغلال الأمثل .

● البحيرات الشمالية .. تمش أهم البحيرات المصرية ورغمنا عن ذلك فإن الناتج السمكي لها قد تعرض لتدهور شديد ابتداء من عام ١٩٦٧ واستمر عند هذا المستوى حتى الآن ( ٣٧ ) .

● البحيرات الداخلية .. هي ناصر وقارون ووادي الريان ورغمنا عن حداثة تكوين هذه البحيرات باستثناء بحيرة قارون إلا أن أهميتها تتزايد سنة بعد أخرى إذ تبلغ رقعته ١,٣ مليون فدان ويعمل بها حوالي ١٠ آلاف سياد .

● بحيرة ناصر تعتبر من البحيرات الصناعية المصرية التي تكونت نتيجة إقامة المد العالي منذ فيضان ١٩٦٤ وتقع "بحيرة" جنوب أسوان بحوالي ٧ كيلو متر ويبلغ طولها ٥٠ كيلو متر ومتوسط عرضها ١٠ كيلو متر ويصل عمقها إلى أكثر من ١١٠ مترا وتبلغ مساحتها المائية حوالي ١,٣ مليون فدان .

● بحيرة قارون .. تبلغ مساحتها ( ٥٥ ) ألف فدان

● المنخفضات الساحلية هي بحيرة البردويل وملاحة بور فؤاد ومنخفض القطارة ولاجون مطروح وتعتبر المنخفضات الساحلية فيما عدا ملاحة بور فؤاد هي التوسع الأفقي لمسايد الأسماك المصرية والتي يمكن باضافتها إلى المصادر الرئيسية لانتاج الأسماك حل جزء من مشكلة الأمن الغذائي

● بحيرة البردويل ... عادت مع مبادرة السلام تلك البحيرة التي تبلغ مساحتها ( ١٥٠ ) ألف فدان وتتم بارتفاع خصوبتها السمكية بدليل قيام اسرائيل بتحقيق معدلات انتاجية عالية منها إذ كانت تعتمد عليها اعتمادا رئيسيا في الاستهلاك والتصدير لهذا فإنه من الأجدر حفاظا على سمعتها على المستوى العالمي الحفاظ على انتاجيتها بل وتطويرها أيضا بالتابع سياسات انتاجية وتسويقية مدروسة ومتطورة بدلا من الاستغلال العشوائي الذي يتم حاليا .

● المزارع السمكية .. بدأت وزارة الزراعة بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمحافظات بإنشاء ٧ مزارع سمكية على مساحة ٨ آلاف فدان هي مزارع الزاوية والغاشة وبرسيق والمنزلة والباسي والديبة .. وتقع هذه المزارع في أربع محافظات هي كفر الشيخ وبور سعيد والدقهلية ودمياط .. ولا شك أن نجاح مشروعات المزارع السمكية يتوقف أساسا على مقدار ونوع المستلزمات الانتاجية للمزارع السمكية والتي من أهمها زريعة الأسماك والأسمدة الكيماوية والبيروجنية والفوسفورية والبيوتاسية والأغذية الاضافية وأخيرا العمالة المدربة بالاضافة إلى الري والصرف ( ٣٧ )

● التسويق السمكي .. يتكون البنيان التسويقي للأسماك في مصر من :

- ١ - الشركة المصرية لتسويق الأسماك وفروعها ومعارضها للبيع بالتجزئة .
- ٢ - شركات المجمعات الاستهلاكية النيل - الأهرام - الاسكندرية .
- ٣ - الجمعيات التعاونية بالمحافظات .

#### ٤ - القطاع الخاص ويشمل تجار جملة وتجار تجزئة .

ويمكن القول في هذا المجال أن القطاع العام التسويقي الذي يتمثل أساسا في تسويق الأسماك المجمدة التي تستوردها الدولة عن طريق الاتفاقيات التي تقمده مع الدول أو مشترياتها عن طريق المناقصات بالعملة الحرة .

● التعاون السمكي : يرجع بداية التعاون السمكي في مصر إلى ١٩٥٤ حيث أنشأت أول جمعية تعاونية لصايدى الأسماك بأدكو ثم توالى انشاء التعاونيات السمكية حتى بلغت حاليا ٧٠ جمعية تعاونية تضم في عضويتها حوالى ٣٧ ألف عضو ورأسالها ألاف من الجنيهات .

● العمالة السمكية .. إن المتبع للعمالة السمكية في مصر يتبين له بوضوح مدى ندرة هذا الناصر وخاصة في السنوات الأخيرة التي تشكل حاليا أحد العوائق التي تقف في سبيل أحداث التنمية السمكية الريمة ...

وهناك ظاهرة نرصدها وهي هجرة الصيادين إلى الدول العربية والأوربية سعيا وراء الدخول المرفقة التي تنتظرهم على سفن النقل أو سفن الصيد لذا لنا يجدر أن ينال الصياد المصري الذي يتصف بالجهد والقدرة على العمل والذكاء الفطري اهتمام ورعاية الدولة باعتباره عنصرا نادرا من عناصر الانتاج السمكي عن طريق الاهتمام بالتعاون السمكي والنقابة العامة لصيادى السمك أى المنظمات التي تعمل على رعاية هذه القوى العاملة النادرة ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي .

والتعاون السمكي يضم قرابة ٣٧ ألف صياد من العمالة السمكية التي تمتلك أدوات ومعدات الصيد بينما النقابة العامة لصيادى السمك والزراعة والرى والثروة المائية تضم القاعدة العريضة من هذه العمالة النادرة أى الصيادين الاجراء تلك القاعدة التي يبلغ عددها ( ١١٠ ) ألف صياد ( ٣٧ ) .

#### ● الحل :

#### ● برنامج قومى للنهوض بالثروة السمكية :

وحتى تكون الجهود أكثر اشراقا .. نقترح أن تتبنى وزارة الزراعة هذه المقترحات ووضعتها في إطار برنامج قومى للنهوض بالثروة السمكية في مصر ...

● لما كانت تعاونيات الثروة السمكية تعتبر الدعامة الأساسية في الانتاج السمكي على المستوى القومى .. إذ يبلغ ما ينتجه أعضاء هذه التعاونيات من الأسماك نحو ٩٠ ٪ من الانتاج الكلى للجمهورية فإنه لابد من تحقيق ما يلى :

١ - زيادة رأسال صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصايدى الأسماك ليواكب الزيادة في حجم الأقرض بالجمعيات التعاونية لمقابلة ارتفاع الأسعار عالميا .

٢ - اعفاء الجمعيات التعاونية من شرط ايداع ما يقاب ثمن المعدات التي توفرها من المنطقة الحرة ببور سعيد بالعملة الصعبة في البنك قبل الافراج عنها جمرليا .

٣ - اعفاء أدوات ومعدات الصيد التي تستورد الجمعيات التعاونية واللازمة لنشاط أعضائها من الرسوم الجمركية .

٤ - توفير الرعاية الصحية لعمال الصيد نظرا لطبيعة عملهم الشاق وخصوصا في بحيرة ناصر ..

- ٥ - تطوير نظام التسميق السمكي بما يضمن وصول الأسماك إلى المستهلك في الوقت المناسب والشكل المناسب وبأقل تكاليف تسميكية مما يخفف من حدة الطلب على اللحوم ويزيد من استهلاك الفرد من البروتين الحيواني .
- تنظيم اتفاقيات الصيد في مناطق أعالي البحار خاصة وأن كثيرا من المشاكل قد وقعت مؤخرا للصيادين في اليمن .
- ٦ - توفير غرف الضغط الطبية لقطاع الأسفنج وسرعة استخدام جهاز الكشف عن منابت الأسفنج وتدعيم هذا القطاع بالأجهزة الحديثة .
- ٧ - دراسة احتياجات قطاع الصيد من مراكز ومعاهد التدريب وتحديد مستوياتها .
- ٨ - حصر الكفاءات والخبرات العلمية في قطاع الثروة المائية ووضع برنامج عالمي للاستفادة منها .
- ٩ - حماية الممرات المائية من التلوث وزيادة تحريم عقوبة الصيد بالطرق المخالفة خاصة المبيدات لما لها من آثار مبيئة على تربتنا السمكية والصحة العامة
- ١٠ - وضع تقييم شامل لتجربة زراعة الأسماك في حقول الأرز في ضوء تكلفتها والتي تقدر بالملايين واحتياجاتها الشديدة للمياه .
- ١١ - وقف تجفيف أى بحيرة سواء حاليا أو مستقبلا وتشديد العقوبة على كل من يخالف ذلك فقد منحنا الله مجارى مائية وبيئات طبيعية عظيمة بدون أن نبذل في انشائها أى جهد أو مال وعلى الرغم من ذلك فنحن لم نصن النعمة .. ولقمتنا بتجفيف حوالي ٦٨ ألف فدان من بحيرتنا الشمالية البالغ مساحتها ٢٩٠ ألف فدان ( ٣٧ ) وهذا الأمر من المضحكات المبكيات مما ..
- ١٢ - تضاعف جهود كافة الأجهزة المعنية لحل مشاكل التي تعترض قطاع الصيادين الذين يبلغ تعدادهم نحو - مليون صياد في مختلف مواقع الانتاج العام وبخاصة .
- ١٣ - استخدام أفضل الأساليب العلمية والفنية للارتفاع بانتاجية الموارد المستثمرة في الصيد حاليا .
- ١٤ - التوسع في تنفيذ المشروعات الانتاجية والحديثة من أجل زيادة مساحات الانتاج السمكي .





الفصل  
التاسع

# صناعة الدواجن



ظلت جمهورية مصر العربية فترة طويلة بلدا منتجا للدجاج والبيض كما كانت إلى عهد ليس بالبعيد .. بلدا مصدرا للبيض واعتمد هذا الانتاج أساسا على القطعان البلدية في الريف المصرى ثم تناقص حجم هذا الانتاج شيئا فشيئا إلى الحد الذى أصبح فيه انتاج الدجاج والبيض مجرد ناتج ثانوى من قطعان صغيرة الحجم تحتفظ بها المزارع للحصول على عائد نقدي ثانوى .

وكانت رعاية هذه القطعان تتم تحت ظروف بدائية لا تعتمد على التطورات العلمية والتكنولوجية المتبعة على مستوى العالم ويتطور نمط الاستهلاك في مصر زادت الحاجة إلى البروتينات الحيوانية مما دعى إلى تكثيف الجهود في مجال انشاء صناعة دواجن قوية تأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة باعتبار الدواجن تمثل مصدرا من أهم مصادر البروتين الحيوانى بل وتعتبر البديل الرئيسى للحوم التى تساهم في رفع نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية.

ولقد واكبت صناعة الدواجن جهود عديدة ومؤثرة في هذا المجال دعما انشاء المؤسسة العامة للدواجن في الستينات كبداية حقيقية لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في إقامة هذه الصناعة بما أدخلته من الأنواع الاقتصادية من دجاج اللحم والبيض وما يلزمها من أعلاف متزنة عالية القيمة الغذائية فضلا عن استخدام نظم الاسكان المجهزة بتكنولوجيات حديثة تلائم نظم الانتاج المكثف .

ثم تطورت صناعة الدواجن تطورا بالغ الأهمية خاصة خلال الفترة من ( ٨٠ إلى ١٩٨٥ ) حتى أصبحت أحد المصادر الرئيسية التى يعتمد عليها في سد جزء من الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من البروتينات الحيوانية نظرا لاقبال المستثمرين ( من شركات القطاع الخاص والأفراد ) على الدخول في هذه الصناعة للأسباب الآتية :

- قصر الدورة فيها وعدم احتياجها لمساحات كبيرة من الأرضى .
- ارتفاع معدلات التحويل الغذائى وامكانية التحكم والتوسع فيها كصناعة .
- رخص ثمن وحدة البروتين فيها نسبيا .
- اقبال جمهور المستهلكين عليها كنمط تقليدى في غذائهم .

- الدفعات التشجيعية المستمرة من الدولة لمنتجى الدواجن عن طريق الاعفاءات الجمركية لمستلزمات الانتاج المستوردة والاعفاء من الضرائب في السنوات الأولى من التشغيل ومنح القروض ذات الفائدة المدعومة على الاستثمار والتشغيل .
- دعم مستلزمات انتاج الأعلاف وأهمها الأذرة الصفراء التى تمثل ٦٥ إلى ٧٠ ٪ من مكونات الأعلاف .

## جدول رقم ( ١٩ )

• ويوضح الجدول التالي :

توقعات استهلاك لحوم الدواجن في مصر حتى عام ٢٠٠٠

السنة	جملة الاستهلاك بالآلاف طن	جملة عدد السكان بالمليون	متوسط الاستهلاك فرد / كجم
١٩٨٥	٢٥٩	٤٧,٧٧٩	٧,٥٢
١٩٩٠	٥٢٢	٥٤,٠٥٧	٩,٦٧
١٩٩٥	٧٦١	٦١,١٦١	١٢,٤٤
٢٠٠٠	١١٠٧	٦٩,١٩٨	١٦,٠٠

• المصدر :

الإدارة المركزية للإنتاج الحيواني - وزارة الزراعة - دراسة صناعة الدواجن في مصر الوضع الحالي  
والرؤية المستقبلية - سبتمبر ١٩٨٦ .

## جدول رقم ( ٢٠ )

• كما يوضح الجدول التالي :

هيكل العرض لبيض المائدة عام ١٩٨٥ ومتوسط الفرد من البيض سنوياً

القطاع	جملة الانتاج بالمليون بيضة	متوسط استهلاك الفرد / سنة	النسبة المئوية من جملة العرض
التجاري	٣٤٨٩	٧٢	٧٢٪
الوفى	١٣٤٤	٢٨	٢٨٪
الاجمالى	٤٨٣٣	١٠١	١٠٠٪

• المصدر :

الإدارة المركزية للإنتاج الحيواني - وزارة الزراعة - دراسة صناعة الدواجن في مصر الوضع الحالي  
والرؤية المستقبلية سبتمبر ١٩٨٦ .

## • استراتيجية الوزارة في مجال الانتاج الداجنى :

تستهدف استراتيجية الوزارة في هذا المجال تعزيز جهازى الارشاد والرعاية البيطرية وتوفيرها لمجموع المنتجين .

كذلك تستهدف استراتيجية الوزارة على انشاء ودعم الجمعيات والاتحادات التخصصية في مجال الانتاج الداجنى حتى تكون هناك مؤسسات قوية فعالة قادرة على توفير الخدمات اللازمة لتلك الصناعات كانهاء المجازر الآلية أو المخازن المبردة أو توفير مستلزمات الانتاج ككتايت الهجن واللقاحات والأدوية والملائق والطلائق المختبرة وغير ذلك من الخدمات الانتاجية والتسويقية .

تفاصيل الاستراتيجية في الكتاب الملاحق

## ● الانجازات :

بلغت جملة رأس المال المستثمر في هذه الصناعة عام ١٩٨٥ ٢.٥ مليار جنيه ووصلت الآن إلى ٤.٥ مليار .

وتوفر هذه الصناعة فرص عمل تقدر بحوالى ٢٠٠ ألف فرصة مما يتيح تشغيل الكوادر الفنية والعائلة المدربة .

وتفيد أرقام متوسط نصيب الفرد من دجاج اللحم بالكيلو جرام لكل سنة بحوالى ٧.٥ كيلو جرام .. وإنه من المتوقع أن يرتفع إلى ١١ كيلو جرام لكل فرد في السنة في نهاية عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٦ كيلو جرام للفرد في السنة في عام ( ٢٠٠٠ ) .

بينما تفيد أرقام متوسط نصيب الفرد من البيض سنويا حوالى ١٠١ بيضة .. وتشير توقعات الاستهلاك إلى أن نصيب الفرد في نهاية عام ١٩٩٢ سيصل إلى ١٢٠ بيضة / فرد / سنة وذلك على أساس زيادة كفاءة استغلال الطاقات الانتاجية لتصل إلى ٥.٥ مليار بيضة / سنة مع استمرار تناقص مساهمة القطاع الريفي لتصل إلى ١.٢ مليار بيضة لكل سنة ( ١٧ )

تطورا ملحوظا حيث تضاعف هذا الانتاج من حوالى ( ٦٨ ) ألف طن عام ١٩٦٠ الى ١٣٦ ألف طن عام ١٩٨٠ .. وخلال الفترة من ( ٨٠ / ١٩٨٥ ) قفز الانتاج بمعدل كبير حيث بلغ حوالى ٢٠٥ الف طن عام ١٩٨٥ أى أكثر من ضعف حجمه خلال عام ١٩٨٠ .

ولقد ساهم القطاع الخاص بنصيب كبير في هذا الانتاج حيث وصل إلى ٢٥٥ ألف طن بواقع ٨٢.٦ ٪ كما بلغ انتاج الشركة العامة للدواجن حوالى ٢٠ ألف طن بواقع ٩.٨ ٪ بينما يقدر انتاج القطاع الريفي بحوالى ٢٠ ألف طن بواقع ٦.٦ ٪

وتحليل هذه الأرقام يؤكد ما سبق أن أكدناه من أن النهضة الحقيقية لهذا القطاع الانتاجى بدأت فعلا منذ عام ١٩٨٢ وبلغت ذروتها عام ١٩٨٢ عندما سمحت الدولة لقطاع عريض من المستثمرين باستثمار مدخراتهم في هذه الصناعة لما تتميز به من تحقيق أرباحية مناسبة نظرا لسرعة دوران رأس المال المستثمر وما اتخذته الدولة من تيسيرات للعمل على توفير متطلبات الجماهير من اللحوم البيضاء

### جدول رقم ( ٢١ )

#### ● يوضح الجدول التالى : تطور انتاج وجملة استهلاك اللحوم البيضاء

السنة	الانتاج المحلى بالآلاف طن	الواردات بالآلاف طن	جملة الاستهلاك بالآلاف طن
١٩٨٠	١٣٦	٥٦	١٩٢
١٩٨٥	٢٠٥	٥٤	٢٥٩

● المصدر :

الإدارة المركزية للإنتاج الحيوانى - وزارة الزراعة - دراسة صناعة الدواجن في مصر الوضع الحالى  
- والرؤية المستقبلية - سبتمبر ١٩٨٦ .

## ● عناصر صناعة الدواجن :

وتشمل صناعة الدواجن عنصرين أساسيين هما :

● صناعة دجاج بدارى اللحم .

● صناعة بيض المائدة

ويعتمد أى منهما على تكامل عدد من المقومات الرئيسية تتمثل فى :-

● قلمتان الأمهات لإنتاج بيض التفريخ لأى من النوعين .

● معامل التفريخ المؤهلة لتفريخ هذا البيض .

● معطات وعنابر تسمين دجاج اللحم أو إنتاج بيض المائدة .

● صناعة أعلاف تعمل على إنتاج نوعيات جيدة من الطف تتفق وطبيعة الإنتاج .

● صناعات الأدوية البيطرية وإضافات الأعلاف .

وسوف نتحدث بالتفصيل فى هذا الفصل عن هيكل إنتاج هاتين الصناعتين ( استنادا إلى بيانات عام ١٩٨٥ حيث بدأت النهضة الحقيقية لهذا القطاع الإنتاجى فعلا عام ١٩٨٢ ويُلغ ذروته عام ١٩٨٢ ثم بدأ فى التدهور بعد ذلك إلى أن تم حاليا تولف أكثر من ٧٠ ٪ من مزارع تسمين الدواجن وإنتاج البيض عن الاستمرار فى العمل ( ١٧ ) وكذلك ستعرض فى هذا الصدد للمشاكل التى تواجه كل منهما ... وأوجه التغلب عليها من خلال مجموعة من المقترحات والتوصيات ...

## ● أولا : صناعة بدارى اللحم :

### ( أ ) هيكل الإنتاج وتطوره :

تطور إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ .

### ( ب ) المشاكل :

تواجه صناعة بدارى اللحم فى مصر حاليا بعض المشاكل والمعوقات التى تحد من انطلاقها وتؤدى بالتالى إلى عدم الاستفادة الأمثل للطاقات الانتاجية العالية ... وتشمل تلك المعوقات فيما يلى ...

● عدم توافر السعات الكافية من المجازر الآلية والثلاجات يعتبر معوقا رئيسيا فى هذه الصناعة .. حيث يؤدى ذلك إلى عدم توافر بدارى مذبوحة مفلفة فى صورة متناسبة مع تفاعل قوى العرض والطلب عليها على مدار السنة .. مما يؤدى إلى خفض الكفاءة الانتاجية لطول مدة بقاء البدارى بالمزرعة بعد الزمن الأمثل للتسويق ورفع تكاليف التسويق للبدارى ألحية فضلا على عدم استغلال مخلفات الذبح ( التى تقدر بحوالى ٠.٦ ٪ من مادة بروتينية صافية من الوزن الحى يمكن تصنيفها ويقدر ثمنها بحوالى ١٢ مليون جنيه سنويا ) وذلك بسبب عدم توفر المجازر والثلاجات ( ١٧ )

● وجود احتكار تجار الجملة لتسويق البدارى ... إن إنتاجنا من الدواجن سواء من القطاع الريفى أو من القطاع التجارى ( الشركة العامة للدواجن ) أو القطاع الخاص يتحكم

فى تسويقه فئة قليلة من تجار الجملة ... تتعارض مصالحهم مع كل من المنتج والمستهلك ويعمل هؤلاء التجار على تنظيم هامش ربحهم من خلال خفض السعر للمنتج ورفع السعر للمستهلك وذلك بالتحكم فى طرح كميات الانتاج بالأسلوب الذى يمكنهم من تحقيق مصالحهم .

كما ينتقون البدارى عالية الوزن ويبقون الأوزان الأقل لوقت لاحق والتى تؤدي إلى زيادة التكاليف لدى المنتج .

ونظرا لتقييد المنتجين بمواعيد استلام الكتاكيت والعلف فإنهم يضطرون فى كثير من الأحيان للتخلص من انتاجهم بأسعار منخفضة - وهذا النمط من تحكم التجار فى الأسعار جعل الكثير من المنتجين يحجمون عن الانتظام فى الانتاج .

وعموما فإن تشغيل العنابر لخمس دورات فى السنة لا يتم كنتيجة طبيعية للمخاطر التى يتحملها المنتج فى عملية التسويق وعدم الاستقرار بينما يتمتع منتجو مستلزمات الانتاج باستقرار أكثر وربحية أكبر ... وفى الواقع ... هذا الافتقار للتكامل الرأسى التام أدى لهذه الصناعة يجعل المنتج والمستهلك هما الطرفان الفارمان فى هذه القضية ( ١٧ ) -

● مشكلة أعلاف الدواجن .. تعتبر تغذية من العوامل الرئيسية التى تؤثر تأثيراً بالغاً ومباشراً إلى تدهور الانتاج ويقف عقبة أمام التوسع .... وتتمثل أهمية الأعلاف بالنسبة للمنتجين فى أنها تحتل مكانة كبيرة من تكلفة الانتاج فى مزارع التسمين والتى تقدر بـ ٦٠ ٪ من تكلفة البيضة فى مزارع انتاج بيض المائدة .. ولقد تطورت صناعة الأعلاف فى السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً نتيجة لازدياد اعداد المزارع وزيادة الطلب عليها للوفاء بالاحتياجات الغذائية لقطعان التسمين وانتاج البيض .

إلا أن هذه الصناعة قد واجهت مشاكل عديدة حيث أن غالبية الغامات الداخلة فى التصنيع تستورد من الخارج ( الذرة - فول الصويا الذى ينتج جزء منه محليا - المركزات ) وذلك بسبب تذبذب الأسعار العالمية وارتفاع أسعار العملات الأجنبية محليا وقصور الاعتمادات عن الوفاء باحتياجات هذه الصناعة .

هذا وتقدر أحد الدراسات الاحتياجات من الأعلاف لسنوات الخطة ٨٧ / ١٩٩٢ بحوالى ( ٧٥٢ ) ألف طن سنويا يضاف إليها ٨٠٠٠ طن لمزارع الأمهات أى أن اجمالى احتياجات الصناعة حاليا من الأعلاف تبلغ ٧٦٠ ألف طن منها ٥٠ ألف طن ذرة صفراء . ١٥٠٠ ألف طن فول صويا . ٧٥ ألف طن من المركزات ... وطبقا لذلك فإن احتياجات مزارع انتاج البيض فى نهاية سنوات الخطة ٨٧ / ١٩٩٢ من الأعلاف ( ١٧ ) تستصل إلى ١٠٧٠ مليون طن للقطعان التجارية . ٣٠ ألف طن لقطعان الأمهات أى أن اجمالى كمية العلف لانتاج البيض تبلغ ١٢٠٠ مليون طن أعلاف منها ٧٥٠ ألف طن ذرة صفراء ، ٣٣٠ ألف طن كسب فول صويا ، ١١٥ ألف طن من المركزات .

كما تقدر احتياجات القطعان التجارية لانتاج بدارى التسمين وفقا للانتاج الحالى بحوالى ١٢ مليون طن يضاف إليها ( ١٠٠ ) ألف طن لمزارع الأمهات أى أن اجمالى الاحتياجات يبلغ ١٣ مليون طن منها ٨٥٠ ألف طن ذرة صفراء . ٢٦٠ ألف طن كسب فول صويا . ( ١٣٠ ) ألف طن مركزات .

وعنى ضوء هذه الأرقام فإن احتياجات مزارع بدارى التسمين ومزارع الامهات من الاعلاف فى نهاية سنوات الغطة ٨٧ / ١٩٩٢ من الأعلاف ستصل إلى ٢.٨ مليون طن منها ١.٨٥ مليون ذرة صفراء . ٥٧٠ ألف كسب فول صويا . ٢٨٥ ألف طن مركرات ( ١٧ ) .

- مشكلة توفير الخدمات والرعاية الصحية البيطرية وتشتمل فيما يلى ..

- ( أ ) عجز المحامل الإقليمية عن تأدية وظيفتها فى تشخيص أمراض الدواجن نظرا لنقص الأجهزة والمعدات والمواد والأيدى العاملة المتخصصة .
- ( ب ) وجود نقص كبير فى الانتاج المحلى من اللقاحات والأمصال اللازمة لوقاية الدواجن من العديد من الأمراض .
- ( جـ ) نقص انتاجنا المحلى من الأدوية البيطرية حيث يتم استيراد من ٩٠ إلى ٩٥ ٪ من الاحتياجات علاوة على رداة المنتج المحلى .

- فى مجال استيراد الدواجن وغيرها من جهات بالكشف عليها للتأكد من خلوها من الأمراض والجهات الثلاث وزارة الصحة ( مراقبة الأغذية ) - وزارة الزراعة ( الحجر البيطرى ) - وزارة الاقتصاد ( الهيئة العامة للمراقبة على الصادرات والواردات ) ... واشترك ٢ جهات فى فحص المواد الغذائية يؤمن سلامة دخول أى سلع غذائية داخل البلاد وفى الوقت نفسه يؤخر الافراج عن السلع عند وجود اختلاف فى التحاليل المعملية .

- السياسة السعرية ... لجأت الدولة إلى دعم مستلزمات الانتاج وتقديم قروض ميسرة للمنتجين بهدف خفض تكاليف الانتاج إلا أن معوقات التسويق وعدم تناسق حلقات هذه الصناعة فى نظام تكاملى رأسى وانخفاض الكفاءة الانتاجية لم يجعل لهذه السياسة أثر على تكاليف الانتاج وجعل المستفيد بفروق الأسعار هم منتجوا مستلزمات الانتاج والوسطاء

كما عملت الدولة على استيراد دواجن مجمدة وتوزيعها بأسعار مدعمة مع توزيع انتاج القطاع العام بأسعار منخفضة مدعمة ولكن حجم هذا الانتاج لم يؤثر بالدرجة الكافية على سعر السوق لأنه لا يتعدى ٢٠ ٪ من جملة العرض فى السوق لأن غالبية الانتاج الذى يبلغ ٧٠ ٪ يسوق جراً ... ونظراً لعدم كفاية المجازر والثلاجات وعدم تنظيم كاف للسوق فإن تحديد الاسعار لم يكن فعالا بل أن عجز العرض على الطلب فى بعض المواسم واحتكار الوسطاء رفع الأسعار للارتفاع فى تلك المواسم وانخفاضها فى أوقات أخرى ( ١٧ )

- التنظيمات والمؤسسات التسويقية ... إن نجاح صناعة الدواجن عالميا نابع من كونها تعتمد على مفهومين اقتصاديين رئيسيين :

١ - انتاج الحجم الكبير ( Mass Production ) مع هامش ربحى صغير لوحدة

الانتاج وهذا عكس السائد حاليا نتيجة لانخفاض سعة انتاج المزرع الحالية ( ه آلاف كتكوت فى الدورة ) وعلاج ذلك التكاملى الأفقى بين هذه المزارع لامكانية خفض تكاليف الانتاج .

٢ - التكاملى الرأسى للتسويق من حلقات الصناعة وهو ( انتاج الكتكوت - الحلف - التسمين - المجازر ) فى نظام تعاقدى ملزم لجميع الأطراف .



ولعل شرحنا السابق لمعالم هذه الصناعة يؤكد أن التنظيم المؤسسى لهذه الصناعة بحيث تصبح صناعة تعاقدية سوف يؤدي إلى حل معوقات هذه الصناعة حتى مسألة انخفاض الكفاءة الانتاجية .

● مستوى الكفاءة الانتاجية ... فيمثل انخفاض الانتاجية في صورة ارتفاع تكاليف الانتاج لوحدة المنتج ( الطن من الوزن الحى ) .

ويرجع ارتفاع تكاليف الانتاج لعنصرين رئيسيين هما :

( أ ) انخفاض كفاءة استخدام عناصر الانتاج

( ب ) ارتفاع أسعار المدخلات .

وتقسم صناعة بدارى اللحم بارتفاع تكاليف الانتاج لنتيجة انخفاض كفاءة استخدام عناصر الانتاج وزيادة الأعباء للمدخلات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها انخفاض المستوى التكنولوجى للمزارع الصغيرة قد أدى إلى زيادة استهلاك العلف المستخدم عن المعدلات القياسية نتيجة زيادة الفاقد وكذا ارتفاع نسب النفوق بسبب انخفاض الرعاية البيطرية وضعف الرقابة على الأدوية البيطرية الواردة تستخدمها هذه المزارع وسوء طرق تخزينها لضعف امكانيات هذه المزارع - هذا بالإضافة إلى عديد من العوامل الخاصة بالادارة المزرعية وعدم توافر العمالة الفنية ... ومن جهة أخرى فإن انخفاض الكفاءة الانتاجية يرجع أيضا للمشاكل التسويقية .

( جـ ) ومائل النهوض بصناعة بدارى اللحم :

● ايجاد صيغة للتكامل الأفقى بين وحدات الصناعة ذات النشاط الواحد والمشاركة فى الموقع الجغرافى لكى يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والتقليل من عناصر المخاطرة - وصيغة أخرى للتكامل الرأسى بين حلقات الصناعة المختلفة حتى يمكن تحقيق عدالة توزيع الربح بين هذه الحلقات وكذلك تعمل جميع الحلقات بقدر مساو من المخاطرة .

ويمكن تحقيق التكامل فى صناعة الدواجن من خلال التعاونيات والنظم التعاقدية المختلفة .

● تعديل السياسات السعرية بما يؤدي إلى ازالة الدعم تدريجيا عن مستلزمات الانتاج وهو ما يتم حاليا مع الاتجاه إلى دعم المنتجات النهائية للفئات المستحقة ... هذا إلى جانب دعم تمويل البنية الأساسية التسويقية للعمل على استقرار الصناعة وأسعار المنتجات وتخفيض هوامش التسويق مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذه البنية الأساسية التسويقية .... كذلك ينبغي إعادة النظر فى توزيع بدء هوامش الربح على حلقات الصناعة المختلفة بدءا من انتاج مستلزمات الصناعة حتى المنتج الأخير ثم التسويق ومراجعة أسعار المنتجات النهائية على فترات دورية مما يتفق مع التكلفة النهائية مع تحديد هامش ربح مجزى لجميع حلقات الانتاج .

● تدريب الكوادر الفنية العاملة في هذا المجال وذلك من خلال تطوير امكانيات الدراسة العملية والتدريب الميداني في المعاهد العلمية الزراعية والمدارس الزراعية وانشاء مراكز التدريب المهني المتخصصة في أوجه صناعة الدواجن .

### ● رفع الكفاءة التسويقية لهذه الصناعة من خلال ما يلي :

١ - التشغيل الكامل للطاقت الانتاجية المتاحة في كل مراحل الصناعة أخذا في الاعتبار التوسعات المدرجة في ميزانيات القطاع العام والتراخيص الممنوحة للقطاع الخاص .

٢ - ايجاد الشكل المؤسسي والتنظيمي للسوق الذي يتيح التناقص بين حلقات الصناعة المتتالية ويكفل توزيع المخاطرة على جميع حلقات الانتاج .

● العمل على توحيد أسعار الذرة بين القطاع العام والخاص والذي يمثل من ٦٠ إلى ٦٥٪ من تكاليف الأعلاف في هذه الصناعة مع محاولة توفير أكبر كمية من الذرة المحلية البيضاء لمصانع علف الحيوان لتوفير الذرة الصفراء لغذاء الدواجن .

● تشجيع ودعم القطاع الخاص والتعاوني على استيراد الذرة الصفراء .

● الاتفاق مع المجازر على ذبح الطيور وتجميدها لحساب المنتجين مع منحهم قرض للتسويق يمثل ٨٠٪ من سعر البيع المنخفض في السوق بما يسمح لهم بإعادة التشغيل مع وجود فرص للبيع بأسعار أعلى بعد فترة بدلا من اضطرارهم إلى بيع الطيور حية بالسعر المنخفض .

● وقف استيراد الدواجن من الخارج طالما كانت الكميات المخزنة من الدواجن محلية بصورة شهرية تغطي الاحتياجات وإذا احتاج الأمر إلى استيراد كميات من الخارج لعجز في الانتاج المحلي فيتم البيع بسعر لا يقل عن تكاليف الانتاج المحلية حتى لا يؤثر على أسعار الناتج المحلي من الدواجن .

● وحتى يمكن أن تتوفر لحوم دواجن مدعومة لطبقات الشعب الكادحة - يحدد سعر القطع المختلفة من الدواجن بحيث تباع الصدور بأسعار تغطي دعم أسعار الأجزاء الأخرى مثل ( الأوراك والدبابيس والأجزاء الأخرى ) بأسعار أقل إلى أن تصل إلى بيع الأجنحة والرقبة بأسعار منخفضة جداً تتماشى مع الطبقات الفقيرة .

● وضع استراتيجية قومية لتوفير الخدمات والرعاية الصحية البيطرية للدواجن وذلك من خلال دعم المعامل الإقليمية المتخصصة في تشخيص أمراض الدواجن وسد العجز الحالي في انتاجنا الحالي من الأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية .

● توحيد الجهات المشرفة على فحص الأغذية المستوردة في جهة واحدة مع تدعيمها بالقوى البشرية والامكانيات اللازمة للارتقاء بالنظام الرقابي على الأغذية .

● ينبغي أن يكون للتعاونيات دور رئيسي في انشاء وإدارة المجازر الآلية والشلاجات والخدمات التسويقية حتى منافذ التوزيع حيث أن أداء هذا الدور في ظل النظام التعاوني سيؤدي إلى خفض الهوامش التسويقية بما في ذلك من تأثير ايجابي على أسعار المنتجات النهائية .

## ● ثانيا : بيض المائدة :

### ● ( أ ) هيكل الانتاج وتطوره :

خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٥ ) أنشئ ٢٠٠ مشروع لانتاج البيض قدر انتاجها بحوالى ٣ مليار بيضة عام ٨٥ / ١٩٨٦ ( ١٧ ) هذا بالإضافة إلى بعض المشروعات الانتاجية الأخرى .  
- وقد أقبل المستثمرون على إقامة مشروعات انتاج بيض المائدة على المستوى التجارى للأسباب الآتية :-

- ١ - ارتفاع أرباحية مشاريع انتاج بيض المائدة .
  - ٢ - التسهيلات التى منحتها الدولة للمستثمرين عن طريق الاعفاءات الجمركية للتجهيزات ( المباني سابقة التجهيز ) والأجهزة والمولدات ووحدات تصنيع الأعلاف وغيرها ..
  - ٣ - الاعفاء من الضرائب من بدء التشغيل ومنح قروض بفائدة ميسرة وشروط مبسطة -
  - ٤ - دعم الدولة لمستلزمات انتاج الأعلاف وأهمها الذرة الصفراء .
  - ٥ - ارتفاع معدلات التحويل الغذائى وبالتالي رخص انتاج وحدة البروتين إذا ما قورن بمصادرة الأخرى من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك .
  - ٦ - تغير نمط الاستهلاك وخاصة فى المدن حيث أقبل المواطنون على استعمال بيض المائدة التجارى لكبر حجمه وانخفاض سعره عن المعروض من البيض البلدى .
- هذا وقد ظل القطاع الريفى المصدر الأساسى لانتاج البيض فى السنوات السابقة لعام ١٩٨٠ حيث كان يرى الدجاج البلدى فى القرى بأعداد كبيرة لتمتد المدن بالبيض البلدى علاوة على ما يربى فى منازل المدى ويتغذى على الفضلات المنزلية .
- ونظرا لقلة الأعداد التى تربي بالقرى لارتفاع مستوى دخول العمل الزراعيين على اختلاف جنسهم وأعمارهم مما أدى إلى تحول الكثير من القرى إلى مستهلكة للمواد الغذائية بعد ما كانت منتجة تفيض بالخير على سكان المدن ... ومن ناحية أخرى ونظراً لارتفاع أسعار الكتاكيت والحبوب خاصة فى المدن فقد انخفضت أعداد الدجاج الذى يربى بالمنازل واتجه المستهلكون إلى استعمال بيض المائدة التجارى .

### ( المشاكل ) :

● تكلفة الانشاء فى الغالبية العظمى من هذه المشروعات كانت عالية لاتجاههم إلى النظام المقفل والذى يصل تكلفته إلى حوالى ١,٥ مليون جنيه فى مشروعات ( ١٥ ) مليون بيضة .

● ساعد على الاتجاه إلى هذه المشروعات الكبيرة التسهيلات الائتمانية التى وصلت إلى ٧٥ ٪ من قيمة هذه المشروعات مما يشكل عبء كبير على تكلفة البيض متمثلة فى أقساط وفائدة السداد ( ١٧ )

● ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج .

● موسمية استهلاك البيض في مصر حيث يقل بشدة في الصيف وأثناء صيام المسيحيين أى حوالى ٦ أشهر سنوياً وطبيعة الانتاج المستمرة التى لا يمكن تخفيضها أو إيقافها في هذه الفترات .

● التدخل في الأسعار سواء بتحديد سعر منخفض وغير مناسب أو بيع كميات كبيرة من البيض بأقل من تكلفة الانتاج - خاصة في مواسم زيادة استهلاكه والتي يعتمد عليها المنتج أساساً في تعويض انخفاض الأسعار في المواسم الأخرى .

● تأثير السلع البديلة مثل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن المستوردة والتي تقبل منبقات الفقيرة عليها إذا ما توفرت ويقل استهلاكها للبيض .

● النمط الغذائي في الريف والذي كان لفترة طويلة بائعاً للبيض وليس مستهلكاً له مما أدى إلى عدم زيادة طاقات الاستهلاك للكميات المتزايدة من الانتاج في الريف والذي يمثل جزءاً كبيراً من السكان .

● تأثير النحر في مشروعات التسمين على أغراض الأسواق بيض التفريخ وأثره على أسعار واستهلاك البيض .

● عدم وجود خبرة كافية لدى كثير من المتخصصين سواء في الانتاج أو التسويق إذ أن أغلبهم دخلوا هذه الصناعة مفادين وأملأ في الأرباح .

#### ( ج ) وسائل النهوض بصناعة انتاج بيض المائدة :

● تشجيع اقامة مشروعات أمهات البيض للوصول لبطاقة المزارع الحالية إلى أقصى انتاج ممكن .

● إعطاء أولوية أولى لتوفير الذرة الصفراء لمزارع انتاج البيض خاصة الكبيرة منها لتغطية ١٠٠٪ من احتياجاتها وذلك لخفض تكاليف الانتاج .

صنع قنوات جديدة لتسويق البيض بدلاً من احتكار التجار وذلك عن طريق تشغيل الفريجين لتوصيل البيض إلى المنازل نظير مبلغ معين ... كذلك يستلزم الأمر تطوير أسلوب التسويق الحالي عن طريق تشجيع انشاء محطات التجميع والفرز والتعبئة والتبريد ووسائل النقل المجهزة بالإضافة إلى التوسع في انشاء منافذ تسويقية ... وقد يكون من المناسب أن تأخذ التعاونيات والمحليات والروابط والاتحادات دوراً رائداً في إيجاد الأسلوب الأمثل للتسويق .

وأخيراً ... وليس أخراً ... فهنا قليل عن هذه الصناعة وما نالت من دعم وترسيخ من الدولة وما خصص لها من قروض وتيسيرات فإن مرددة إلى أنها وليدة سنوات معدودة ويقتضى الأمر توفير الحماية لها بما يكسبها القدرة على توفير احتياجات الجماهير .



الفصل  
العاشر

# المعاون الزراعي



تعد الحركة التعاونية الزراعية في مصر أقدم الحركات التعاونية في العالم العربي .. فقد احتفل في مطلع ١٩٩٠ بمرور ٨١ عاماً على تأسيس أول تعاونية زراعية في مصر .

ولقد خرجت الدعوة الأولى لقيام التعاونيات ١٩٠٨ من بين صفوف الحزب الوطني الذي أسسه الزعيم مصطفى كامل منادياً باستقلال مصر وخروج المحتل البريطاني منها .. فقد كان « عمر لطفي » أول من دعا إلى الفكرة التعاونية في مصر أحد القادة البارزين في الحزب الوطني وأفسح له الحزب صحيفته وندواته واجتماعاته لينشر من خلالها دعوته والتي اثمرت بقيام التعاونيات الأولى ونقاباتا المركزية بمبادرات شعبية خالصة وبالاعتماد الكامل على النفس والموارد الذاتية للمتعاونين .

ولقد أنشأ « عمر لطفي » ( شركة التعاون العالي ) في ٢٠ / ١٢ / ١٩٠٩ ثم أنشأ أول « جمعية تعاونية زراعية » بشبرا النملة بمحافظة الغربية في ١٠ / ٤ / ١٩١٠ أتبعها بإنشاء ١٦ جمعية أخرى ثم أنشأ شركة التعاون المنزلي « لموظفي الحكومة بالاسكندرية » .

وبعد وفاة « عمر لطفي » في ٤ / ١١ / ١٩١٧ تعهد الحركة التعاونية أخوة « أحمد لطفي » الذي أنشأ « النقابة المركزية العامة » لتكون بمثابة ... اتحاد عام للجمعيات التعاونية لتؤدي في نفس الوقت مهام الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة وأعمال بنك التعاون المركزي .

وبعد عودة « ابراهيم رشاد » من إنجلترا بعد دراسة التعاون والاقتصاد عين مديراً لمصلحة التعاون وبدأ ينشر المبادئ التعاونية وينشأ الجمعيات بنفسه وقد قابلته صعوبات كثيرة من تأسيس حركة تعاونية سليمة إلا أنه نجح عام ١٩٢٦ في أن ينشر الحركة التعاونية في الريف وأنجز قانون التعاون الذي يضمن إقامة أول بنك تعاوني بحث .. وقد كالف كثيراً من أجل نشر التعاون وقدم من خلاله كفاحه مشروع « الجمعيات التعاونية الانتاجية » ومشروع الاقطاعات الزراعية لغريجي كليات ومدارس الزراعة ومشروع « القرية السعيدة » وفي عام ١٩٥١ قدم « ابراهيم رشاد » مشروع المزارع التعاونية .

وبقيام « ثورة ٢٣ يوليو » وحدث تغييرات اقتصادية واجتماعية واسعة في البلاد امتدت وشملت الريف المصري وغيرت من خريطته وحققت العدالة الاجتماعية بين مزارعيه ودفعته بالنشاط الزراعي وحققت معدلات مرتفعة في كافة مجالات الانتاج الزراعي والنباتي والحيواني ... والجدير بالذكر أن « الثورة » قد اتخذت « التعاون » شعاراً وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وخلال فترة طويلة من الانجازات التعاونية شهدتها فترة الستينيات ... تم إلغاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي عام ١٩٧٦ .. وشهدت هذه الفترة وما قبلها أخطر قضية الاتحاد التعاوني « ... تلك القضية « الملفقة » والتي كان من آثارها الاساءة البالغة إلى « سمعة التعاون والتعاونيين » لدى رجل الشارع المصري .. وبالرغم من فشل القضية في هدم « رموز » الحركة التعاونية الزراعية في ذلك الوقت ... وبراءة الجميع ... فالاشاعات

والأباطيل مازالت ملتصقة للأف بغير رجل الشارع المصرى على أية حال فقد انقضت هذه الفترة وارتفع صوت يؤذن ببزوغ فجر جديد للحركة التعاونية الزراعية بقيام الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى عام ١٩٨١ ... ومازال الاتحاد التعاونى يحاول حل مشاكل المزارع التعاونى والزراعة المصرية .... ومازالت جهود تبذل .. إلا أن تقدم الحركة التعاونية الزراعية ... مازال يعترضه العديد من « العراقيل والأشواك والهضاب .. وهذا ما سنحاول ايضاحه بشئ من التفصيل خلال هذا الباب ( ٢ ) .

## مفهوم التعاون

فلنبداً الحديث عن مستقبل التعاون الزراعى بشرح موجز عن مفهوم « التعاون » يقصد بالتعاون من الناحية اللغوية « المساعدة المتبادلة .. » ومعنى تبادل المساعدة هذه هى حاجة الفرد إلى جهد ومعونة الآخرين أى الحاجة إلى المعونة المتبادلة ... ف شعار « التعاون » أن الفرد للجماعة والجماعة للفرد » ... وعلى وجه العموم .. نقول إنه لمن الخطأ أن نلجأ إلى تعريف عام موحد للتعاون الذى هو أحد فروع الاقتصاد وذو طبيعة ديناميكية ترتبط بحركة المجتمعات ... ويعتبر علم « التعاون » قاسما مشتركا بين علوم الاقتصاد والعلوم الانسانية وكافة العلوم السياسية والاجتماعية .

وفى دراسات وبحوث « أفلاطون » أوضح بأنه لا يوجد إنسان على ظهر الأرض يستطيع أن يعيش معتمداً على « مبدأ الاكتفاء الذاتى » .. ومن ثم كان لازماً على أبناء البشرية أن يتبادلوا العون والمبادلة طيلة فترة بقائهم على ظهر الأرض »

أما « أرسطو » فقد أشار فى دراساته إلى أن المجتمع والدولة لا يمكن لاحدهما أن يقوم إلا على أساس من التعاون والبناء بين أفرادهم وقد عرف الدكتور « فوكية » التعاون بالكلمات التالية ....  
« إن ما يميز جمعيات التعاون عن غيرها أنها جمعيات أشخاص لا شركات أموال ... وأنها جمعيات تميل دالماً إلى الخدمة بينما المشروعات الرأسمالية تميل إلى استثمار رؤوس الأموال التى طلبها المساهمون »

وقد عرفها « دريتو » بأن التعاون هو تلك المشروعات التى يرغب أعضاؤها فى القيام بعمل مشترك وتوزيع الأرباح الناتجة فيما بينهم على نحو أعدل مما يتبع فى المشروعات العادية وتصل إلى ذلك عن طريق الفاء الوسيط « ( ٢٥ )

والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ قد عرف التعاون فى مادته الاولى بأنه حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة وبأنه هو الاداة المساهمة فى تنفيذ الخطة العامة للدولة فى القطاع الزراعى .. كما عرف الجمعية التعاونية الزراعية بأنها وحدة اقتصادية واجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة فى مجالاتها المختلفة علاوة على مساهمتها فى تحقيق التنمية الريفية فى مناطق عملها وذلك بهدف رفع مستوى اعضائها اقتصاديا واجتماعيا فى اطار الخطة العامة للدولة .



## ● التعاونيات أداة من أدوات التنمية :

- وهذا ويعتبر انشاء التعاونيات ونموها أداة من الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووسيلة لتحقيق التقدم الانسانى مما يوجب إنشاء التعاونيات وتطورها باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف التالية ...
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد ذوى الموارد والفرص المحدودة وتنمية وتشجيع صفات المبادرة والابتكار لديهم .
  - زيادة الموارد الرأسمالية والشخصية والقومية عن طريق تشجيع الادخار والقضاء على الربا واستخدام الائتمان استخداما سليما .
  - خدمة الاقتصاد بتوفير درجة متزايدة من السيطرة الديمقراطية على النشاط الاقتصادى وتوزيع الفائض الاقتصادى توزيعا عادلا .
  - زيادة الدخل القومى وحصيلة الصادرات والعمالة عن طريق استثمار الموارد استثمارا أفضل وأكمل .
  - تحسين الظروف الاجتماعية واستكمال الخدمات فى بعض المجالات مثل الاسكان .
- مجالات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المواصلات ( ٣٤ )

## ● استراتيجية الوزارة

أكدت استراتيجية الوزارة فى الثمانينات فى هذا المجال على ضرورة تحسين كفاءة أداء المؤسسات التعاونية واتحادات المنتجين والتعاونيات المتخصصة .

وقالت الاستراتيجية فى هذا الصدد أن تحسين كفاءة هذا المؤسسات سوف يؤدي إلى ازدياد كفاءة وتوقيت أداء الخدمات التى يستلزمها الانتاج الزراعى .

وأكدت الاستراتيجية أن تنمية المؤسسات التعاونية أمراً يتطلب تخلص ادارتها من الانتهازيين والقضاء على الفساد الذى قد يسود مباشرتها لنشاطها وأن تنفيذ هذا الاجراء يؤدي الى تحسين الخدمات التى تؤديها واكتساب ثقة الزراع وتكاتفهم مع الدولة وأجهزتها المختلفة .

## الايجابيات :

- ورغم السلبيات الكثيرة التى صاحب مراحل التطبيق التعاونى فى مصر ... إلا أنه قد تم تحقيق ايجابيات وإنجازات لجماهير الفلاحين والزراعة على مدى عمر الحركة ... ونحصرها فيما يلى ....
- ١ - وفرت الجمعيات التعاونية الزراعية لجماهير المزارعين مستلزمات الانتاج ( أسمدة - تقاوى - مبيدات - آلات زراعية ) بأسعار بعيدة عن الاستغلال وفى توقيت زمنى ملائم .
  - ٢ - قامت الجمعيات بتوفير السلف النقدية والتسهيلات الائتمانية اللازمة للإنتاج الزراعى بمعدلات معقولة وسعر فائدة منخفض .

- ٣ - نجحت الجمعيات فى تنظيم عمليات تسويق المحاصيل الاستراتيجية ( القطن والأرز والقمح والبطاطس والبصل ) ... وحدت من الوسطاء والساسة والمضاربين -
- ٤ - ساهمت الجمعيات فى تنظيم الدورة بما يحقق أهداف السياسة الزراعية ( ٣٤ )

والحقيقة انه مازالت أزمة الحركة التعاونية الزراعية مستمرة... ومازالت مشاكلها متراكمة دون حل منذ سنوات طويلة... ومازالت بعض الاقلام تكتب بكل الصراحة والموضوعية مطالبة بعودة الروح إلى جسد الحركة التعاونية الزراعية ولكن دون جدوى ! .. الجمعيات مهمة وبلا اختصاصات أو موارد أو عمل ! ... وبذلك التنمية ينمو وشعبية الحركة التعاونية الزراعية تكاد تفقد بسبب سيطرة الأجهزة التعاونية الرسمية أحيانا ... والوصاية الحكومية دائما ... أما الادارة التعاونية فهي غائبة ! ... وديمقراطية الادارة فهي مؤجلة بسبب عدم انعقاد الجمعيات العمومية للجمعيات منذ فترة طويلة ! .. والاتحاد التعاونى ماذا يفعل ؟ وفقا « لاختصاصات هلامية » منحها له قانون ظالم تم اعداده ليناسب مرحلة معينة بالرغم من أنه يعد به بعض الجوانب الطيبة .

... هذا هو حال الحركة التعاونية الزراعية بكل الصراحة والوضوح ... والذي سنتناوله بمزيد من الايضاح والتفصيل من خلال هذه السطور ... والذي يتم من خلالها عرض لأبرز مشاكل التعاون الزراعى فى مصر

## ● قائمة المشاكل :

- سلبية القيادات التعاونية فى الدفاع عن الحركة التعاونية
- وجود سلبيات كثيرة فى قانون بنوك القرى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .
- تعدد الأجهزة المشرفة على التعاونيات وفقدان التنسيق بينهما .
- ضعف عمليات الرقابة التعاونية نتيجة لعدم وجود وسائل انتقال لمفتشى التعاون وعدم حصولهم على بدل انتقال .
- ترك التعاونيين التنفيذيين « فريسة تحت رئاسة قيادات القطاع الزراعى وفى هذا ظلم بين حيث تتساوى مؤهلات التعاونيين وأقدميتهم مع زملائهم رؤساء القطاع الزراعى علاوة على ممارستهم عملهم نظريا وعمليا .
- استيلاء بنوك القرى على مخازن ومقار الجمعيات مما لا يمكنها من قيامها بدورها المنشود فى عملية بيع مستلزمات الانتاج .
- قصور الوعي التعاونى على صورة لم يسبق لها مثيل فى العديد من دول العالم إلى جانب ضعف الممارسة الديمقراطية .
- ضعف التدريب التعاونى وعدم ربطه بخطة التنمية الزراعية والفكر التعاونى المتطور .
- عدم صنع المناخ الملائم لى تأخذ التعاونيات الزراعية دورها المنشود فى تحقيق التنمية الزراعية ودورها المأمول على خريطة التنمية الاقتصادية .
- النظر إلى التعاونيات باعتبارها « أداة » من أدوات الدولة فى تنفيذ الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ... مما أفقد التعاونيات طبيعتها المتميزة كمنظمات

« شعبية » ... علاوة على التدخل الحكومي متنوع المصادر فى أنشطة التعاونيات تارة بدعوى ضمان تنفيذ خطة الدولة مما قيد حركة التعاونيات وقلص فرص نموها .

● القصور الشديد فى طاقة التمويل المتاحة للتعاونيات علاوة على ضعف امكانيات التمويل الذاتى .

● قصور الأساليب الادارية فى التعاونيات ونقص الجهاز الوظيفى الفنى والادارى .

● كثرة القوانين التعاونية وعدم تفهم الظروف الموضوعية عند اعدادها ... وبذلك جاءت غير ملبية للاحتياجات الفعلية لمختلف أوجه النشاط التعاونى فعلى سبيل المثال ... فى عام ١٩٢٣ ... صدر أول تشريع تعاونى وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ... ولم يكن للتعاون الاستهلاكى نصيب فيه .. إذ جاء خاصا بالجمعيات التعاونية الزراعية . بالإضافة إلى أن هذا القانون قد أغفل تخصيص جزء من صافى الأرباح لتحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

● يعاني التخطيط التعاونى فى مصر من كثير من المشكلات فى مقدمتها انعدام كفاءة تحليل النشاط الاقتصادى للتعاونيات - عدم وجود جهاز قادر على تحديد الأسعار - افتقار النشاط التسويقى إلى التحديد - ضعف كفاءة الخطة المالية - عدم كفاءة التقارير التى يمكن الاعتماد عليها فى مرحلة اعداد الخطة وتمويلها ... هذا إلى جانب المشكلات الادارية التى تتمثل فى غياب الأساليب العلمية بالنسبة لكثير من الأمور المرتبطة بتنظيم وإدارة التعاونيات ومنها على سبيل المثال .. الاعتماد على رأس المال المقترض أكثر مما ينبغى - عدم استكمال الأساليب العلمية فى التخزين - الاهمال فى امساك الدفاتر بكافة أنواعها سواء المحاسبة أو المالية أو المتعلقة بشئون العضوية وحركاتها فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ( ٢ )

● انعدام الاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية .

## ● المرحلة العالية :

ولكن ماذا عن المرحلة التعاونية العالية ؟

فى الحقيقة ... تتميز المرحلة التعاونية العالية بصدر قانون التعاون الزراعى الجديد رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ وتتسم هذه المرحلة بالعمل فى ظل أسس ومبادئ هامة تضمنها القانون وأبرزها ..

الأخذ بمبدأ اختيارية العضوية فى الحركة التعاونية تدعيما للديمقراطية التعاونية - توحيد الحركة التعاونية الزراعية وأخضاعها لتشريع واحد - الاتجاه فى التشريع التعاونى نحو التخصص - تحديد مناطق عمل الجمعيات بما يكفل توافر الحجم الاقتصادى - ايجاد علاقة بين بنوك القرى والجمعيات التعاونية لخدمة أهداف الانتاج الزراعى - مضاعفة مسئولية أعضاء مجالس الادارة وتضامنهم فى المسئولية - أشرف الجهات القضائية على انتخابات مجالس ادارة الجمعيات لضمان جديتها - أجازة تملك الجمعيات التعاونية الزراعية للأراضى وإدارتها وكذلك تملك وإدارة المشروعات الزراعية - تحديد اختصاصات

وظائف الجمعية لكل مستوى من المستويات - تحديد مدة مجلس الإدارة بخمس سنوات لاتاحة الفرصة للقيادات للتحرك الايجابى - تدعم الدولة الجمعيات التعاونية الزراعية بما تحتاجه من جهاز وظيفى عن طريق النذب - اعفاء الجمعيات وأعضائها من الرسوم والجمارك والرسوم المحلية بالنسبة لاستيراد الآلات الزراعية - الجهاز المركزى للمحاسبات هو الجهاز المختص بالمراجعة الحسابية للتعاونيات على مستوى الجمهورية والمحافظات ... ويختص الاتحاد التعاونى بالمراجعة الحسابية لباقي مستويات البنين - للجمعيات لها الحق فى انشاء بنك تعاونى تسهم فيه الجمعيات بصفتها الاعتبارية وأعضاؤها لتقديم القروض وانشاء المشروعات اللازمة للتعاونيات على اختلاف مستوياتها ونوعياتها .

## ● وسائل الانطلاق :

إن تحقيق وسائل الانطلاق للحركة التعاونية الزراعية أمراً يتطلب الاسراع بتحقيق مجموعة الركائز التالية والتي تعكس فى جوهرها طريق الخلاص للتعاونيات الزراعية من كبوتها العالية ..

● نشر الوعى والثقافة التعاونية وتحقيق الممارسة العملية والفعالة لديمقراطية الادارة وذلك من خلال العمل الحقيقى للجمعيات العمومية ومجالس الادارة .

● تحويل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى أو انشاء بنك للتعاون حيث أن انسياب التمويل يعد ضرورة أساسية لنجاح تنفيذ الاستراتيجية التعاونية .

● التحول التدريجى من تعاونيات الخدمات إلى تعاونيات الانتاج لخدمة أهداف التنمية الزراعية وتطوير العلاقات الانتاجية فى الريف إلى مستوى أرقى .

● ضرورة تحديد دور محدد وواضح للبنين التعاونى الزراعى ممثلاً فى لقمته الشعبية الاتحاد التعاونى والجمعيات العامة فى التخطيط للسياسة الزراعية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمثيل التعاونيات الزراعية فى كافة اللجان المختصة بوضع هذه السياسات .

● ضرورة التخطيط العلمى للحركة التعاونية الزراعية ووحدات البنين .. حيث إنه من المفروض أن يبدل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والوحدات المكونة للبنين جهودها فى وضع خطط مبدئية تقبر عن احتياجاتها وأهدافها بما يسمح من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية بوضع من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية بوضع خطط نهائية فى اطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاهتمام بتوفير قاعدة سليمة من البيانات الضرورية لاجراء دراسات فنية تسمح بوضع هذه الخطط على أسس علمية دقيق

● تدعيم التنسيق والتكامل بين وحدات البنين التعاونى وقطاعاته .

● تحسين مستوى الادارة التعاونية ... ويشمل ذلك الفصل بين واجبات ومهام الادارة التوجيهية الاشرافية التى تتولاها المجالس التعاونية المنتج وبين مهام الادارة التنفيذية التى يتولاها فنيون ومهنيون كذلك تمتع ذاتى عن ادارة الجمعية نفسها وتحسين أوضاع العاملين بالتعاونيات .

● توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية للتعاونيات وذلك بالاهتمام بالمشروعات الانتاجية الموجهة للسوق والميكنة الزراعية والتسويق التعاوني والتصنيع والتوريد والائتمان المتنوع الاغراض والتأمين والفروع الاستهلاكية والارشاد الزراعي .

● تدعيم البنية الأساسية للتعاونيات .... ويشمل ذلك استكمال المقرات والمخازن والتجهيزات الادارية ووسائل النقل والاتصال ومحطات صيانة الآلات واصلاحها .

● توحيد أجهزة الاشراف والرقابة بقدر الامكان على الحركة التعاونية وتحديد دورها بجلاء ... إذ أن التنظيمات التعاونية ... تخضع لعدد من أجهزة الرقابة مما يمول حركتها وانطلاقها .

● ضرورة الابتعاد بالتنظيمات التعاونية عن الخلافات السياسية وصولا إلى تعبئة كافة الجهود لتحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة في اطار من المودة والتعاون

● أن تشترك التنظيمات التعاونية في صياغة قوانينها التعاونية ... وفي صياغة الخطط الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها في اطار الخطة العامة للدولة ( ٢٤ )





# خاتمة

« عزيزى القارئ ... »

قدمت لك كتابى الأول .. الذى حاول أن يعكس مشاكل أرضنا الرئيسية للزراعة المصرية ويضع لها حلولاً أراها ملائمة .. مستنداً فى ذلك إلى المعاينة الواقعية لهذا القطاع كصحفى متخصص عمل فى بلاط « الصحافة التعاونية الزراعية » لأكثر من ١٢ عاماً .. إلى جانب الاستفادة من نتائج العديد من البحوث والدراسات الهامة التى أجريت على الزراعة المصرية خلال السنوات الماضية .

وربما يكون مهما أن أوضح لقارئنا العزيز بأننى بمجرد أن فرغت من إعداد هذا الكتاب قد تبلورت لدى قناعة شخصية من أن « أم المشاكل » التى تواجه الزراعة فى بلادنا هى اختفاء « المثلث المتساوى الأضلاع » الذى يربط بين البحث والإرشاد والالتصان على المستوى الزراعى القومى .

صحيح أن هناك جهوداً قد بذلت لتحقيق هذا الهدف .. إلا أن أضلاع المثلث الثلاث ظلت تعمل بعيدة عن بعضها البعض فى بعض الأحيان ! وملتصقة ببعضها فى أحيان أخرى !

إن المتأمل لخريطة الزراعة العالمية شرقاً وغرباً يجد أن العديد من دول العالم قد أخذت بمنهج هذا المثلث وطبقته ... وكانت النتيجة ... معدلات مرتفعة من الإنتاج الزراعى ... وخطوات واسعة على طريق الثورة الخضراء والاكتفاء من الغذاء ... والأمثلة على ذلك عديدة ومتعددة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتايوان وتايلاند ... والبقية تأتى !

إن هذا المنهج ليس جديداً ... إنما هو شعار رفعت منظمة الأغذية والزراعة « الفاو » فى السبعينات وحولته بعض دول العالم إلى واقع عملى فكان لها هذا النجاح المضطرب فى مجال التنمية الزراعية بمفهومها الشامل .

ولقد أدركت استراتيجىة التنمية الزراعية فى الثمانينات التى وضعتها وزارة الزراعة المصرية أهمية هذا المنهج وتم تطبيقه وحقق الكثير من أهدافه ... وجاءت استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات لتؤكد من جديد حرصها على تبنى هذا المنهج وتحقيق كافة أهدافه والاستفادة الكاملة من نتائج تطبيقه .

ولعل هذا يؤكد ما تمليه الزراعة المصرية حالياً من تطوير ... وتحديث ... وافتتاح على أرقى التجارب العالمية فى مجال الزراعة ... وغد مشرق على خريطة الزراعة المصرية .

وبعيداً عن الحديث عن « أم المشاكل » التي تواجه الزراعة المصرية .. فلقد رصد الكتاب العديد من المشاكل الأخرى والتي لا تقل في أهميتها عن هذه المشكلة ... ولم يقف الرصد بالطبع عند هذا الحد ... فقد قام « الكتاب » بالتحليل والتحخيص والعرض التفصيلي قدر ما سمحت الطاقة لكافة الجهود التي تبذلها وزارة الزراعة حالياً للتغلب على هذه المشاكل وما تم تحقيقه من إنجازات حققت الكثير على طريق تطوير الزراعة المصرية وتحديثها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للملايين من أبناء شعبنا العظيم ولعلنا بهذا الجهد المتواضع نكون قد أسهمنا بقدر ما أتيح لنا من معلومات وامكانيات في مسار الجهود المبذولة في سبيل تنمية زراعية مصرية





# المراجع

- ١ - د . ابراهيم عنبر - د . سامى الفلالى - تعمير الصحراء وتوفير الغذاء - دراسة - جهاز تحسين الاراضى - وزارة الزراعة ١٩٨٧
- ٢ - د . ابراهيم مجرم - نظرة مستقبلية لدور التعاونيات فى التنمية الزراعية فى مصر - ( بحث ) - ندوة دور التعاونيات فى التنمية الزراعية بالوطن العربى ( ١٥ - ١٨ ديسمبر ١٩٨٤ ) مركز عمر لطفى الاسماعيليه -
- ٣ - د . احمد السيد العادلى - أساسيات الارشاد الزراعى - كتاب . - دار المطبوعات الجديدة - سبتمبر ١٩٧٣ .
- ٤ - د . احمد على سامى - بعض العوامل المثبطة لانتاج الدواجن فى مصر - وكيفية التغلب عليها - دراسة - كلية الطب البيطرى - جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٦
- ٥ - د . احمد محمد عمر - المجالات العامة فى الارشاد الزراعى - محاضرة - مؤتمر الارشاد الزراعى بالاسماعيليه بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ذاومان ١٩٩٠ .
- ٦ - المهندس السيد عبد الرحمن بسيونى - الامن الغذائى وامكانيات تحقيقه - كتاب - وزارة الزراعة ١٩٨٤ .
- ٧ - استصلاح الاراضى فى مصر ( الخطة والمار ) دراسة ١٩٨٦ ( نوفمبر ) - الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى - وزارة الزراعة .
- ٨ - استراتيجيه وأسلوب العمل والتعرف فى استصلاح الاراضى - دراسة - مارس ١٩٨٢ - وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى .
- ( ٩ ) « السياسة الزراعية » - تقرير ( ٣٥ ) مجلس الشورى ١٩٨٦ - مطبوعات الشعب .
- ١٠ - التقرير الربع سنوى عن الفترة من ( ١ / ١٠ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٩ ) لانجازات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .
- ١١ - « أهمية استصلاح الاراضى » - دراسة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى - وزارة الزراعة - نوفمبر ١٩٨٦ .
- ١٢ - « جريدة التعاون » - ( ٩ / ٥ / ١٩٨٦ ) - د . عبد السلام جمعة ( حوار ) .
- ١٣ - جريدة « التعاون » - ( ٣١ / ١٠ / ١٩٨٩ ) - م . عادل عزى ( حوار ) .
- ١٤ - د . حنى محمود المواح - نظرة على الاستراتيجية القومية للرقابة على الاغذية ذات الاصل الحيوانى فى مصر - دراسة - مركز البحوث الزراعية - وزارة الزراعة ١٩٨٦ .
- ١٥ - م . رمضان أمين محمد - م / سمير محمد سلطان - أهمية التنسيق والربط بين المؤسسات الائتمانية والارشادية والبحثية لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية فى القطاع الزراعى - دراسة - البنك الرئيسى ١٩٨٩ .
- ١٦ - د . سمير طوبار - الامن الغذائى العربى والفجوة الغذائية فى مصر - دراسة - المؤتمر العربى الأول يناير ١٩٨٧ .

- ١٧ - صناعة الدواجن في مصر الوضع التالى ... والرؤية المستقبلية - دراسة - الادارة المركزية للانتاج الحيوانى - وزارة الزراعة - سبتمبر ١٩٨٦ -
- ١٨ - المهندس عادل عزي - موقف مشروعات الدواجن في مصر - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ١٩٩٠ -
- ١٩ - د - عبد السلام جمعه - استراتيجيه وزارة الزراعة في مجال التقاوى - دراسة - مركز البحوث الزراعية ١٩٨٩ ( ٢٩ ) عصام رفعت - دور القطاعين العام والخاص في التنمية الزراعية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن - دراسة - مؤتمر تطوير التنمية الزراعية في مصر ( ١٦ - ١٨ يوليو ١٩٨٥ ) - الاهرام الاقتصادى -
- ٢١ - المهندس عبد الوهاب سليم - علامات على الطريق في مجال استصلاح الاراضى الجديدة - ولعمريها والقامة مجتمعات جديدة عليها - دراسة مؤتمر تطوير التنمية الزراعية ودور عمال الزراعة والرى في زيادة الانتاج ( ١٦ - ١٨ يوليو ١٩٨٥ ) - القاهرة -
- ٢٢ - د - على الحصرى - العمالة والميكنة تحت الظروف المحلية للزراعة المصرية - مؤتمر تطوير الزراعة في مصر ( ١٦ / ٧ / ١٨ / ١٩٨٥ ) - القاهرة -
- ٢٣ - كتاب مركز البحوث الزراعية ( ١٩٨٨ - ١٩٨٣ ) - المؤتمر الثانى لمركز البحوث الزراعية ( ٩ - ١١ أبريل ١٩٨٤ ) - مركز البحوث الزراعية -
- ٢٤ - كتاب « البحث العلمى في خدمة التنمية - مطابع الهيئة العامة للاستعلامات - ١٩٨٧ -
- ٢٥ - د - كمال أبو الخير - « التعاونيات الزراعية .. والتنمية الزراعية » ( بحث ) - ندوة دور التعاونيات في التنمية بالوطن العربى ( ١٥ - ١٨ ديسمبر ١٩٨٤ ) مركز عمر لطفى الاسماعيليه -
- ٢٦ - محاسب كمال الدين طه ناصر - « مشروع المزارع الصغير » - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ١٩٨٧ -
- ٢٧ - محاسب كمال الدين طه ناصر - « مشروع الانتاج الزراعى والائتمان - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ١٩٨٧ -
- ٢٨ - محاسب كمال الدين طه ناصر - مستهدفات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان ١٩٨٩ - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى -
- ٢٩ - محاسب كمال الدين طه ناصر - د - ابراهيم صديق - د - محمود صادق المصطفى - د - بهاء الدين مرسى - التمويل الزراعى ودور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى في تحقيق خطة التنمية الزراعية في مصر - دراسة - ادارة البحوث الاقتصادية - وزارة الزراعة - العلاقات الخارجية ١٩٨٩ -
- ٣٠ - محاسب كمال ناصر - د - ابراهيم صديق - نحو تطوير نظم مستلزمات تسويق الانتاج الزراعى - الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية - منظمة الاغذية والزراعة - وزارة الزراعة - القاهرة ١٩٨٧ -

- ٣١ - مجلة « الأرض الطيبة » - العدد رقم ( ٥٩ ) - مدير معهد بحوث الصحراء ( حوار )
- ٣٢ - مجلة « الأرض الطيبة » - العدد رقم ( ٤٦ ) - مايو ١٩٨٢ - دور الجمعيات في الميكنة الزراعية ( ندوة ) .
- ٣٣ - مجلة « الأرض الطيبة » - العدد رقم ( ٦٧ ) - سبتمبر ١٩٨٧
- ٣٤ - محمد رشاد - الحركة التعاونية المصرية للواقع والمستقبل - سلسلة الثقافة التعاونية - العدد الخامس - الاتحاد التعاوني الاستهلاكي أغسطس ١٩٨٥ .
- ٣٥ - محمد عبد المعز هلال - رسالة ماجستير - دور بنوك القرى في التنمية الريفية - كلية الزراعة - جامعة عين شمس .
- ٣٦ - م - محمد مجدى جابر الربيعى - م - محمد صبرى أمبابى - أبعاد الميكنة الزراعية في الدول النامية والتجربة المصرية - دراسة - إدارة الدراسات الدولية - العلاقات الخارجية - وزارة الزراعة .
- ٣٧ - مختار عبد الحميد - راشد البراوى - د - عادل يوسف - مؤتمر الثروة السمكية - وسائل تطويرها لدعم سياسة الأمن الغذائى - تقرير - مريوط - ( ٥ - ٧ يناير ١٩٨٠ ) - الاسكندرية
- ٣٨ - مشروع الانتاج الزراعى والائتمان - التقرير الربع سنوى حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ - مريوط - لدعم سياسة الأمن الغذائى - تقرير -
- ٣٨ - مشروع الانتاج الزراعى والائتمان - التقرير الربع سنوى حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى -
- ٣٩ - د - منير عزيز مرقص - الميكنة الزراعية ودورها في تنمية قطاع الانتاج الزراعى - دراسة - كلية الزراعة - جامعة القاهرة
- ٤٠ - د - نجلاء محمد والى - التغذية الصحية وأثرها على البيئة - مؤتمر الغذاء والتغذية ديسمبر ١٩٨٧ - دراسة - جامعة الزقازيق مشتهر .
- ٤١ - د - يحيى جسن - الثروة المائية في مصر - محاضرة - الموسم الثقافى ( ٢٨ / ١ / ١٩٨٥ ) وزارة الزراعة -
- ٤٢ - د - يوسف والى - استراتيجية الزراعة في الثمانينات - وزارة الزراعة -





17K-2



## استراتيجية مركز البحوث الزراعية

### في الثمانينات

في إطار تحقيق استراتيجية المركز تسمى برامج مركز البحوث الزراعية البحثية إلى تكثيف برامج التربية والانتخاب للمحصول العالي مع الحفاظ على صفات الجودة والحفظ إلى جانب الدمج الكامل لبرامج التربية مثال ذلك الأسمدة في القمح واللحمة في الأرز والذبول المتأخر والمتفحم في الذرة الشامية والتفحم في القصب والعفن الأبيض في البصل والهالوك في القول البلدى والذبول في السمسم هذا علاوة على استنباط أو أقلية أصناف مبكرة النضج عالية المحصول وذلك للمساعدة في زيادة معدلات التكثيف المحصول ( القطن . القمح . الذرة الشامية . الأرز . عيد الشمس ) وكذلك استنباط أصناف تتحمل الملوحة أو الجفاف وذلك لاتاحة التوسع في مناطق الساحل الشمالى أو الواحات أو مناطق البحيرات الشمالية ( القمح والشعير والذرة الرفيعة ) إلى جانب دراسة نظم تعاقب المحاصيل المختلفة وعلاقتها بخصوبة التربة والاحتياجات السادية من العناصر الكبرى والصغرى وكذلك الميزات الاقتصادية لكل دورة وتأثيرها على دخل المزارع تحت ظروف التكنولوجيا الحالية والمتوقعة نتيجة لتعميم أساليب الزراعة الآلية أو درجات متفاوتة منها .

مع إعطاء أولوية كبيرة لزيادة انتاجنا من الحبوب الرئيسية والتي تشمل القمح والذرة الشامية والرفيعة والأرز حيث أنها المكون الرئيسى لغذاء الانسان المصرى فضلاً عن أهميتها المطلقة في مستقبل صناعة الأعلاف اللازمة لتطوير معدلات انتاج اللحوم البيضاء والحمراء والألبان فضلاً عن أنها تشكل النصيب الأولي في حجم الفجوة الغذائية الزاهنة .

ومن أهداف استراتيجية المركز أيضاً دراسة العلاقة بين النبات والأرض والمياه وأثر الممارسات الحالية فيما يختص بالافراط في استخدامات مياه الري وأثر ذلك على ارتفاع مستوى الماء الأرضى وظهور مشاكل الملوحة بدرجات متفاوتة ووضع حلول عملية لهذه المشكلة على المستوى الحقلى وذلك بهدف تحقيق أقصى انتاج ممكن مع المحافظة على خصوبة التربة وتعظيم العائد للدولة والأفراد من الأسمدة ومياه الري .. كذلك دراسة مدى تغير الاحتياجات السادية للمحاصيل المختلفة حقلية وبستانية في ضوء تغير خصائص التربة ومياه الري في السنوات الأخيرة إلى جانب ضرورة تحديث خرائط الحصر التصنيفى والحوضى إلى جانب ضرورة تحديث خرائط والحوضى للأراضى الزراعية وربطها بمستويات الانتاجية الحالية والمأمولة وربط كل ذلك ببرامج تحسين والمحافظة على خصوبة الأراضى المصرية وتعديل الأولويات الموضوعة لهذه البرامج طبقاً للنتائج التى تتجمع في هذا الخصوص .

وتؤكد استراتيجية المركز أيضا على أهمية دراسة امكانية ادخال محاصيل بقولية أو زيتية وأقلمتها خاصة في الأراضي المستصلحة حديثا وتكثيف برامج الأقلمة خاصة في الأراضي المائية والسادية ومواعيد الزراعة الملائمة وحصر الآفات والأمراض السائدة في هذه المناطق بحيث تسبق هذه الدراسات أي برامج موسعة للاستصلاح والاستزراع والتوطن وتكثيف دراسات الميكروبيولوجيا الزراعية بهدف تصميم الحاصلات البقولية وحل المشاكل القائمة في هذا الصدد وكذلك دراسة استخدامات مخلفات المزرعة واكثار السلالات المناسبة من الطحالب المعدنية لتثبيت الأزوت الجوي في زراعات الأرز بهدف توفير بعض الأسمدة المستخدمة حاليا وكذلك تكثيف دراسات توليد الطاقة باستغلال مخلفات المزرعة .

واجراء الدراسات البيولوجية والبيئية على الآفات التي تصيب الحاصلات الحقلية والبستانية وحيوانات المزرعة مع ايجاد الطرق الملائمة لمقاومتها مع توجيه اهتمام خاص إلى دراسات حماية الثروة الحيوانية بشكل عام ورفع الكفاءة الانتاجية لحيوانات المزرعة وخاصة في مجالات التحسين الوراثي والتغلب على بعض المشاكل الرئيسية القائمة مثل العقم في الجاموس وتأقلم الحيوانات الأجنبية عالية الادرار تحت الظروف المصرية وأساليب انتاج اللبن النظيف وتصنيعه وتداوله وطرق تصنيع الأعلاف غير التقليدية لاستغلال ما يقرب من عشرة ملايين طن من مخلفات المحاصيل متاح سنويا

وتستهدف استراتيجية المركز احداث الربط بين مشروعات المعونة الفنية في مجالات البحوث والارشاد بالمركز وتوجيهها لخدمة الاهداف الرئيسية التالية ... تغطية احتياجات البرامج البحثية التطبيقية المتكاملة طبقا لأولويات الخطة البحثية على مستوى المركز وزيادة كفاءة العمل والتشغيل والصيانة في محطات البحوث والمزارع الانتاجية بما يحقق الارتقاء بمستويات الأداء في مجال البحوث وانتاج التقاوي المنتقاء وزيادة القدرة على نقل التكنولوجيا الزراعية الجديدة سواء ما وجد منها بالفعل أو ما يمكن توليه في المستقبل وذلك في أقصر وقت ممكن وعلى أوسع نطاق تعليمي وعن طريق تقوية جهاز الارشاد الزراعي وتنظيم حملات قومية ارشادية يكون هدفها دفع معدلات الانتاج إلى مستويات أعلى وربط النشاط الارشادي على المستوى المحلي بمحطات البحوث الاقليمية المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية .

ومن أبرز مستهدفات استراتيجية المركز هو احداث الربط بين الارشاد الزراعي وأجهزة البحوث الزراعية وذلك بهدف نقل نتائج البحوث الزراعية في صورة توصيات انتاجية مبسطة قابلة للتمتدني والانتشار بين جماهير المزارعين ... ولما كان هذا الربط قد تأخر كثيراً ... ولم يحقق الأهداف المرجوة منه ... فقد تم وفقا لاستراتيجية المركز إعادة تنظيم الارشاد الزراعي بحيث يضم مجموعتين رئيسيتين :

● مجموعة الارشاد التخصصي : وتضم المسؤولين عن البرنامج القومي للارشاد بما في ذلك الباحثين المتخصصين في مجال الأراضي والمياه ووقاية وأمراض النباتات والمعاملات الزراعية وتعاون هذه المجموعة مع البرامج البحثية على المستوى المركزي والاقليمي



في اختيار ومواءمة مجموعة التوصيات الانتاجية تحت ظروف المزارع ومساعدته على تبنيها في داخل نظامه المزرعي إلى جانب ذلك تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للمرشدين الزراعيين على مستوى المركز والقرية والرد على المشاكل المحددة التي ترد من المرشدين والزراع ونقلها أولا بأول إلى الأجهزة البحثية المعنية بالمشكلة واعداد النشرات الفنية المبسطة التي تلخص نتائج البحوث بأسلوب مبسط يهدف إلى زيادة وتشجيع القبال المزارعين على التكنولوجيا الجديدة في ضوء ميزانيتها الاقتصادية الواضحة .

● مجموعة الارشاد العام : وتضم العاملين الادارة العامة للارشاد الزراعي على مستوى القرية والمستويات الأعلى بالمراكز والمحافظات ومهمتها الرئيسية نقل عناصر التكنولوجيا الزراعية الجديدة والعمل على انتشارها على أوسع نطاق ممكن ويجب تحرير هذه المجموعة من أي واجبات تنفيذية تتعلق بتطبيق الدورة الزراعية أو اقامة الآلات أو ادارة الجمعيات التعاونية بل يجب أن تتوفر بالكامل للمعلمية التعليمية كما يجب تكثيف البرامج التدريبية لهذه المجموعة بما يمكنها من أداء مهامها على الوجه المطلوب .

هذا وقد تضمنت استراتيجية المركز وخططة البحثية ( ١٢ ) برنامج قومي في المجالات الزراعية التالية .

- ١ - البرنامج القومي للنهوض بمحصول القطن ومحاصيل الألياف .
- ٢ - البرنامج القومي للنهوض بالقمح والشعير .
- ٣ - البرنامج القومي للنهوض بالذرة الشامية والرفيعة
- ٤ - البرنامج القومي للنهوض بمحصول الأرز .
- ٥ - البرنامج القومي للنهوض بالمحاصيل الزيتية والبصل .
- ٦ - البرنامج القومي للنهوض بالمحاصيل السكرية
- ٧ - البرنامج القومي للنهوض بمحاصيل البقول والعلف
- ٨ - البرنامج القومي للنهوض بمحاصيل الفاكهة ونباتات الزينة .
- ٩ - البرنامج القومي للنهوض بمحاصيل الخضر والنباتات الطبية والعطرية .
- ١٠ - البرنامج القومي لأقلية وتطوير الزراعة الآلية .
- ١١ - البرنامج القومي للنهوض بالثروة الحيوانية وحمايتها .
- ١٢ - البرنامج القومي لدراسات الدورة واقتصاديات الزراعة .



## مكآة « الارشاد الزراعى »

### فى استراتيجفة التنمية الزراعية فى الثمانينات

ذكرت استراتيجية التنمية الزراعية المصرية يجب أن ترتكز على ركيزتين أساسيتين تتعلق أولاهما بنقل التكنولوجيا فى المجال البيولوجى كما هو الحال فى تبنى الأصناف الجديدة عالية الإنتاج أو معدلات التسميد أو الرى أو التقاوى الجيدة المضمونة أو تركيب العلائق الحيوانية والداجنة والأمصال أو اللقاحات أو التلقيح البكتيرى أو غيرها من الأساليب التكنولوجية المصرية ذات الطبيعة البيولوجية أما فيما يتعلق بالأساليب التكنولوجية غير البيولوجية - كما هو الحال فى الآلات والمعدات ومواصفات ومواد البناء وغيرها فإن تبنيها وتشجيعها لابد وأن يستند إلى ملائمتها وتناسقها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للزراعة المصرية وأن ذلك يتطلب بدوره النظر بعين الاعتبار إلى المجتمعات التى تتفق ظروفها وتلك الخاصة بالمجتمع المصرى كما فى الهند وتايلاند وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان وعلى أى فإن دفع مراكز ومحطات البحوث وتشجيعها لتخليق التكنولوجيا غير البيولوجية والتى تتلائم وظروف المجتمع المصرى ضرورة لا بديل له وعلى الأخص فى المدى الطويل .

ولتحقيق هذا الهدف أوضحت الاستراتيجية أنها تهدف إلى دمج جهاز الارشاد الزراعى ومركز البحوث الزراعية وهذا ما تحقق بالفعل .

وأشارت استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات إنه فى إطار تحسين كفاءة أداء المؤسسات الزراعية سيتم أصلاح الارشاد الزراعى ليصبح كفاء وقادر على نقل نتائج البحوث والدراسات إلى الزراع .

وكذا تجميع مشاكل المنتجين ورفعها إلى معاهد البحوث بما يحقق ازدياد كفاءة الانتاج الزراعى ومن ثم صافى الناتج القومى الزراعى وفضلا عن ذلك فإن سياسة الوزارة فى هذا الصدد مؤداها نقل التكنولوجيا البيولوجية على أوسع نطاق سواء ما يتعلق بالزروع النباتية - كما هو الحال فى التقاوى المنتقاه والأصناف مرتفعة الغلة أو أساليب التسميد ومكافحة الآفات أو معاملات ما بعد الحصاد - أو الحيوانية - كما هو الحال فى الهجن عالية الانتاج وتركيب العلائق المركزة والاستفادة القصوى من مخلفات المزرعة والأعلاف الخضراء فى هذا الصدد .

- أما فيما يتعلق بالأساليب التكنولوجية المصرية الآلية فإن سياسة الوزارة ترتكز على تبنى الآلات والأدوات والمعدات التى تؤدى إلى زيادة كفاءة تشغيل الإنسان والحيوان وفى هذا الخصوص فإن عناية فائقة ستبذل لانتقاء التجارب الناجحة التى تتماثل ظروفها الاقتصادية وخصائصها الاجتماعية مع تلك الخاصة بالمجتمع المصرى

وأشارت الاستراتيجية في هذا الصدد أن الوزارة قامت على وجه الخصوص بدراسات متأنية جادة لتجارب كوريا الجنوبية واليابان وتايلاند وتايوان والهند في هذا الخصوص ... كما أنها ستنتج سياسة مؤداها تشجيع مراكز البحوث وشركات الآلات والمعدات الهندسية لتصميم وإنتاج الآلات التي تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمجتمع المصري ومن ثم ترسي قواعد تخليق التكنولوجيا الزراعية الآلية المصرية .

وأكدت الاستراتيجية أن ضمان النمو الذاتي لقطاع الزراعة لن يتأتى إلا من خلال إقامة مؤسسات قوية قادرة تتولى توفير الخدمات والمرافق اللازمة في الإنتاج الزراعي سواء من حيث المقادير اللازمة أو التوقيت الأمثل لتوفير تلك الخدمات ... وأن أجهزة الإرشاد والتعاونيات والبحوث هي الركائز الأساسية للمؤسسات المؤهلة للقيام بهذه الأدوار .

وجاء في الإستراتيجية أن تطوير وتنمية الزراعة المصرية لن يتحقق إلا من خلال الاستفادة بتجارب ناجحة للزراعة في المجتمعات ذات الحيازات الصغيرة كما هو الحال في كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والصين وغيرها من الدول ... ومن هذا المنطلق يبرز الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الزراعية المصرية وعلى الأخص الإرشاد والتعاونيات ( ٤٣ )



## أختصاصات الادارة العامة للالرشاد الزراعى بالوزارة حاليا

● وضع الخطط الارشادية للوصول إلى أقصى حد من الكفاءة الانتاجية للأراضي الزراعية والحيوانية عن طريق بذل الجهود لارشاد المزارعين وتبنيهم في مختلف المجالات الزراعية وفقا لتوجيهات الوزارة وحسب ما تمليه نتائج البحوث الزراعية .

● تخطيط البرامج الهادفة للوصول إلى أقصى حد من الكفاءة الانتاجية للأسرة الريفية والمساعدة على زيادة دخلها عن طريق توصيل خدمات الارشاد الزراعى إلى المنزل الريفى من خلال الشباب والمرأة والفتاة الريفية .

● استخدام أحدث الوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة والمقررة في تخطيط وتنفيذ البرامج الارشادية الزراعية المختلفة .

● تطوير رسالة الوحدات الزراعية كمركز إشعاع لمن حولها من المزارعين تطلق منه ثورة الميكنة وأساليب الزراعة الحديثة والمستهدف تحقيقها وتميمها بين جماهير الفلاحين .

● تطوير رسالة المجالس الاستشارية الزراعية بحيث تضع القنوات الطبيعية لنقل مشاكل الزراع إلى المختصين في الوزارة وأجهزة البحث العلمى لحلها وكذا توصيل التوصيات ونتائج البحوث لتطبيقها في الحقول .

### ● الهيكل التنظيمى :

١ - مراقبة النهوض بالمحاصيل الزراعية وتشمل :

( أ ) قسم النهوض بالمحاصيل الحقلية .

( ب ) - قسم النهوض بالمحاصيل البستانية .

( ج ) - قسم الوحدات والحقول الارشادية .

( د ) قسم المجالس الاستشارية الزراعية .

٢ - مراقبة الارشاد الحيوانى وتشمل :

( أ ) قسم الارشاد الحيوانى .

( ب ) الارشاد الداجنى .

٣ - مراقبة التنمية الريفية وتشمل :

( أ ) قسم الاقتصاد المنزلى .

( ب ) قسم تنمية الدخل الريفى .

- ٤ - مراقبة الوسائل الإرشادية وتشمل :
  - ( أ ) قسم النشرات والمطبوعات .
  - ( ب ) قسم وسائل الاعلام .
  - ( ج ) قسم الأعداد الفنية .
- ٥ - مراقبة الميكنة والمشروعات المشتركة وتشمل :
  - ( أ ) قسم الميكنة الزراعية والمشروعات المشتركة .
  - ( ب ) قسم الدعم الاعلامي .
- ٦ - مراقبة البرامج الإرشادية وتشمل :
  - ( أ ) قسم البرامج .
  - ( ب ) قسم أعداد القادة وتوعية الزراع .
  - ( ج ) قسم المتابعة والتقييم .

## ● إنشاء إدارة عامة للإرشاد التخصصي :-

ولتحقيق هذا الربط اقتضى الأمر تكوين ثلاث وكالات لمركز البحوث الزراعية بالقرار الوزاري رقم ٤٩ لعام ١٩٨٢ أحداها لشئون البحوث والثانية لشئون الانتاج والمحطات والثالثة لشئون الارشاد وفي ١٥ / ٢ / ١٩٨٢ صدر القرار الوزاري رقم ٢١١ لعام لشئون الارشاد لعام ١٩٨٢ بتنظيم وكالة المركز لشئون الارشاد الزراعي إلى ٣ مكونات تنظيمية هي :

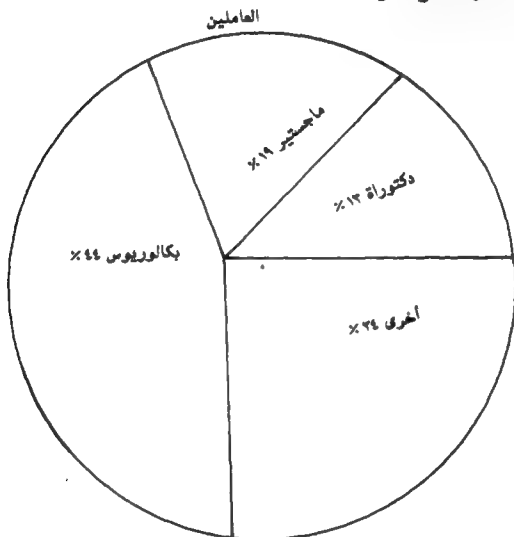
- ١ - إدارة الارشاد العام .
- ٢ - إدارة الارشاد التخصصي .
- ٣ - الارشاد البحثي وهو ليس بديلا لمعهد بحوث الارشاد الزراعي

ولقد تعددت مهام الارشاد العام وفقا للقرار الوزاري المشار اليه إلى إدارة تنمية القدرات البشرية وإدارة تنمية البرامج وإدارة المتابعة الميدانية ... كما تعددت مهام الارشاد التخصصي على ضوء ذلك في أعداد جهاز من المرشدين المتخصصين بالإضافة إلى اختيار ومواكبة مجموعة التوسيات الفنية تحت ظروف المزارع ومساعدته على تبنيها ونقل مشكلات المرشدين إلى الأجهزة البحثية المعنية للعمل على حلها ثم تبليغ هذه الحلول إلى الزراع عن الطريق العام هذا بالإضافة إلى الاشراف على مكاتب الاتصال الإرشادية بمراكز البحوث والجامعات وكذلك أعداد النشرات الإرشادية والتخصصية التي تعمل على تنمية قدرات التنمية الزراعية وجهود المسترشدين وعلى ضوء هذه المهام فقد تم تقسيمها إلى ثلاث إدارات هي :

- ( أ ) - إدارة المعينات الإرشادية .
- ( ب ) - الارشاد الجماهيري .

( ج ) إدارة المعلومات الفنية للإنتاج النباتي وإدارة ( ٢٣ ) المعلومات الفنية للإنتاج الحيواني .

أما المكون الثالث وهو الإرشاد البحثي والتقييم فقد ظلت اختصاصاته كما هي منذ انشائه كمعهد وهي اجراء الدراسات والبحوث الارشادية المتنوعة وقد عدلت أقسامه إلى بحوث البرامج والتدريب والتنظيم الارشادي وبحوث المرأة الريفية وتطوير الشباب الريفي وبحوث نتائج العمل .



● ويوضح هذا الرسم نسب العاملين على الماجستير والدكتوراه البكالوريوس بمعهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية عام ١٩٨٧

● المصدر : كتاب دليل مركز البحوث الزراعية الصادر في عام ١٩٨٨

● ● ●

## استراتيجية بنك التنمية والائتمان الزراعي

وقد اعتمدت وزارة الزراعة الأهداف التالية باعتبارها استراتيجية مستقبلية للبنك خلال عقد التسمينات .

### أولا - في مجال التنمية والاستثمار :

- ١ - إصدار القواعد والتعليمات الخاصة بصرف القروض لمشروعات تحسين الأراضي وإنشاء الآبار في نهايات الترع وحدود فئات الصرف .
- ٢ - تحديد أنواع الأنشطة الانتاجية والاستثمارية التي سيقوم البنك بتمويلها خلال المرحلة القادمة مع مراعاة المستحدثات في التمويل بما يتواءم مع استراتيجية وأهداف البنك .
- ٣ - إعطاء دفعة قوية للتوسع الأفقي والرأسي للأرض الزراعية باستخدام التكنولوجيا المتطورة والملائمة مع وضع نظام مناسب للأقراض .
- ٤ - تسويق قروض إنشاء وتشغيل مزارع الثروة السمكية والتغلب على عقبات كفاءة ضمان تلك القروض .
- ٥ - تدعيم تعاونيات الصيادين وتقديم التمويل اللازم لها بضمان أصولها الثابتة والمنقولة .
- ٦ - وضع الحلول المناسبة لمشاكل منتجي ادواجن على ضوء الدراسة المقدمة للجنة التمويل والتجارة الداخلية بالحزب الوطني .
- ٧ - دراسة تعديل القرار ٢٠٥ الخاص بقروض استصلاح الأراضي من حيث ( زيادة فترة السماح والداد ونسبة المساهمة الذاتية - حدود الأقراض - تعديل نسبة الـ ١٠ % الخاصة بصندوق المخاطر )
- ٨ - تشجيع قيام تعاونيات لعائزي المزارع السمكية .

### ثانيا : في مجال الائتمان الموسمي :

تطوير أساليب الائتمان وتبسيط إجراءاته بالأخذ بما جاء بدليل الائتمان .

### ثالثا : في مجال مشروع الانتاج الزراعي والائتمان :

- ١ - منح القروض في مشروع الانتاج الزراعي والائتمان حسب طبيعة كل بنك قرية .
- ٢ - المتابعة الائتمانية على المستوى المركزي وعلى مستوى بنك المحافظة .
- ٣ - تعيين أخصائي تحليل مالي على مستوى كل بنك قرية .
- ٤ - الفصل بين سياسة الأقراض للميكنة وبين الأعمال التجارية .

- ٥ - صرف الحافز المادى للمعاملين فى المشروع على مستوى بنوك المحافظات والبنك الرئيسى وأجهزة وزارة الزراعة من وعاء الـ ٢ ٪ من الفائدة المربوطة على حجم المبالغ
- ٦ - تقييم تجربة تفويض الصلاحيات لمديرى بنوك القرى مع مراعاة عدم عضوية مدير بنك القرية فى لجنة القروض لابتعاد أى تأثير له على أعمال اللجنة .
- ٧ - تنفيذ تمويل الأنشطة المتعلقة بالزراعة فى مشروع الانتاج الزراعى والائتمان على مستوى فرع واحد بكل بنك محافظة تمهيدا لتعميمها على مستوى المحافظة .
- ٨ - توحيد سعر الفائدة عن الأقراض للميكنة بصرف النظر عن مصادر توفير التمويل .
- ٩ - مراعاة شروط أقراض المستوردين والوكلاء التجاريين للآلات والمعدات الزراعية والزامهم بما يلى :

- ( أ ) أن تكون المعدات المطلوب تمويلها قد ثبتت صلاحيتها من خلال التجربة وتوصية مراكز البحوث .
- ( ب ) توافر قطع غيار لا تقل قيمتها عن ٢٠ ٪ من قيمة الآلات أو المعدات الزراعية .
- ( ج ) توفير مراكز الصيانة بمناطق توزيع المعدات .
- ( د ) اجراء عمليات التجارب الميدانية للآلات الزراعية بمواقع العمل .

#### ● رابعا - فى مجال العلاقة بين البنك والتعاونيات خلال المرحلة القادمة :

- ١ - اشراك التعاونيات مع البنك فى مشروع الانتاج الزراعى والائتمان بتمثيلها فى فريق الادارة المزرعية على أساس تمثيل مندوب عن الجمعيات التعاونية على مستوى بنك القرية ورئيس الجمعية المشتركة على مستوى المركز ورئيس جمعية المحاصيل على مستوى بنك المحافظة .
- ٢ - التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية الراغبة فى صرف مستلزمات الانتاج الزراعى وأعضائها بشرط أن يكون لها مجلس ادارة قوى وحسابها الجارى دائن ويسمح بسداد مصروفات التشغيل لمدة عام - ولديها امكانيات تخزينية - وذات موقع ملائم .
- ٣ - أن تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بصرف مستلزمات الانتاج الزراعى بالنقد فقط - وعلى أن يقوم البنك باعتماد القروض للزراع واستخراج أذون الصرف على مخازن هذه الجمعيات .
- ٤ - تدعيم العلاقة مع التعاونيات ومساندتها للقيام بدورها فى التنمية الزراعية والريفية .

#### ● خامسا : فى مجال التمويل والعمل المصرفى :

- ١ - تنمية القدرات والمهارات الادارية والفنية لدى جهاز القروض الدولية .
- ٢ - الاعتماد على التمويل الذاتى وذلك بتنمية الودائع والمدخرات .



## ● سادساً : فى مجال مستلزمات الانتاج والعمليات التجارية :

- ١ - رفع الدعم عن السلف التى تصرف لشراء ( الجرارات - المقطورات التى تسير على أربع عجلات ويمكن استخدامها فى غير الأغراض الزراعية ) على أن تظل سلف باقى معدات الميكنة مدعمة .
- ٢ - حظر الحصول على عمولات أو حوافز على - فواتير العرض - .
- ٣ - السماح لبنوك المحافظات بقبول العرض للمعدات والنوعيات الغير متعاقد عليها بمعرفة البنك الرئيسى
- ٤ - قبول فواتير العرض الواردة من التعاونيات ذات السعر الأقل من سعر تعاقد البنك وعلى نفس مستوى الكفاءة التى يتيحها القطاع الخاص .
- ٥ - السماح للبنوك بالتعاقد مع الوكلاء التجاريين الغير متعاقد معهم البنك الرئيسى والتى تقدم معدات ذات سعر أقل من سعر البنك الرئيسى ( مع عدم زيادة حوافز العاملين والممولة على النسب التى يتقاضاها البنك الرئيسى ) وعلى أن يخطر البنك الرئيسى بهذه التعاقدات .
- ٦ - السماح بالتعامل بصفة مؤقتة فى نوعيات المعدات التى وردت بالبروتوكول بين الانتاج الحربى والقطاع الزراعى وذلك لخصن توافر الانتاج الحربى -
- ٧ - السماح لبنوك المحافظات بالوجه القبلى بالتعاقد على الجرارات ذات القدرات الأكبر .. من ٦٦ حصان -
- ٨ - تشجيع استخدام وسائل الرش الارضى المتطور فى المرحلة القادمة لتضاؤل استخدام الرش بالطائرات نظرا للمصاعب التى تعترضه .
- ٩ - توصية بأن يكون للأجهزة المختصة بوزارة الزراعة دور رئيسى ورقابى فى حالة دخول القطاع الخاص فى مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج -
- ١٠ - ضرورة قيام الشركات المنتجة للتقاوى بتوزيعها مباشرة وبمعرفتها -
- ١١ - قيام القطاع الخاص بتوزيع ٧٥ ٪ من المبيدات وعلى أن يتزايد نصيبه فى توزيع الأسمدة التقليدية خلال السنوات القادمة .
- ١٢ - دراسة الاجراءات الخاصة بمشاركة البنك فى رأس مال شركة مستلزمات الانتاج بالغربية .

## ● سابعا : فى مجال التخطيط والتنظيم والتدريب :

- ١ - وضع خطة ومستهدفات تخدم المحاور المختلفة للأنشطة بما يحقق أهداف واستراتيجية البنك خلال المرحلة القادمة بحيث تحقق نسبة نمو فى كافة الأنشطة وإرباطها بخطة القطاع الزراعى -
- ٢ - تعديل نظم وخطط التدريب بما يتواءم وتنفيذ استراتيجية البنك فى المرحلة القادمة -

## ● ثامنا : فى مجال انشاء وتطوير نظم المعلومات :

- ١ - استخدام الميكنة كمدخل من مداخل التطوير لتحسين الأداء بحيث يتوفر نظام للمعلومات يتسق وأهداف البنك .
- ٢ - الاعداد للقنوات متكررة لقطاع النظم بهدف التعريف بالنظام واستيعابه على مستوى جميع البنوك .
- ٣ - عقد دورات تدريبية تمهيدية وتخصصية للقيادات فى مجال الكمبيوتر .
- ٤ - سرعة الانتهاء من اعداد وتقييم النظام المحاسبى بمعرفة لجنة تطوير النظام المحاسبى .

## ● تاسعا : القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ :

بتشكيل لجنة برئاسة السيد الاستاذ / نائب رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى لاعداد مشروع تعديل القانون ١١٧ لسنة ٧٦ يتواءم مع قيام البنك فى التعامل بالنقد الاجنبى وزيادة رأس مال البنك ومساهمة التعاونيات فى نسبة من رأس مال البنك ( ٢٩ )

## ● القوانين المنظمة لأعمال الائتمان فى مصر :

ينظم أعمال الائتمان فى جمهورية مصر العربية قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى .

## ● أنواع الائتمان المصرفى :

اولاً : من حيث أجل القرض

### ١ - قروض قصيرة الأجل :

وهى القروض التى لا تزيد مدتها عن سنة للقروض التجارية ولا تزيد عن ١٤ شهرا بالنسبة للقروض الزراعية .

### ٢ - قروض متوسطة الاجل :

وهى القروض التى لا تزيد أجلها عن خمس سنوات للقروض التجارية ولا تزيد عن ١٠ سنوات للقروض الزراعية والصناعية .

## ● ثانيا من حيث الغرض من القرض :

### ١ - القروض التجارية :

وتمنح للأفراد والمنشآت والشركات التي تعمل في مجالات التجارة والصناعة .

### ٢ - القروض الزراعية :

وتمنح للأفراد والجمعيات التعاونية والشركات والهيئات التي تعمل في مجال الزراعة والانتاج الحيواني والتصنيع الزراعي .

### ٣ - القروض الصناعية :

وتمنح للحرفيين وصغار الصناع والجمعيات التعاونية والشركات التي تعمل في مجال الصناعة

### ٤ - القروض العقارية :

وتمنح للأفراد والجمعيات التعاونية التي تعمل في مجالات الاستثمار وفي مشروعات الاسكان .

## ● مصادر تمويل البنك :

### ١ - المصادر الداخلية :

وتتمثل في رأس مال البنك وأحتياطياته وهي التي يعبر عنها بحقوق الملكية أو حقوق المساهمة أو أصحاب رأس المال ويجب التنويه إلى أنه لا يوجد حجم أمثل لرأس المال للبنك يمكن تطبيقه في جميع الحالات إذ يرتبط ذلك بأهداف البنك ونشاطه وبما يسمح له بتغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب لرأس المال .  
ويعطال البنك بأن بوجود وتعديل بعض التشريعات المصرفية لتوافر حد أدنى لرأس مال البنك .

### ٢ - الاحتياطيات :

وهي المبالغ التي يتم تجنبها من أرباح البنك في شكل احتياطي قانوني أو احتياطي عام أو احتياطي خاص بهدف دعم المركز المالي للبنك

وتعتبر الاحتياطيات مصدر تمويل بلا تكاليف .. وينص قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٧ وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ على قواعد تكوين الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام .. وعادة ما يقف تكوين الاحتياطي القانوني عندما يصل إلى نسبة معينة من رأسمال البنك .

## ٢٠ المصادر الخارجية :

فهى تتمثل فى القروض من بنوك محلية وهيئات دولية بالإضافة إلى الودائع والمدخرات .. حيث يحصل البنك على جانب من موارده فى شكل قروض من البنوك التجارية المحلية أو ما يسمى بالصحب على المكشوف .

وتعد ودائع ومدخرات العملاء من المصادر الهامة للتمويل وتقبل البنوك هذه الودائع بشروط وقواعد يتفق عليها مع العملاء وتحدد هذه الشروط درجة سيولة الوديعة أو بمعنى آخر امكانيات توظيف البنك لموارده المالية منها وعلى أساس هذه الشروط يتم تبويب الودائع على النحو التالى :

- الودائع الجارية وتحت الطلب .

- الودائع لأجل وباخطار سابق .

- ودائع التوفير .

- الودائع المحتجزة مقابل ضمانات .

## ● وبالنسبة للمنح والقروض الأجنبية فهى كما يلى :

### ( أ ) منحة مشروع الانتاج الزراعى والائتمان :

وقيمتها ١٢٢ مليون دولار منها :-

١٠٠ مليون دولار مخصصة لتدعيم مصادر تمويل البنك - ٢٢ مليون دولار معونة فنية تشمل الخبرة اللازمة وانشاء نظام للمعلومات فى البنك والتدريب عليه - معدات والأجهزة اللازمة - وسائل الانتقال - اثناء مراكز التدريب وتجهيزها بالمعدات الحديثة - تدريب أجهزة البنك والارشاد الزراعى .

### ( ب ) قرض السوق الأوروبية :

أتاححت المجموعة الاقتصادية الأوروبية قرضا بلغ قيمته ٤٢ مليون وحدة سحب أوروبية تستخدم لمنح صغار ومتوسطي المزارعين قروضا للمشروعات المختلفة ولتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى والمعدات والآلات الزراعية وتم تطبيق المشروع بمحافظتى البحيرة والاسماعيلية

## ( ج ) قرض المجموعة الاقتصادية الأوروبية للتخزين بمبلغ ١٠ مليون وحدة

محب :

أتاحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية للبنك قرضا قيمته ١٠ مليون وحدة محب لإنشاء مخازن لتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى .

## ( د ) قرض البنك الدولى للتنمية الزراعية الثانى :

يبلغ القرض ١٠٣ مليون دولار أمريكى ويستخدم فى توفير النقد الأجنبى للمكلاء التجاريين لاستخدامها فى استيراد الآلات والمعدات اللازمة للزراعة .. على أن يعاد استخدام حصيله السداد فى أقراض المزارعين لشراء الآلات الزراعية وقد لجأ البنك إلى الحصول على هذه القروض كمصدر لتوفير النقد الأجنبى للدولة واستخدامه كأحد مصادر التمويل وإتاحة الفرصة لاستيراد احتياجات القطاع الزراعى ( ٢٩ ) والمزارعين وذلك لتخفيف العبء عن السوق المصرفى المحلى بالإضافة إلى أن هذه القروض تستخدم كمصادر لتمويل القروض المتوسطة وطويلة الأجل .

### جدول رقم ( ٢٢ )

#### ● والجدول التالى يوضح الأهمية النسبية لمختلف

#### أوعية التمويل فى نهاية عام ٨٨ / ٨٩ لاجمالى مصادر التمويل

١	رأس المال	٦٢ مليون جنيه	بنسبة ٢٪ منها
٢	احتياجات	١٢٨ مليون جنيه	بنسبة ٤,١٪ منها
٣	قروض ومنح أجنبية	٣٧٥ مليون جنيه	بنسبة ١٢,١٪ منها
٤	الودائع والمدخرات	١١٣٧ مليون جنيه	بنسبة ٣٦,٧٪ منها
٥	البنوك التجارية	١٤٠٠ مليون جنيه	بنسبة ٤٥,١٪ منها
	( محب على المكشوف )		
		٢١,٢	١٠٠٪

● المصدر :

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - دراسة ٥٨ عاما فى خدمة الفلاح

ويتضح من الجدول أن رأس مال البنك واحتياجاته وهى المصادر غير المكلفة لا تزيد عن ٦٪ .. وأن هذا الوضع يعتبر خلافا فى الهيكل التمويل للبنك لانخفاض نسبة حقوق الملكية إلى رقم أعمال البنك مما يضطر معه البنك إلى الاعتماد أساسا على مصادر تمويل ذات أعباء بلغت تكلفتها ٢٥٠ مليون جنيه تقريبا فى عام ( ٨٨ . ٨٩ ) وتمثل فوائد تمويل للبنوك التجارية أو الأوعية الادخارية وسى تبدأ من ٩٪ إلى ١٦,٢٥٪ بل وأن فوائد القروض التى يمنحها البنك المركزى لبنك التنمية قد تبلغ ٢١٪ حاليا .

## استراتيجية وزارة الزراعة فى مجال التقاوى فى الثمانينات

تقوم الادارة المركزية للتقاوى بتنفيذ واجباتها من خلال الاطارات التالية ...

١ - التعاقد على حقول الانتاج والاشراف على درجات الاكثار المختلفة داخل مزارع الدولة أو تجمعات الاصلاح الزراعى أو الجمعيات والأفراد وذلك بالنسبة لتقاوى المحاصيل الحقلية التى تنتجها .

٢ - الاشراف على حقول انتاج الذرة والخضر وبعض محاصيل الحلف المتعاقد عليها بمعرفة الشركات أو الهيئات المنتجة ..

٣ - تقييم اللوطات بالفحص المعملى ويجرى فى ٣ محطات هى الجيزة وطنطا والمنيا

٤ - غرلة معظمها يتبع الهيئة الزراعية وسدس والسرو فهى تتبع الادارة المركزية للتقاوى .

٥ - حليج الأقطان ومعالجة البذرة وتعبئتها فى حوالى ٧١ محلج تتبع وزارة الاقتصاد .

٦ - الاشتراك مع الجهات البحثية فى تحديد ورسم السياسة الصنفية للمحاصيل .

٧ - تخصيص وتوزيع لوطات الأصناف المعدة للاكثارات والانتاج وتعبئتها وتخزينها .

وقد بدأت الادارة المركزية للتقاوى فى تطوير العمل فى هذا المجال بتدعيم وانشاء الأجهزة الآتية :

١ - تخصيص أخصائى انتاج تقاوى تعدد له مساحة معينة من المحصول مواء فى مزارع الوزارة أو فى حقول المتعاقد بكل مركز وتحديد هذه المساحة يتوقف على توزيع المساحات فى المنطقة .. بحيث يعمل المختص فى محصول شتوى وآخر صيفى ويقوم بالاشراف على كل خطوات الانتاج بداية من معرفة مصدر التقاوى والزراعة حتى الحصاد واجراء عملية نقاوة الغريبة بالعقل .

٢ - انشاء جهاز تفتيش حقل على مستوى ادارات التقاوى بالإقليم لمتابعة جودة حقول التقاوى فى حقول انتاج التقاوى الخاصة بالادارة بالإضافة إلى انشاء جهاز تفتيش حقل على المستوى المركزى من خلال لجان تشكل من السادة الباحثين بكل محصول يعاونه أخصائى انتاج وفحص من الادارة المركزية حيث تقوم اللجنة باجراء التقييم لحقل الانتاج طبقا للمستويات التى يجرى وضعها لتصديق واعتماد الحقول وتقوم اللجان بتحديد الحقول المقبولة للتقاوى والتى تستمر متابعتها حتى الحصاد والدراس .

اما بالنسبة للحقول المرفوضة متتابع أيضا حتى يمكن التحقق من عدم استخدامها فى انتاج تقاوى رديئة .

٣ - تطوير جهاز فحص البذور وتحديث أساليبه ومعداته بحيث يواكب التقدم العلمى وتعدد الأصناف المتقاربة من الناحية الوراثية .

إن المهمة الرئيسية للإدارة المركزية للتقاوى بالإضافة إلى إشرافها على نشاطات كافة الشركات والهيئات التى تعمل فى مجال التقاوى ورقابة حقول الانتاج واعداد التقاوى بها فإن لها دورا أساسيا فى انتاج التقاوى فهم يعمل على اكثار بذور الأصناف المحسنة والممتازة والمنتجة بواسطة المربي بالكميات التى تكفى لتغطية المساحات المطلوبة فى الخطة الزراعية - خاصة بالنسبة للمحاصيل التى لا ترغب الشركات أو الهيئات فى انتاج تقاويها مثل القطن والقمح والأرز والمحاصيل البقولية -

وعموما فإن الهدف الأساسى فى النهاية هو تغطية كل المساحة المحصولية بتقاوى عالية النقاوة والجودة للأصناف عالية الانتاجية والمستنبطة بمعرفة الأجهزة البحثية بالوزارة أو أية جهة بحثية أخرى .

وفى الوقت الحالى يتم اعداد التقاوى للمحاصيل بالنسبة الآتية :

- أ - جميع المساحات المحصولية لكل من القطن وبصل التصدير وفول الصويا .
- ب - نصف المساحة الكلية من القمح والأرز والفول البلدى والعدس وغيرها من المحاصيل البقولية وأيضا بالنسبة للمحاصيل الزيتية مثل الفول السوداني والمشم .
- ج - ١٠٪ من مساحة الشعير والبرسيم المصرى .

وتقوم الادارة المركزية بأجهزتها المختلفة باعداد وتجهيز حوالى ١,٥ مليون أردب سنويا ( ١٨٠ ) ألف طن وفى سبيل ذلك يتم فحص وغرلة ضعف هذه الكمية ( ٣ مليون أردب ) والتى تنتج حوالى  $\frac{1}{3}$  مليون فدان ( ١٩ )

### الهيكل التنظيمى للإدارة المركزية للتقاوى :

ويعمل بالإدارة ٥٠٠٠ عامل ثلثهم من الحاصلين على مؤهلات زراعية عليا ومثلهم من الحاصلين على مؤهل زراعى متوسط . ٩٠٠ من الإداريين ، ٣٧٠ حرفى . ٥٠ فنى هندسى . ٤٣٠ من العمال ويوجد للإدارة تمثيل على هيئة ادارة تقاوى فى ١٨ محافظة تكون مسؤوليته بالدرجة الأولى كل الأمور التى تتعلق بالإشراف على انتاج التقاوى من البذرة الى البذرة

ولدى الادارة أيضا ٣ محطات فحص بذور محطة رئيسية فى الجيزة ( أنشئت فى عام ١٩٣٣ ) وأخرى فى طنطا ( أنشئت فى عام ١٩٤٤ ) وثالثة فى المنيا ( أنشئت عام ١٩٥٢ ) حيث يجرى فيها إختبارات الفحص طبقا للقوانين المعمول بها حاليا والتى تناسب مع التعليمات الدولية لفحص البذور .

كما يتبع الادارة المركزية للتقاوى ٤ محطات غرلة فى سخا والجيميزة وسدس والمرو بينما تشرف على ١١ محطة غرلة لتنظيف المحاصيل الزراعية طاقاتها الكلية فى حدود ١٠٠ طن / ساعة - وكذلك تشرف على الادارة حوالى ( ٧١ ) محليج لحلج الأقطان أغلبها محالج حديثة .

## « محاور استراتيجية الزراعة الآلية المصرية فى الثمانينات

عززت الدولة استراتيجية الميكنة الزراعية باصدار قانون تطوير الميكنة الزراعية عام ١٩٧٩ ويهدف هذا القانون إلى تطوير وحماية صناعة المعدات الزراعية بأسلوب متكامل ومنسق مع جميع أجهزة الدولة بهدف نشر الميكنة الزراعية وإتاحة وتيسير الموارد الحالية لغرض تنفيذ سياسة التصنيع الزراعى والقراض المزارعين لتوفير متطلباتهم من المعدات الزراعية وتمويل البحوث الزراعية وغيرها مما يتيح الفرصة لصنع نظام متكامل للميكنة الزراعية مبنى على المحاور الست التالية ..

### ● المحور الأول : محطات الزراعة الآلية :

تعتمد الزراعة الآلية بالدرجة الاولى على وجود محطات تعتبر قواعد مركزية منتشرة فى المحافظات لتتولى الوزارة م خلالها نقل تكنولوجيا الزراعة الآلية للمزارعين وبما يتفق مع احتياجاتهم ومتطلبات كل منطقة ومن ثم فان استراتيجية الوزارة أستهدفت انشاء ١٥٠ محطة للزراعة الآلية بواقع محطة لكل مركز ادارى من مراكز الجمهورية .

والحكمة من ذلك هى أن تهتم كل محطة بأحياجات البيئة المحيطة بها لتأتى نتائجها من واقع التركيب المحصولى والدورة الزراعية لهذا المركز - كما أن وجود المحطة داخل المركز يسهل على المزارعين سهولة الحركة وسرعة الاتصال بالتكنولوجيا الحديثة المطلوب نقلها اليهم وتختص هذه المحطات بما يلى :-

١ - ارشاد المزارعين عن الآلات والمعدات والأساليب التى يثبت صلاحيتها مع تقديم الاستشارات اللازمة لهم فى مجال استخدام وتشغيل وصيانة هذه الآلات واعلامهم بنوعيتها ومميزات وعيوب كل آلة -

٢ - تخطيط وتنفيذ برامج تدريبية للعمال والمزارعين وطلبة وخريجي المدارس الزراعية والصناعية وكليات الزراعة على ادارة وتشغيل وصيانة وأصلاح الآلات والمعدات التى يتم الارشاد عليها -

٣ - تشجيع وإتاحة الفرصة للشركات المصنعة للآلات والمعدات الزراعية المحلية والأجنبية على اجراء التجارب اللازمة تحت الظروف المصرية ومعاونتهم على تطوير صرى -

### ● المحور الثانى: التعاونيات المتخصصة وشركات القطاع الخاص :

إن الوظيفة الأساسية لوزارة الزراعة هى اجراء التجارب والبحوث التطبيقية لحل مشاكل الزراعة المصرية ثم ارشاد المزارعين على أنسب الأساليب لحل هذه المشاكل وقيامها بتخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية العملية لزيادة نصيب الدولة من المهارات - ومن أجل ذلك كانت فلسفة انشاء محطات الزراعة الآلية طبقا للمحور الأول بتأدية هذه الوظائف



فى مساحة لا تتجاوز ١٠٪ من المساحة المحصولية - على أن يترك باقى المساحة للمزارعين والتنظيمات الأخرى المنتشرة فى الريف وهى :-

### ● التعاونيات المتخصصة فى الزراعة الآلية :

نظراً لتفتت الملكية الزراعية وانتشار الحيازات الصغيرة فلا مناص لتكوين جمعيات تعاونية للمزارعين تتولى اقتناء وملكية الآلات الزراعية وتأجيرها للمزارعين بأجور عادلة - حيث أن معظم الآلات الزراعية غالية الثمن بما لا يسمح للمزارع الصغير باقتنائها وتهدف استراتيجية الوزارة إلى تدعيم وتطوير هذه الجمعيات وإنشاء المزيد من وتقييم المشورة الفنية لها من خلال محطات الزراعة الآلية وتقديم الكوادر الفنية اللازمة -

### ٢ - الشركات المتخصصة فى الزراعة الآلية :

إن وجود شركات قطاع خاص وقطاع عام متخصصة فى الزراعة الآلية تمتلك الآلات وتقوم بتأجيرها للمزارعين يعتبر من الاحتياجات الأساسية فى هذا المجال حتى تتوفر المنافسة الفريفة لصالح الزراعة المصرية .

### ٣ - الأفراد ومجموعة الأفراد :

نظراً لأنه يوجد حالياً فى الزراعة المصرية بعض كبار المزارعين وبعض المستثمرين الذين يرغبون فى اقتناء بعض الآلات الزراعية بهدف تأجيرها لصغار الزراع كنشاط استثمارى ومن ثم يمكن الإسراع فى نشر الخدمات الآلية وتعميم الميكنة إلى جانب تنشيط الاستثمارات الخاصة

ويقوم فعلاً وحالياً بعض الأفراد فى محافظات مختلفة بشراء الآلات الحديثة التى نجحت تجاربها فى محطات الزراعة الآلية فى منية النصر والمحلة وسخا -

وتهدف الاستراتيجية إلى تشجيع وتدعيم هؤلاء الأفراد والعمل على جذب رؤوس الأموال وتوجيهها لمثل هذه الأنشطة الاستثمارية سواء رأس المال الوطنى والأجنبى والعربى لما للقطاع الخاص من قدرة وكفاءة فى إدارة الأنشطة الاستثمارية إذا ما وجدت الاستثمارات الفنية والكوادر المدربة والارشاد الآلى البناء الذى توفره محطات الزراعة الآلية التابعة للوزارة -

### ● المحور الثالث : تعزيز وتطوير البنية الأساسية للميكنة الزراعية وتنظيماتها

إن احكام ادارة وتطوير الميكنة والزراعة الآلية فى مصر يرتبط بوجود البنية الأساسية للميكنة الزراعية والزراعة الآلية فى اطار تنظيمى بناء سليم كقاعدة أساسية تضمن استراتيجية العمل الآلى وديناميكية حركته ومن ثم فإن الخطة القومية تعتمد تنظيمياً على ما يلى :-

١ - تطوير وتعزيز معهد بحوث الزراعة الآلية وهو أحد المعاهد البحثية التابع لمركز البحوث الزراعية كقاعدة رئيسية لا غنى عنها تتولى اجراء البحوث العلمية فى مجالات الهندسة الزراعية والميكنة والزراعة الآلية طبقا لاحتياجات المجتمع المصرى كبنارة علمية تواصل تطوير الزراعة الآلية وايجاد الحلول الفورية لمشاكل الزراعة المصرية وكمصدر مستمر لامداد محطات الزراعة الآلية بالجديد وأحدث التكنولوجيا العالمية وتهدف الاستراتيجية إلى تدعيم الكوادر الفنية والبحثية بهذا المعهد وتطوير انشاءاته ومعاملة وورشه وتوفير التمويل اللازم له ليقود رسالته ويقوم بدوره المستهدف .

٢ - وكالة الوزارة للشئون الهندسية وهى احدى وكالات وزارة الزراعة التى تعتبر القاعدة الفنية الأساسية وراء أى تطوير فى الزراعة الآلية لتتولى جميع الأعمال التنفيذية الهندسية والمدنية والميكانيكية والكهربائية إلى جانب ما تقوم به الورش التابعة لها من تصميمات وتصنيع الاحتياجات السريعة للزراعة الآلية وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز وتدعيم هذه الوكالة بالكوادر الفنية إلى تعزيز وتدعيم والامكانيات المادية والمالية وتطوير الورش حتى تؤدي رسالتها على خير وجه .

٣ - وكالة الوزارة للميكنة الزراعية والحملات القومية لتتولى تخطيط وتنفيذ وتطوير وإدارة محطات الزراعة الآلية السابق الإشارة إليها ضمن المحور الأول ضمن المسئولية فى أسلوب تسيقى ومتكامل مع معهد بحوث الزراعة الآلية ووكالة الوزارة للشئون الهندسية علاوة على تخطيط وتنفيذ الحملات القومية لزيادة الانتاج الزراعى .

## ● المحور الرابع : توفير التمويل المحلى الأجنبى وترشيد استخدام المعونات الأجنبية :

لاشك إن نجاح أى استراتيجية هى ترجمتها إلى سياسة رشيد - ووضع السياسة موضع التنفيذ فى إطار خطة تنفيذية بناءة وما لم يتوافر التمويل اللازم لهذه الخطة فإنها ستظل عقيمة وحيث أن الزراعة الآلية تعتمد بالدرجة الأولى على استثمارات مكثفة فى شكل آلات ومعدات تحتاج إلى التمويل المحلى والأجنبى وكذلك فى صورة كوادر فنية مدربة يحتاج صقلها إلى خبرات محلية ودولية وأيضا إلى انشاءات ومبانى تحتاج إلى التمويل المحلى ومن ثم فإنه لا مناص من توفير التمويل المحلى والأجنبى للزراعة الآلية حيث تم ما يلى :-

١ - تم تدبير بعض المحلية سواء من القرض السلمى الأمريكى أو قرض البنك الدولى أو القرض الدورى وتعتمد الاستراتيجية على المعدات اللازمة للزراعة الآلية سواء كانت المحطات أو التعاونيات والشركات التى ستنشأ إلى جانب سعى الوزارة نحو الحصول على مزيد من هذه القروض .

٢ - قامت الوزارة بالاتفاق مع البنك الدولى على تقديم قرض لتوفير العملة الأجنبية لشراء الآلات الزراعية للمحطات والتعاونيات والقطاع الخاص .

٢ - تم توفير مجموعة من المعونات الأجنبية لتدعيم الزراعة الآلية سواء في صورة تمويل لشراء الآلات أو في صورة مشروعات مشتركة تشمل علاوة على شراء الآلات وتقديم المعونات الفنية لاجراء البحوث والتدريب .

٤ - قامت الوزارة بتخصيص حصيلة بيع معونات السوق الأوروبية للانفاق منها على تنفيذ خطة الميكنة الزراعية وذلك بالاشتراك مع وزارتي التخطيط والمالية

### ● المحور الخامس : تدعيم وتطوير ورش القطاع الخاص للصيانة والاصلاحات

إن نجاح عمليات تدعيم الميكنة الزراعية والزراعة الآلية يرشد ارتباطا وثيقا بمدى توفر امكانيات الصيانة والاصلاح لهذا الكم الهائل من الآات والمعدات الزراعية المستهدف الحصول عليها خلال السنوات الخمس القادمة ومن ثم فإن هذه المهمة الأساسية لا يجب أن تقتصر فقط على ورش الصيانة والاصلاح التي ستنشأ ضمن محطات الزراعة الآلية بل يجب أن يقوم القطاع الخاص بإنشاء ورش بهدف صيانة واصلاح هذه المعدات بالأجر أسوة بما هو جارى الآن في الورش الأهلية للسيارات والجراجات والمعدات الأخرى الغير زراعية .

وتهدف الاستراتيجية إلى تدعيم ورش القطاع الخاص العالية وتشجيع انشاء المزيد منها عن طريق تقديم القروض العالية وتشجيع انشاء المزيد منها عن طريق تقديم القروض الميسرة وتوفير قطع الغيار والعدد والآلات والمعدات لهذه الورش سواء من السوق المحلي أو السوق الأجنبي وتوفير التدريب اللازم لكوادر العاملين فيها وحتى يتسنى قيام شبكة من هذه الورش على مستوى الجمهورية كدعامة أساسية لأي نشاط فنى مستقبلى .

### ● المحور السادس : توثيق الصلة والربط والتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية :

إن مواجهة مشكلة العمالة الزراعية والتغلب عليها بالزراعة الآلية جهد قومى تتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى وزارة الزراعة بالتنسيق والدعم مع كل من وزارات الصناعة والتعليم والانتاج الحربى والمالية والاقتصاد والتخطيط ومن هذا المنطلق فإن استراتيجية الوزارة تهدف إلى توثيق الصلة واحكام التنسيق بين هذه الوزارات كل فى اختصاصه ( ٣٦ )



## استراتيجية الحكومة

### في مجال الاستصلاح في الثمانينات

أكدت استراتيجية الحكومة في الثمانينات على أن الرقعة الأرضية المزروعة لم تحقق معدلات نمو تناهز تلك التي حققها الازدياد السكاني فمنذ بداية القرن وحتى الآن والرقعة المزروعة تتراوح بين ٥.٥ إلى ٦ مليون فدان بل شهد العقدين الآخرين من القرن العشرين ازديادا مطردا نحو تحول شطر منها للاستعمالات الزراعية سواء في الاسكان أو اقامة المنشآت الصناعية والتجارية أو لاقامة المرافق العامة .

وقد ردت الاستراتيجية المعدل السنوي للاستقطاع من الأراضي المزروعة خلال السبعينات بنحو ٧٥ ألف فدان ومن ثم فإنه مع مطلع القرن الحادى والعشرين فمن المتوَقَّع أن تنكمش تلك الرقعة إلى ما يقرب إلى ١,٥ مليون فدان .

وأوضحت الاستراتيجية أن المجتمع المصري في خلال الستينات قد شهد تركيزا واسع النطاق على توسيع الرقعة المزروعة أفقيا باستزراع مزيد من الأراضي حتى أمكن تحقيق ذلك بمعدل يبلغ نحو ١٥٠ ألف فدان سنويا إلا أنه مع مطلع العقد السابع توقفت عمليات الاستزراع بعد أن شملت ما يقرب من نحو ٩١٣ ألف فدان ورغم ذلك تؤكد الاستراتيجية بأن القرن العشرين قد شهد قيام المجتمع المصري بإقامة العديد من مشروعات الري الضخمة لتخزين ونقل مياه النيل وكذا لزيادة الجزء من ايراد النهر الذي يمكن استخدامه في الانتاج ولقد ترتب على ذلك امكانية التحول إلى الري الدائم مما حقق ازديادا كبيرا في الرقعة المحصولية حتى زادت عن ١٠ مليون فدان إلا أنه ترتب عدم مصاحبة مشروعات الصرف لنظيرتها الخاصة بالري ارتفاع مستويات المياه الأرضى ومن ثم تدهور القدرة الانتاجية لقدر كبير من تلك الأراضي .

وتقول الاستراتيجية بأن قد انعكس عدم التوازن بين نمو كل من السكان والأراضي المزروعة في صورة اختلال واسع النطاق فترجع نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من نحو ٣,٣٣ فدان في ١٩٣٧ إلى نحو ٣,٢٢ فدان في ١٩٦٠ ثم إلى قرابة ١,١٦ في ١٩٧٥ ونحو ١,١٣ فدان في مطلع الثمانينات كما تراجع نصيب الفرد من الرقعة المحصولية من نحو نصف فدان في ١٩٣٧ إلى ما يقرب من ٠,٤ فدان في ١٩٦٠ مقابل نحو ٠,٣ فدان في ١٩٧٥ وقرابة ٠,٢٥ فدان في مطلع الثمانينات ... وبعبارة أخرى فإن نصيب الفرد من الرقعة المزروعة حاليا يقل عن ٦٠٠ متر مربع ومما لا شك فيه أن مثل هذه الرقعة تعجز عن توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية للفرد في العالم المعاصر .

وأكدت الاستراتيجية في المدى القصير على ضرورة تنمية الأراضي الصحراوية الجرداء وتزويدها بالمرافق وخدمات البنية الأساسية التي تعزى الأفراد ورجال الأعمال على اقامة منشآتهم بها .

وطالبت الاستراتيجية بالضرب بكل شدة على أيدي المضارين الذين يتم لهم تخصيص أجزاء ضخمة من أراضي المدن الجديدة ويتركونها كما هي لحين ارتفاع أسعارها ومن ثم يحققون من ورائها المكاسب الطائلة والثروات الضخمة ... حتى ولو اقتضى الأمر تكاتف المجتمع المصري بكافة طوائفه وطبقاته لتمويل ودعم تلك السياسة .

وقالت الاستراتيجية بأن مواجهة مشكلة التجريف لن تتم إلا من خلال توفير البدائل للطوب الأحمر وبكميات كافية وبأسعار تقل عن تلك الخاصة به ويمكن تنفيذ هذه السياسة بفرض ضرائب تستهدف دعم إنتاج وتوزيع بدائل الطوب الأحمر بحيث يترتب عليها توقف مصانع الطوب الأحمر عن ممارسة نشاطها .

وأكدت الاستراتيجية في المدى الطويل على أنه لا سبيل أمام المجتمع المصري في ظل معدلات النمو السكاني الراهنة إلا باستزراع المزيد من الأراضي الصحراوية بنية تعديل الاختلال بين الموارد البشرية واللا بشرية في الزراعة ومن ثم تعظيم صافي الناتج القومي . كما أن ازدياد رصيد الزراعة من السلع الرأسمالية سواء الملتصقة بالأرض كما هو الحال في المباني والطرق والترع والمصارف والسدود والغزانات والأشجار وغيرها أو غير الملتصقة بالأرض كالآلات والمعدات والحيوانات يؤدي إلى تعديل الاختلال في التناسب بين كل من الموارد البشرية واللا بشرية بما يترتب عليه تدينه التكاليف وازدياد صافي الناتج الإجمالي .

## ● خدمات الأرض الجديدة :

تتولى وزارة التعمير ( هيئة التعمير والمشروعات الزراعية ) مسؤولية تمويل وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتي تتضمن الترعة والمصارف ومحطات الري ومحطات المحولات وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارتي الري والكهرباء ووفقا للمواصفات الفنية التي تعتمدها الوزارات المختصة .

ومن البديهي أنه يلزم أن تتولى كل وزارة وإدارة وتشغيل وصيانة هذه المرافق بمعرفتها فتتولى وزارة الري تدبير المياه اللازمة بالكميات الكافية وعلى المناسيب المقررة لساعات التشغيل اللازمة ومنع أي مخالفات لنظم الري المقررة كما تتضمن مسؤوليتها عملية اصلاح ما قد يحدث من أعطال بالمحطات وكذلك استبدال ما يتلف منها في الوقت المناسب .

كذلك تتضمن مسؤولية وزارة الكهرباء إدارة وتشغيل وصيانة محطات المحولات وصيانة شبكات الطاقة الكهربائية بما يكفل عدم انقطاع التيار الكهربائي اللازم لتشغيل محطات الري .

كما تتولى هيئة التعمير والمشروعات الزراعية مسؤولية تنفيذ مبانى الخدمات العامة بالمناطق المستصلحة وتضمن المدرسة ونقطة الشرطة والوحدة الصحية والسوق التجارى

والمخبز والمسجد ومديرية الزراعة - كذلك تقوم بإنشاء مباني الاسكان الادارى اللازمة لاقامة العاملين اللازمين من الوزارات المختلفة لادارة هذه المرافق .  
وتتولى الهيئة اخطار الوزارات كل فيما يخصه بانتهاءها من تجهيز هذه المرافق وتطلب من كل وزارة ترتيب تواجد العاملين اللازمين لادارة وتشغيل وصيانة ما يخصها منها حتى تتوفر الخدمات اللازمة للمستثمرين والمنتفعين بالأراضى الجديدة .  
وتؤكد على الأهمية البالغة لقيام كل وزارة بالدور المطلوب منها بالأرض الجديدة حتى تتوفر الخدمات الأساسية للمواطنين بهذه المناطق .

### ● القروض التى تمنحها الدولة للقطاع الخاص والتعاونى :

عملية استصلاح الأراضى عملية مكلفة نسبيا وبطيئة وحتى تشجع الدولة الاستثمار فى هذا المجال الحيوى فإنها تراعى أن يتم البدء فى تحصيل ثمن الأرض بعد فترة سماح مناسبة وهى الفترة التى تحتاج اتفاق يفوق العائد منها كما يتم التقسيط على سنوات طويلة بعائد استثمار منخفض للغاية - علاوة على ذلك يتم صرف قروض ميسرة للجمعيات والشركات والأفراد سواء لأغراض الاستصلاح حيث تمنح ١٢٥٠ جنيه لكل فدان بنظام الرى المتطور ويتم اعطاء فترة سماح ٤ سنوات وتقسيط القيمة على ٢٠ سنة .

كما يتم منح قروض لتطوير نظم الرى تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه وفقا لنظم الرى التى يتم التطوير إليها ويتم اعطاء فترة السماح سنتين والتقسيط على فترة من ٤ إلى ٦ سنوات .

كذلك يتم صرف قروض لأغراض الاستزراع بمبلغ ٤٠٠ جنيه يصرف على سنتين ( ٨ )



## التشريعات المنظمة للملكية بالمناطق الصحراوية

- أولاً : التشريعات المنظمة للملكيات والحقوق العينية المكتسبة بوضع اليد فى المناطق الصحراوية :  
لقد عنيت الدولة منذ أمد بعيد بسن التشريعات التى تكفل تقنين هذه الحقوق وتبيان أساليب ممارستها وحمايتها لأصحابها من تعدى الغير .  
وقد مرت هذه التشريعات بعدة مراحل متعاقبة نوجزها فى الآتى :

### ● الأوامر العالية :

وكان يطلق عليها اسم الديكرييات وقد صدرت فى عهود الخديويين .. وكان بعضها يمنح العربان الحق فى استغلال الأراضى الصحراوية بينما كان البعض الآخر يعلق تملك هذه الأراضى على إذن مسبق من الحكومة .

### ● القانون المدنى القديم :

اعتبر الأراضى الصحراوية الواقعة خارج الزمام من الأراضى المتروكة التى يجوز تملكها بالامتياز عليها بطريق الزراعة أو القراس فيها أو البناء عليها .

### ● الأمر المسمى رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ :

بشأن تملك العقارات بأقسام الحدود الذى مد العمل بأحكام المرسوم بقانون ١١١ لسنة ١٩٤٥ والذى يقضى وجوب حصول المصريين على إذن سابق بالنسبة إلى ما يمتلكونه بغير طريق الميراث من العقارات ومنها الأراضى ونص على بقاء الحال على ما هو عليه .

### ● القانون المدنى المصرى الجديد رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ :

لضمت المادة ٨٧٤ منه بأن الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تملكها أو غرسها أو البناء عليها ويملك فى الحال الجزء المزروع أو المفروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة .

وفقد حق الملكية هذا بعدم استغلال الارض لمدة خمس سنوات متعاقبة خلال الخمسة عشر سنة التالية للتملك .

## ● القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية :

صدر هذا التشريع في ظل جدل استديم بين رجال القانون حول ما تضمنته نص المادة ٨٧٤ من القانون المدني المصري الجديد رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ من جواز تملك الأراضي الصحراوية بطريق الاستيلاء الحر وبينما إذا كانت هذه المادة قد نسخت أحكام المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٢ الذي كان يملق تملك الأراضي الصحراوية على الحصول على إذن مسبق من الحكومة .

وانقسم الرأي في اتجاهين متعارضين .

### الرأي الأول :

يرى أن هذه المادة نسخت المرسوم بقانون المشار اليه لأنها لا حقه في صدورها على المرسوم .

### الرأي الثاني

يعارض الأول بحجة أن المرسوم بقانون المنوه عنه ينظم التملك في الأراضي بينما القانون المدني الجديد ينظم التملك بصفة عامة ومن ثم يظل المرسوم بقانون قائما باعتبارها تشريعا خاصا .

هذا وقد جاء القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ مؤيدا للرأي الثاني ومغيبا لآمال المواطنين بالأراضي الصحراوية ومضيا لحقوق الملكية المترتبة على حكم المادة ٨٧٤ من القانون المدني الجديد إذا اقتصر على اقرار الحقوق على الملكيات التي تستند إلى عقود مسجلة أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروطها قد نفذت .

ولقد أوضح تطبيق هذا القانون جوانب القصور التي شابهته وقد استقر الرأي إلى وجوب تعديله بما يكفل العدالة واحترام الحقوق المكتسبة للمواطنين .

## ● القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ :

والخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها : أورد القانون في المادة ٧٥ منه أحكاما انتقالية تصدر بها اقرار الملكيات السابقة على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والاعتداد بها وكذا اقرار حالات الملكية المستندة إلى حكم المادة ٨٧٤ من القانون المدني الجديد ولكنه اشترط بالنسبة إلى حالات الملكية السابقة على نفاذ القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المستندة إلى وضع اليد على الأراضي الواردة عليها تلك الملكية بطريق الغراس أو الزراعة فيها لمدة سنة كاملة على الأقل سابقة للعمل بأحكام القانون رقم



١٢٤ لسنة ١٩٥٨ دون الحالات التي تزرع فيها هذه الأراضي أو تفرس بصفة غير منتظمة على مياه الأمطار فقط .

وتضرر المواطنون الذين يعتمد في ربيهم لأراضيهم على مياه الأمطار واعتبروا في هذا الشرط إهدار لحقوقهم وعامل من عوامل عدم استقرار أوضاعهم وتأمين حياتهم - هذا بالإضافة إلى أن المهلة التي تحددت لكل ذي شأن من أصحاب الحقوق المعنية للتقدم باخطار جهة الاختصاص المعنية ببيان الحق الذي يدعيه كانت تنتهي في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٩ إلا أن العدوان على سيناء في يونيو ١٩٦٧ حدث قبل نهاية الأجل الذي تعدد كموعدها ناهي لتقديم الاخطارات السابق الاشارة اليها وشكل عذراً قهرياً حال دون تمكين بعض مواطني سيناء من ممارسة حقوقهم التي كفها لهم القانون في حين نجم عن العدوان ضياع الاخطارات والمستندات التي تقدم بها البعض الآخر وتعذر الاستدلال عليها بطول المدة .. وخلاصة القول أن مواطني سيناء لم يستفيدوا من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وأصبحت الحاجة ملحة الى صدور تشريع جديد .

### ● القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية :

تضمنت المادة ١٨ منه فقرة ٣ « النص التالي » مع مراعاة الحد الأقصى للملكية المنصوص عليه في هذا القانون يعد مالكا للأراضي الخاضعة لأحكامه من استصلاح واستزراع حتى تاريخ العمل به أرضاً داخلية في خطة الدولة للاستصلاح وغير مخصصة للمشروعات العامة ووفر لها مصدرى دائم وذلك بالنسبة لما يقوم بزراعته بصفة فعلية مستمرة ودون التزام الجهات المختصة بالمحافظة على حالة الأرض أو بتوفير مصادر أخرى للمرى إذا تبين عدم صلاحية المصدر الذي وفره المستصلاح ورغبة من المشرع في سد كل الثغرات التي قد تنشأ في مجال تطبيق القانون خاصة فيما يتعلق بـ شرط الاعتداد بالملكية التي تضمنها فقد نصت « المادة ١٩ » من القانون المشار إليه على الآتي : « مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٨ يصدر رئيس الجمهورية قراراً بإضافة حالات أخرى للاعتداد بالملكية بما يتفق مع ظروف وأوضاع وطبيعة الأراضي الواقعة في كل من شبه جزيرة سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والصحراء الغربية أو أي مناطق تروى من مياه الأمطار أو عيون أو آبار طمست أو تناقصت مياهها قبل العمل بهذا القانون .

ويتضمن القرار بيان بالحالات المضافة والشروط والأوضاع التي يتم على أساسها الاعتراف » .

وبذلك ترك المشرع الباب مفتوحاً لدراسات متأنية لأوضاع المناطق الصحراوية بمشاركة من مواطنيها على المستوى الشعبي لاييجاد أفضل الحلول لمسارسات حقوق الملكية فيها .

ولكن يجب التنويه إلى أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه يقتصر مجال تطبيقه في المحافظات الصحراوية على الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة الكائنة بدع مساحة كيلو مترين من كردونات المدن والقرى القائمة من تاريخ العمل بأحكامه والتي تقام مستقبلاً - وعلى ذلك فإن أصحاب حقوق الملكية الواردة على أراضي كائنة داخل كردونات المدن والقرى بالمحافظات الصحراوية فلن تطبق عليهم أحكامه بل تنفعهم لولاية الحكم المحلي وبالتالي فلن يستفيدوا من قرار السيد رئيس

الجمهورية المنوه عنه بالمادة ١٩ من القانون حال صدوره أسوة بزملائهم التي تقع أراضيهم في نطاق تطبيق القانون المشار إليه أي بعد كردونات المدن والقرى بمسافة كيلو مترين .

ومما يزيد من تعقيد المشكلة إنه يصدر قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فإن المحافظات قد بالفت في توسيع نطاق كردونات المدن والقرى بها مستهدفة بذلك زيادة موارد المجالس المحلية فيها الأمر الذي يجعل من العدالة التنسيق بين التشريعات بالقدر الذي يحقق المساواة في حقوق الملكية لمواطني المحافظات الصحراوية سواء منهم من كانت أراضيهم كائنة في نطاق ولاية الحكم المحلي أو نطاق تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

## ● ثانيا : التشريعات المنظمة للملكيات المترتبة على التصرف بالبيع في الأراضي الصحراوية :

وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين :

١ - الأراضي الصحراوية الداخلة في خطة الاستصلاح والاستزراع التي يتم التصرف فيها بقصد استصلاحها واستزراعها .

اشترطت المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية أن يكون المدخل في التصرف في مثل هذه الأراضي عن طريق تأجيرها لمدة ٣ سنوات .. فإذا ثبتت الجدية في الاستصلاح تملك الأرض لمستأجرها بقيمتها قبل الاستصلاح والاستزراع مع خصم القيمة الإيجارية المحددة من قيمة الأرض وإذا لم تثبت الجدية اعتبر عقد الإيجار مفسوخا واستردت الأرض من المستأجر .

وقد عجز المشروع عند صياغة هذا النص على تأكيد الضمانات لاستصلاح الأرض فعلاً وللحيلولة دون قيام البعض بالعدول عن عملية استصلاحها واستغلالها في أغراض أخرى .

٢ - الأراضي الصحراوية المستصلحة التي يتم التصرف فيها بالبيع .

هذا وتختلف أساليب التصرف فيها باختلاف فئات المنصرف إليهم وكذا نوعية الاستغلال .

والقاعدة العامة هي التصرف فيها بالمزاد العلني باستثناء حالتين فقط تطبيقاً لنص المواد ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

الحالة الاولى :

المشروعات التي تفيد في تنمية الاقتصاد القومي بحسب حجتها وهذا يتم التصرف في الأراضي الصحراوية اللازمة لها بغير طريق المزاد العلني بشرط موافقة مجلس الوزراء بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة .

## الحالة الثانية :

مشروعات التوزيع على الفئات الاجتماعية وهم المرحلين وأسر الشهداء ومصابي العمليات الحربية وصغار الزراع وخريجي المعاهد والكلديات الزراعية والعاملين بالدولة والقطاع العام عند تركهم الخدمة أو انتهائها بموافقة رئيس الهيئة وطبقا للقواعد والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة .

وفي جميع الأحوال كانت الحدود القصوى للملكية في الأراضي الصحراوية تحددها القوانين العامة للدولة ومنها قوانين اصلاح الزراع وبعد صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فقد راع المشرع فيه واقع الأراضي الصحراوية وجاء متمشيا مع سياسة الدولة في التوسع الأفقى بالمناطق الصحراوية ومشجعا للمقادرين من أبناء الشعب على استثمار أموالهم في استصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية لصالح المجموع وكذا تشجيع الجمعيات والشركات على زيادة الاستثمارات في مجال الانتاج الحربى

فنصت المادة ( ١١ ) منه على الآتى :

يكون الحد الأقصى للملكية في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا لما تحققه أساليب وطرق الرى من ترشيد واقتصاد في استخدام مصادر المياه المتاحة وبما يتفق مع التطورات العلمية في هذا المجال وذلك على النحو التالى :

( أ ) إذا كان الرى على المياه الجوفية أو استخدمت فيه الطرق الحديثة كالرش أو التنقيط أو أى أسلوب للرى يعتمد على ضغط المياه يحدد الحد الأقصى للملكية على الوجه الآتى :

١ - ٢٠٠ ( مائتان ) فدان للفرد و٢٠٠ ( ثلاثمائة ) فدان للأسرة وتشمل الأسرة الزوجة والأولاد القصر غير المتزوجين .

٢ - ١٠٠٠ ( عشرة آلاف ) فدان للجمعية التعاونية بحد أقصى مقداره ٢٠ ( ثلاثون ) فدانا للمضو .

٣ - ١٠٠٠ ( عشرة آلاف ) فدان لشركات الأشخاص والتوصية بأنهم بمرعاة ألا يجاوز الحد الأقصى لملكية الفرد ١٥٠ ( مائة وخمسين ) فدانا .

٤ - ٥٠٠٠ ( خمسون ألف ) فدان للشركات المساهمة .

( ب ) وماذا كان الرى بأسلوب الرى السطحى الذى يتم الاتفاق عليه بين الوزير المختص بالاستصلاح وبين وزير الرى أما بالنسبة للمساحات المجففة من أراضي البحيرات فيكون الحد الأقصى للملكية بما لا يجاوز ١/٢ الحدود القصوى المشار إليها .

وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة ولا تزيد ملكية الفرد على ٥ ٪ من رأس مالها ولا يجوز أن تؤول أراضي الجمعيات التعاونية والشركات عند انقضاءها إلى غير المصريين .

ولا تخضع شركات القطاع العام لأى حد أقصى واستثناء من الأحكام المنظمة لملكية الفرد والأسرة في الأراضي الزراعية وما في حكمها لا يدخل في حساب الحد الأقصى للملكية وفقا لاحكام هذا القانون المساحات المملوكة في غير الأراضي الصحراوية .

وفي جميع الأحوال يكون تحديد المساحات الجائز تملكها بقرار من مجلس ادارة الهيئة في حدود ما تقتضيه طبيعة المشروع وما تسمح به القدرات الفنية والمالية لطالبي التملك ( ٨ ) .

## استراتيجية وزارة الزراعة في مجال الانتاج الحيوانى فى الثمانينات

تستهدف استراتيجية الوزارة فى الثمانينات فى مجال الانتاج الحيوانى فى المدى القصير إلى تحقيق عدالة توزيع العلائق المركزة وتعديل مستوياتها السعرية بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات اللازمة لذلك .

كما تستهدف الوزارة فى المدى القصير أيضا تحسين كفاءة أداء المؤسسات والجمعيات المتخصصة فى مجال الحيوانات المزرعية .

أما فى المدى الطويل فتستهدف سياسة الوزارة تحسين الحيوانات المزرعية المحلية عن طريق البرامج الفنية الخاصة بطرق وأصاليب التربية الحديثة .

كما تستهدف الوزارة فى هذا المدى أيضا تحرير الحيوان من الملل الزراعى بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات الخاصة بتكاليف الطاقة فى الزراعة المصرية وتعزيز جهازى الارشاد والرعاية البيطرية سواء بالنسبة للأفراد أم المعدات والأدوية واللقاحات حتى يتمكن الارقاء بمستوى الخدمات الارشادية والبيطرية وتوفرها لجمهور المنتجين .

وأيضاً تستهدف الوزارة فى المدى الطويل العمل على انشاء ودعم الجمعيات والاتحادات المتخصصة فى الانتاج الحيوانى .



## استراتيجية وزارة الزراعة فى الثمانينات

### فى مجال تنمية الثروة السمكية

استراتيجية الوزارة فى هذا المجال فى المدى الطويل تعتمد على دعم اتحاد الثروة المائية مع الحفاظ على الأراضى البحرية اللازمة للإنتاج السمكى وتنميتها رأسيًا عن طريق تشريعات الصيد الملائمة وتطهير البواغيز وأعداد التراخيص بما لا يؤدي إلى الاستنزاف مع التوسع فى الصيد بأعالى البحار وبالمصايد غير المستغلة كالبحر الأحمر وفقا لدراسات مستفيضة جادة وكذلك تسعى الوزارة إلى انشاء المزارع السمكية على امتداد النيل وفروعه والبحيرات وفقا للمخطط والدراسات السليمة .

كما تستهدف استراتيجية الوزارة فى المدى القصير على تحسين كفاءة التشغيل بقطاع الثروة المائية سواء بالنسبة للمنشآت التى يمتلكها القطاع العام أو الخاص وسواء أكان ذلك متملقا بالثروة الطبيعية فى البحيرات والمياه الإقليمية وأعالى البحار أم خاصا برعاية وتشجيع المزارع السمكية القائمة فعلا أو الجارى اقامتها هذا فضلا عن تحويل وكالة الوزارة للثروة المائية إلى هيئة عامة ( وقد تحولت بالفعل ) مع التركيز على صيانة والحفاظ على المصايد الطبيعية حتى لا يترتب على ذلك استنفادها .





## المحتوى

الموضوع	الصفحة
١ - تقديم الناشر .....	٣
٢ - كلمة المؤلف .....	٥
٣ - مقدمة .....	٧
٤ - الفصل الأول : البحث الزراعى .....	١٣
٥ - الفصل الثانى : الارشاد الزراعى .....	٣١
٦ - الفصل الثالث : التمويل والائتمان الزراعى .....	٣٩
٧ - الفصل الرابع : صناعة التقاوى .....	٧٣
٨ - الفصل الخامس : الميكنة الزراعية .....	٨١
٩ - الفصل السادس : زراعة الصحراء .....	٩١
١٠ - الفصل السابع : انتاج اللحوم الحمراء .....	٩٧
١١ - الفصل الثامن : الانتاج السمكى .....	١١٧
١٢ - الفصل التاسع : صناعة الدواجن .....	١١٧
١٣ - الفصل العاشر : التعاون الزراعى .....	١٢٩
١٤ - خاتمة : .....	١٣٩
١٥ - المراجع .....	١٤١
١٦ - الملاحق .....	١٤٥

رقم الإيداع ٣٠١٦ - ١٩٩٢

التقديم الدولي ٠ - ٠٣ - ٢٢٩ - ٩٧٧

---

طبع بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر





k.  
7  
9

Bibliotheca Alexandrina



0407076

---

طبع بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر